الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص:لسانيات عربية
رمز المذكرة:.....

المـــــوضـــوع:

منهج أبي الوليد الوقّشيّ في التوجيه النحوي للحديث الشريف من خلال كتابه:
"التعليق على الموطّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه"

إعداد الطالبين: **إشـــراف:أ.د .قريش أحمد**
بن مختاري أبو بكر/ بن عبد الله حسام

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	بن مدّاح شوميسة	**رئيسا**
أ.الدكتور	قدّوسي نور الدين	**ممتحنا**
أ.د.الدكتور	قريش أحمد	**مشرفا مقررا**

العام الجامعي : 1442-1443هـ /2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما المولى جلّ وعلا وأطال عمرهما في طاعته.

إلى كلّ أفراد العائلة.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أخي الهاشمي فرّج الله كربته.

إلى أمّ عبد الرحمن ووالديها الكريمين.

إلى قرّتي عيني : عبد الرحمن ومحمد.

إلى شيخي سمير بلقصر وجميع مشايخ وأساتذة مدرسة ابن أبي زيد القيرواني القرآنية.

إلى فتحي ومحمد أوهيبة والسفيانين.

إلى زميلي حسام.

أهدي هذا العمل.

بن مختاري أبو بكر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وذروةَ سنامِ نجاحي إلى من أفنوا أعمارهم في رعايتي، وخدمتي ،و انتظروا هذا اليوم أعواما ليروا ابنهم وقد كتب اسمه في صفحةٍ من صفحات النجاح ،وما هذا إلا حسنة من حسناتهم :إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وبارك فيهما، أهدي هذا العمل

-إلى الزوجة الصالحة: أم عماد ،ووالديها الكريمين

-إلى حبيبة القلب وقرة العين: إبني عماد

-إلى الإخوة الأفاضل :يوسف،مروان وأشرف

-إلى من كانت لي سندا بدعائها :الجدة الكريمة رعاها الله

-إلى كل أفراد العائلة

-إلى شيخي الإمام:حقيق قويدر

-إلى الأصدقاء الأوفياء :جميعهم بلا استثناء

-إلى الصديق والأخ:عبد الله بلقاضي

-إلى زملاء العمل : أحمد بلختير ،يونس هاشمي،يونس ديبه ،دراوي بلخير...

-إلى من ساعدني في إنجاح هذا العمل: مسعود أنس،بن ترار محمد،برابح إلياس.بن شرقي ياسين.أوهيبه محمد.بن مختاري أبو بكر. نورالدين حامد ،بن ترار ياسين،

بن عبد الله حسام

شكر

بسم الله، و الحمد لله،و الصلاة، والسلام على رسول الله، وبعد

ففي مثل هذا المقام لا يسعنا الاّ أن نحمد الله- عزّ وجلّ- على ما منّ به علينا من نعمة التوفيق والسداد والعون، و أن نسأله - جلّ وعلا- أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يجزي أساتذتنا و معلمينا عنّا خير الجزاء ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

ثم نشكر جميع من أعاننا على إتمام هذا العمل من قريب او من بعيد ، و على رأس هؤلاء وفي مقدمتهم استاذنا الفاضل **أحمد قريش** –حفظه المولى جلّ وعلا و سلمه من كل سوء- نشكره على ما جاد به علينا من نصائح وتوجيهات.

نشكر كذلك أستاذينا الكريمين عضوي لجنة المناقشة بدءًا بالأستاذة الفاضلة بن **مداح شوميسة** التي تشرّفنا بإشرافها علينا في مقاييس عديدة خلت.
والأستاذ **قدوسي نور الدين**، ونستسمحه على تحمله عناء قراءة هذا العمل

ثم الشكر موصول لجميع القائمين على هذه الجامعة العامرة ونخصّ بالذكر منهم عمال قسم اللّغة والأدب العربي بدءًا بالسيد العميد إلى رئيس قسمها، فجميع أساتذتها الأكارم إلى أبسط عمالها.

و نختم بتحية إكبار وإجلال للوالدين ونسأل الله - جلّ وعلا- و أن يرزقهم الصحة والعافية، وأن يرزقنا رضاهم.

بسم الله ،و الحمد لله ،و الصلاة، والسلام على رسول الله

وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اهتدى بهديه

واستنّ بسنته ،واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

مقدمة

يعدّ الرجوع الى التراث اللغوي وإعادة استقرائه وفق المناهج العلمية الحديثة من أهمّ ما يصبو إليه البحث اللغوي الحديث.

و إذا كان النحاة الأوائل ومن تلاهم اتّخذوا من النصوص العربية مدوّنة يستقرؤونها ، إما بهدف تحليلها نحويا، وإما بهدف استنباط القواعد والقوانين منها، فإن مهمّة الباحث اللغوي اليوم تكمن في العودة إلى كتب هؤلاء واستقرائها، والتنقيب بين سطورها عن أمور بُثَّت فيها ولم يصرح بها مؤلفوها ،من منطلق أنه كما تضمّنت النصوص التي استقرأها النحاة قواعد خفية غير مصرّح بها، فكذلك تتضمن كتبهم أصولا وضوابطَ وإن لم يجرِ الإفصاح بها على ألسنتهم، وليس على الباحث سوى استكشاف هذه الخفايا من خلال دراسة هذه الكتب دراسة تخضع لمعايير البحث اللغوي الحديث.

و لعل أهم جانب يُطلب من الباحث الوقوف عليه في مثل هذه الدراسات هو الجانب المنهجي ؛لأن فهم منهج أي مؤلف في تعامله مع الظواهر والنصوص اللغوية من شأنه أن يُسهم في فهم الظواهر اللغوية نفسها من جهة ،و أن يكشف جوانب مهمة من الفكر اللغوي لدى المؤلف من جهة أخرى.

و انطلاقا من هذه الرؤية جاءت هذه الدراسة موسومة بـ **"منهج أبي الوليد الوقّشي في التوجيه النحوي للحديث الشريف من خلال كتابه «التعليق على الموطّأ»"** لتسلَّط الضوء على منهج أحد النحاة الذين لم تُكتب لهم الشهرة والذيوع بين الأوساط العلمية في تعامله مع ظاهرةٍ لم تنل هي الأخرى نصيبها من البحث والعناية لدى النحاة ،أما المؤلّف فهو أبو الوليد الوقّشي ،و أمّا الظاهرة فهي توجيه الحديث الشريف نحويا.

و قد سعت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التوجيه النحوي للحديث الشريف ،وإبراز المعالم المنهجية في التفكير النحوي لدى أبي الوليد الوقّشي من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية: ما المقصود بالتوجيه النحوي للحديث الشريف؟،و كيف كان تعامل النحاة والمحدّثين عامة مع

نصوصه؟،و هل كان لأبي الوليد منهج محدّد في توجيهه للحديث الشريف؟ وإذا كان الأمر كذلك فماهي أبرز السمات المنهجية في توجيهاته النحوية؟

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لما تقدم ذكره من أهمية الاطلاع على مناهج النحاة، وكذا رغبتنا في البحث في موضوع متعلق بالحديث الشريف خاصة وأنه من المواضيع التي قلّت الدراسات فيها، حيث لم نعثر إلاّ على دراسة واحدة في ميدان التوجيه النحوي للحِديث هي رسالة ماجيستر بعنوان "التأويل النحوي في الحديث الشريف" للباحث ناصف الفهدي، و قد اعتنى فيها صاحبها بالتنظير لدوافع التأويل والتوجيه في الحديث دون أن يخصّ ذلك بمؤلِّف أو كتاب بعينه.أما كتاب أبي الوليد فقد أفدنا من دراستين سابقتين حوله؛ الأولى هي مقدمة محقق كتابه "التعليق على الموطأ"حيث وضّح فيها صاحبها بعض الإشكالات حول الكتاب، والثانية هي رسالة ماجيستر بعنوان :"المسائل النحوية والتصريفية في كتاب التعليق على الموطأ" للباحث إبراهيم بن سالم محمد، و قد ركّز فيها صاحبها على المادة النحوية في الكتاب، واكتفت الدراستان بإشارات خفيفة للجانب المنهجي اتّسمت في مجملها بالعموم.

وللإجابة عن الأسئلة السابقةِ الذكرِ جاء البحث –تبعا لما توفر لدينا من مادة علميّة– في مدخل وفصلين؛ تحت كل فصل ثلاثة مباحث،خُصّص المدخل لبيان المفاهيم والمصطلحات التي يدور حولها عنوان البحث ،بدءًا بمصطلح المنهج ثم مصطلح التوجيه ثم مفهوم الحديث الشريف وانتهاءً بمفهوم التوجيه النحوي للحديث الشريف.

و خُصّص الفصل الأول للحديث عن مسالك التعامل النحوي مع نصوص الحديث الشريف بين النحاة والمحدّثين ،و جاء الكلام فيه عاما دون أن يخصّ ظاهرة بعينها أو محدّثا بذاته ،حيث عالج المبحث الأول منه علاقة علم الحديث بعلم النحو مبرزا الحرص الكبير لعلماء الحديث على ضرورة تحصيل علم النحو، ومفرّقا في ذلك بين آراء علماء مصطلح الحديث وآراء علماء شرح الحديث، وقد مهّد هذا المبحث للمبحثين التاليين اللذين عالج كل واحد منهما مسلكا من مسالك التعامل النحوي

مع الحديث الشريف بين النحاة والمحدّثين،فكان الكلام في المبحث الثاني عن الاستشهاد بالحديث الشريف وموقف كل فريق منه ،وتحدّث المبحث الثالث عن توجيه الحديث الشريف وموقف كل فريق منه.

و انتقلنا في الفصل الثاني إلى تخصيص الكلام عن ظاهرة التوجيه النحوي للحديث الشريف في كتاب "التعليق على الموطأ" لأبي الوليد الوقّشي، فجاء موسوما ب "التوجيه النحوي للحديث الشريف في كتاب أبي الوليد مادة ومنهجا"،عالجنا في مبحثه الأول ترجمة أبي الوليد والتعريف بكتابه، وقدمنا في المبحث الثاني نماذج من توجيهات أبي الوليد للحديث الشريف،وهنا يجب التنبيه إلى أن كثرة الأحاديث الموجهة ،و عدم تناسب ذلك مع مثل هذا المقام فرض علينا جمع الأحاديث التي وجّهها أبو الوليد نحويا، ثم تصنيفها على شكل مسائل ،و تصنيف هذه المسائل إلى:أسماء ،وأفعال،وحروف،ومن تم تقديم نماذج من كل باب .و قد ساعدنا طَرْقُ هذه المسائل والاطلاع على طريقة أبي الوليد في معالجتها على استجلاء كثير من السمات المنهجية التي كان محل الحديث عنها في المبحث الثالث،حيث وقفنا على عدد كبير من الخصائص المنهجية المتعلقة بتوجيه الحديث الشريف عند أبي الوليد ،فبيّنا منهجه في شرح المسائل، ومنهجه في التعامل مع المسائل الخلافية،ومنهجه في الاستشهاد لتوجيهاته النحويه، ومنهجه في التعامل مع روايات الحديث.

ثم أنهينا البحث بخاتمة ذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

واعتمدنا في هذا كله على جملة متنوعة من المصادر والمراجع اجتمعت فيها كتب النحو مع كتب شرح الحديث، وكتب توجيه القراءات، وبعض المؤلفات الحديثة ومن اهمّها كتاب **"المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي" لعبد الجليل المرشدي** وكتاب **"الانصاف في مسائل الخلاف"** لابن الأنباري إضافةً إلى كتاب **"التعليق على الموطّأ"** محل دراستنا.

أما المنهج المتبع، فقد فرضت علينا طبيعة البحث أن نتخذ المنهج الوصفي وسيلة لتتبع ما ورد من كلام أهل الاختصاص في المسائل المطروقة ثم استقرائه وتصنيفه. وتحليله إذا دعت الضرورة إلى

ذلك،وإلى جانب المنهج الوصفي استعنّا بالمنهج الإحصائي في بعض المواضع من الفصل الثاني ،حين قمنا بإحصاء ترجيحات وشواهد أبي الوليد خلال توجيهاته النحوية للحديث .

وكغيره من الأعمال لم يخل هذا البحث من الصعوبات، والتي يمكن أن نلخّصها في أمرين:

الأول: قلة الدراسات في الموضوع حيث صعُب علينا الوصول إلى استقصاء الكثير من المسائل ومن ذلك مفهوم التوجيه النحوي للحديث الشريف،الأمر الذي اضطرَّنا إلى اللجوء إلى كتب توجيه القراءات لنستنبط منها بعض المعلومات ثم نسقطها على توجيه الحديث الشريف مع مراعاة خصوصية النصّين .

و **الثاني:**طريقة أبي الوليد في إيراد الشواهد الحديثيّة الموجَّهة مبتورة عن سياقها العام ،ما حتّم علينا البحث عن الأحاديث كاملة في موطأ الإمام مالك. وزاد من صعوبة الأمر اختلاف الرواية المتوفرة لدينا والرواية التي اعتمدها مع عدم تصريحه بها.

و بعد حمد الله- تبارك وتعالى-نشكر جميع من أعاننا على إتمام هذا العمل، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف الدكتور "أحمد قريش"على نصائحه وتوجيهاته ونشرع في المقصود مستعينين بالله سائلين إيّاه أن يُلهمنا الصواب فيما نقول.

تلمسان :يوم الاثنين 11 ذو القعدة 1442هـ الموافق 21 جوان 2021م

بن مختاري أبو بكر

بن عبد الله حسام

مدخل:

❖ ضبط المفاهيم والمصطاحات

1. مفهوم المنهج.
2. مفهوم التوجيه.
3. مفهوم الحديث الشريف.
4. مفهوم التوجيه النحوي للحديث الشريف.

أولا: مفهوم المنهج

1. **لغة:** تكاد تجمع المعاجم العربية على مفهوم واحد للمنهج، جاء في "لسان العرب":« طريق نَهْج: بيِّن واضح، ومَنْهَج الطَرِيقَ: وضّحه، وأنهج الطريقُ: وضح واستبان، وصار نهجاً واضحا وبيّنا ، والمنهاج : الطريق الواضح... والنهج : الطريق المستقيم»[1].

ويعيد صاحب "القاموس المحيط" المعاني نفسها، ويضيف : «وأنهج فلان سبيل فلان :أي سلك مسلكه »[2] وهذا لا يخرج عن المعاني السابقة ،سوى أن فيه زيادة تأكيد على الاتّباع، فالمنهج هو الطريق المستقيم الواضح الذي يسلكه الشخص ولا يحيد عنه ميمنة ولا ميسرة .

وورد هذا اللفظ في القرآن الكريم بمعناه اللغوي، قال تعالى ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ ﴿٤٨﴾ ﴾[المائدة 48]، أي «طريقا واضحا في الدين يمشون عليها».[3]

2. **اصطلاحا:** يتفق المفهوم الاصطلاحي للمنهج مع مفهومه اللغوي، إلا أن المفهوم الاصطلاحي يزيده وضوحا واستبانة بتحديد غايته وخصائصه ومجالاته. حيث يُعرَّف بأنه: «طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة أو معرفة»[4] فلا سبيل للوصول للحقائق العلمية إلا بالسير وفق طريق محدد المعالم، وهذا الطريق هو المنهج.

ويُعرّف المنهج بأنه :« الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[5]، ومعنى هذا : أن المنهج هو المسلك الذي يسير عليه الباحث سيرا مقصودا، وهذا المسلك لابد فيه من مجموعة من القواعد التي تنظّم أفكار الباحث، وتمكنه من الوصول إلى مقصوده في أخصر وقت، وبأقل جهد.

---

[1]– محمد ابن منظور، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ،مصر،دط،د ت، ص4554.

[2]–الفيزوز أبادي، القاموس المحيط ، تح مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ، دمشق، ط6، 1998، ص208

[3]–جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين ، دار الوطن ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،د ط، د ت،ص116.

[4]–علي جواد طاهر ، منهج البحث الأدبي ، مطبعة العاني ، بغداد، 1960، ص13.

[5]– عبد الرحمن البدوي، مناهج البحث العلمي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط3، 1977، ص5.

ولا يقتصر دور المنهج في الأخذ بيد الباحث من أجل اكتشاف الحقائق العلمية، بل يتعدى ذلك إلى مساعدة من أحاط بهذه الحقائق في ايصالها لغيره ممن يطلبها، فهو :«فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[1].

ثانيا : مفهوم التوجيه

1. **لغة:** التوجيه مصدر للفعل الرباعي المزيد وجّه، يوجّه، توجيها، فهو موجِّه والمفعول موجَّهٌ[2].

ويدور معنى التوجيه في المعاجم العربية حول معنى واحد هو جعل الشيء يتّجه وفق اتجاه معين ومسلك محدد.

قال ابن فارس :«الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلة الشيء، والوجه مستقبل لكل شيء ووجّهت الشيء، جعلته على جهة»[3] .

وفي المعجم الوسيط: «وجّه فلانا في حاجة : أرسله، ووجّهه: جعل وجهه للقبلة، ووجّه الشيء : جعله على جهة واحدة، ووجّه النخلة : غرسها فأمالها قبل الشمال...»[4].

2. **اصطلاحا:** هو «تحديد دليل، أو تحديد سبب، أو تحديد مخرج لأي مسألة نحوية »[5].وهذا التعريف على وجازته، يربط التوجيه بثلاث ظواهر ؛ هي الاستدلال والتحليل والتأويل، دون أن يحدد لنا نوع النص الذي وردت فيه هذه المسائل الموجهة، ولا الغاية من الاستدلال لها وتحليلها وتأويلها.

[1]- عبد الرحمن البدوي، مناهج البحث العلمي ، ص4

[2]-ينظر : أحمد مختار محمد ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 2008، ج3، ص 2406، |مادة وج ه

[3]-أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تح عبد السلام هارون ،دار الجيل ،بيروت،ط1، 1998،ج6،ص77

[4]-شوقي ضيف و آخرون ،معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية،مصر،ط2005،4،ص1015

[5]- محمد حسين صبرة، التوجيه النحوي "مواضعه ، أسبابه، نتائجه" دار غريب، القاهرة ، مصر ، ط1، 2008، ص22

ويُعرّف كذلك بأنه « ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها وما يلزم ذلك من تقرير أو تحليل أو تفسير، أو استدلال أو احتجاج»[1] وهو تعريف نلمس فيه نلمس فيه مايلي:

أ-التفريق بين الحالة الإعرابية والموقع الإعرابي .

ب-ذكره لمصطلح الوجه الذي منه اشتُقت كلمة التوجيه ويراد به عن اصطلاح النحاة: « المعنى النحوي الخاص بالحالة الاعرابية الواحدة، فقد تكون الكلمة الواحدة مرفوعة لأنها فاعل أو مبتدأ ،أو غير ذلك»[2].

ج-نصه على الظواهر التي أشار إليها التعريف الأول وزيادة ظاهرتي التفسير والاحتجاج.

وعموما فإن أبرز ما يجمع بين التعريفين هو تخصيص التوجيه بالمستوى النحوي الإعرابي، وإغفال المستويات اللغوية الأخرى، وعدم تحديد نوع النصوص التي ترد فيها المسائل التي تخضع لعملية التوجيه من جهة، والتركيز على مجموعة من الظواهر والآليات التي يعتمدها الموجه من جهة أخرى.

ثالثا: مفهوم الحديث الشريف

1. **لغة:** «الحديث نقيض القديم...والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديث على غير قياس، والحدوث:كون الشيء لم يكن وأحدثه الله فحدث، وحدث أمر، واستحدثت أمرا، أي وجدت خبرا جديدا»[3]

وفي القاموس المحيط:« رجل حدث السن، وحديثها : فتيٌّ، والحديث: الجديد، والخبر كالحديث»[4].

[1]- عبد الله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي، دار العلوم ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1997، ص12.

[2]- المرجع نفسه ، ص8.

[3]-إسماعيل بن حماد الجوهري: معجم الصحاح ، دار الحديث القهرة ، مصر ، د.ط، 2009، مادة " حدث" ص229، 230.

[4]- مجد الدين الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ص 320 مادة "حدث".

فالحديث في اللغة يدور حول أحد معنيين: الجديد من الأشياء، والكلام قليله وكثيره والمعنى الثاني محمول على الأول، لأن الكلام إنما سمي حديثا «لأنه يحدث ويتجدد شيئا فشيئا»[1].

2. **اصطلاحا:** تكاد تجمع كتب مصطلح الحديث على مفهوم واحد للحديث الشريف ،و إن اختلفت عبارات العلماء والباحثين في ذلك، ويُعد تعريف السخاويّ(ت902هـ) من أجمع وأمنع هذه التعاريف وأكثرها تداولا، حيث تناقله الباحثون بلفظة أو بمعناه، يقول السخاوي:« هو ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قولا له أو فعلا أو تقريرا أو صفة ،حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام»[2]، وظاهر كلام السخاوي أن الحديث مختص بما صدر عن النبي–صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير لفعل وقع وعلمه، وبما اتصف به من صفات خِلقية أو خُلقية، إلا أن كتب الحديث قد تشتمل كذلك على أقوال بعض الصحابة –رضوان الله عليهم –، وأقوال بعض التابعين كالزهري وهشام بن عروة وغيرهم، وهذه الأقوال –كما تقول خديجة الحديثي–:« متى جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم – من جهة الاحتجاج في إثبات مادة لغوية، أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية »[3].

ويظهر من هذا أن هناك خلافا بين اللغويين والمحدّثين في نظرتهم للحديث الشريف، فاللغويون يُلحقون أقوال الصحابة والتابعين المبثوثة في كتب الحديث بأقوال النبي –صلى الله عليه وسلم– في الاحتجاج، بينما لعلماء الحديث ضوابط وشروط لابد أن تتوفر في كلام الصحابي حتى يأخذ حكم الرفع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–[4]فالخلاف إذن ليس في مفهوم الحديث الشريف ولا بما يلحق به من أقوال الصحابة والتابعين، إذ المحدّثون كذلك يُدخلون هذه الأقوال في مفهوم الحديث [5]، وإنما

[1]– محمد أبو شهبة ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، دط ، دت ، ص15.

[2]–شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد ، مكتبة دار المنهاج ، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1426هـ، ج1، ص14.

[3]–خديجة الحديثي ،" موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث "،دار الرشيد للنشر ،الجمهورية العراقية،ط1981،1 ص13

[4]–ينظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح البيقونية في مصطلح الحديث ،تح أبي عبد الله الجليمي،دار الإمام ماك،البليدة،الجزائر،دط،2017 ص50–55

[5]–ينظر:نور الدين عتر،منهج النقد في علوم الحديث،دار الفكر،دمشق،ط1979،2،ص27

يكمن الخلاف في حجية هذه الأقوال، فاللغوي حين يتكلم عن حجيّة الحديث في اللغة لا يفرّق بين قول النبي- صلى الله عليه وسلم-أو فعله أو تقريره، وبين أقوال الصحابة والتابعين.[1] لأن ما يهمه هو الفصاحة، فمتى توفرت جاز الاحتجاج، ومتى فُقدت بطل الاحتجاج، بينما يفرّق المحدّثون في الاحتجاج على الأحكام الشرعية بين أقوال النبي -صلى الله عليه وسلم -وأقوال الصحابة وأقوال التابعين، ويجعلون لكل قسم نوعا من أنواع الحديث ،ولا يجيزون الاحتجاج بما صدر عن الصحابة أو التابعين من أقوال إلا بشروط [2] لذلك نجدهم يفرقون بين الحديث، والسنة وبين الحديث والأثر والخبر.

وعليه يمكن القول :إن التعريف الذي يرتضيه أهل الصنعتين اللغوية والحديثّية هو الذي أورده نور الدّين عتر بقوله:« هو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول، أو فعل، أو تقرير أو وصف خِلقي أو خُلقي، أو أُضيف إلى الصحابة أو التابعين»[3].

رابعا: مفهوم توجيه النحوي للحديث الشريف

ارتبط مفهوم التوجيه النحوي بالقراءات القرآنية ارتباطا وثيقا ،حتى أنه إذا أُطلق انصرف إلى توجيه القراءات، ورغم أن الباحثين يقرّرون جواز صرف المصطلح إلى النصوص الأخرى[4]، إلّا أنه بقي مقترنا بالقراءات، مرتبطا بها حتى صارت كالعلَم عليه ، فلا يُذكر التوجيه إلّا ويتبادر إلى الذهن أنه توجيه القراءات القرآنية.

أمّا مصطلح توجيه الحديث الشريف، فرغم وروده على ألسنة كثير من شراح الحديث ومعربيه واستخدامه من قبل بعض الدارسين، فإنه لم يرد تعريف له -فيما اطلعنا عليه-، وكلّ الذي وقع بين

[1]-ينظر:بكري عبد الكريم،أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي،دار الكتاب للحديث،الجزائر،ط1999،1،ص96

[2]-ينظر:محمد بن صالح بن العثيمين،شرح البيقونية في مصطلح الحديث،ص50-55

[3]- نور الدّين عنتر، "منهج النقد في علوم الحديث، ص27.

[4]-ينظر:عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية،جامعة أم القرى،1417،ص65

أيدينا تعريف لمصطلح إعراب الحديث، لكن يبدو أن المقصود منهما واحد، ولا فرق بين إعراب الحديث وتوجيهه، وإنما هو خلاف في الاصطلاح، ويدلّ على ذلك ما يلي:

1-أنّ هذا الاختلاف في المصطلح واقع في توجيه القراءات القرآنية؛ فالتعليل، والاحتجاج، والتأويل والإعراب كلّها مسميات لعلم واحد، هو توجيه القراءات[1].

2-أنّ طريقة معربي الحديث لا تختلف عن طريقه موجّهي القراءات في أصلها، فعلماء توجيه القراءات يستعملون القواعد النحويّة عند الحاجة إليها في بيان معنى القرآن وقراءاته[2]، وكذلك يفعل المؤلفون في كتب إعراب الحديث، وإن وُجدت بعض الاختلافات بين الفريقين فهي متعلقة بطبيعة النص الموجّه فموجّهو القراءات مثلا يستخدمون لفظ "قُرئ" ومعربو الحديث يستخدمون لفظ "رُوي".

3-ورود مصطلح التوجيه، أو الوجه في كتب شرح الحديث وإعرابه كأن يقول المعرب أو الشارح: «توجيهه كذا»[3] أو «والوجه كذا»[4].

4-ذِكر بعض كتب التراجم عناوين مؤلفات فيها لفظ توجيه الحديث ككتاب" توجيه أحاديث الموطأ" لعبد الله بن عبشون (ت341هـ)[5].

5-تسمية كثير من الدارسين لصنيع العلماء في إعرابهم للحديث توجيها، ومن ذلك قول صاحب كتاب "كتب إعراب الحديث النبوي": «وقد تعرّض أبو البقاء العكبري لإعراب أربعمائة وثمانية وعشرين حديثا، ووجّهها جميعا توجيهات ترفع عنها صفة اللحن، باستثناء سبعة أحاديث"[6].

---

[1]- ينظر عبد العزيز بن علي الراجحي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، ص64.

[2]-ينظر: محمود فهمي زقزوق،الموسوعة القرآنية المتخصصة،مطابع التجارية،فيلوب،القاهرة،2016،ص86

[3]- ينظر محمد بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار البصائر الجزائر، ط1، 2013، ص28.

[4]- ينظر أبو البقاء عبد الله بن الحسين العابدي، اعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمّع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1986، ص109.

[5]- ينظر عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، ص65.

[6]- سليمان محمد القضاة، كتب اعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة، دار جهنية، عمان-الأردن، دط، 2010، ص66.

فاتّضح بعد هذا كلّه أنّ مفهوم مصطلح التوجيه النحوي للحديث ومصطلح إعراب الحديث واحد. ويبدو أنّ مصطلح الإعراب اقترن بالحديث كما اقترن مصطلح التوجيه بالقراءات، وعليه فإنه يكفينا–والحال هذه– إسقاط التعريف الوارد في إعراب الحديث على مفهوم التوجيه النحوي للحديث الشريف، فنقول: إن التوجيه النحوي للحديث الشريف هو: «علم يبحث في تخريج تراكيب الحديث النبوي على القواعد النحوية المحرّرة»[1].

[1]– سعد فحجان الدوسي، تنوع الاعراب النحوي وأثره في فهم النص النبويmajles.alukah.net

الفصل الأول:

❖ مسالك التعامل النحوي مع نصوص الحديث الشريف بين النحاة والمحدِّثين

- ❖ المبحث الأول : علاقة علم النحو بعلم الحديث.
- ❖ المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث بين النحاة والمحدِّثين.
- ❖ المبحث الثالث: توجيه الحديث بين النحاة والمحدِّثين.

توطئة

المقصود بالتعامل النحوي مع الحديث الشريف ؛كل ما يتعلق بتوظيف الحديث في علم النحو وتوظيف النحو في علم الحديث، بمعنى آخر التعامل النحوي هو مفهوم واسع يمثل الجانب التطبيقي لمدى إفادة علماء النحو من الحديث، وكذا إفادة علماء الحديث من النحو، وهذه الإفادة تدور حول عنصرين رئيسين هما :

1. الاحتجاج بالحديث: وهو ما يعرف بالاستشهاد
2. الاحتجاج للحديث: وهو ما يعرف بالتوجيه

فهذان مسلكان سلكهما النحاة ،و شراح الحديث في تعاملهم النحوي مع نصوص الحديث الشريف سنحاول الوقوف عندهما وبيان موقف كل فريق من المسلكين، من خلال عرض بعض ما ورد في كتبهم ،و تصنيفه حسب هذين المسلكين، وليس المقصود استيفاء جميع ما ورد، فهو كثير جدا، وإنما هي أمثلة تتضح الرؤية بها. ولا بأس قبل أن نطرق هذين العنصرين أن نبيّن علاقة العلمين ببعضهما .

المبحث الأول: علاقة علم النحو بعلم الحديث

الحديث عن علاقة علم النحو بعلم الحديث يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن علاقة هذا العلم بالعلوم الشرعية عامة، إذ المعلوم أنّ فهم الأحكام الشرعية متوقف على فهم النصوص التي تُستنبط منها هذه الأحكام، والنصوص التي تُستنبط منها أحكام الشرع هي القرآن الكريم، والسنة المشرفة، وكلاهما باللسان العربي المبين، «فلابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة»[1]

لقد حرص علماء الشرع على ضرورة تحصيل علم النحو للمشتغل بالعلوم الشرعية ،من منطلق أنه لا سبيل إلى استخلاص حقائق العلوم النقلية من تفسير، وحديث ،وعقائد وفقه ،والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم[2].

وبلغ أمر التشديد على أهمية إتقان علم النحو ببعض العلماء ،كابن حزم (ت 456 هـ) إلى القول بثبوت الأجر والثواب لطالب علم النحو، وتحريم الفُتيا على من يجهله بقوله: «فمن طلب النحو واللغة على نية إقامة الشريعة بذلك، وليفهم كلام الله تعالى ،وكلام نبيّه ،وليُفهمه غيرَه فهذا له أجر عظيم ...وأما من وسم اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهل للنّحو واللغة، فحرام عليه أن يفتي في دين الله، وحرام على الناس أن يستفتوه»[3].

والعلوم الشرعية من حيث حاجتها إلى علم النحو مراتب ودرجات، فأكثرها حاجة إليه أقربها اِتصالا بنصوص الوحيين ،وأشدّها اقترانا بهما. وعليه فإن علمي التفسير وشرح الحديث هما أكثر العلوم الشرعية حاجة لعلم النحو؛ لأن كلاّ منهما يصبو للوصول إلى الفهم الصحيح لنص من نصوص التشريع باستخدام مجموعة من الآليات، تمثل اللغة والنحو أحدها، يقول السيوطي: « وقد اتفق العلماء على أن النحو يُحتاج إليه في كل فن من فنون العلم، لاسيما التفسير والحديث ،فإنه لا

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1984، ص 711.

[2]- ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1997، ص 26.

[3]- أبو محمد علي بن حزم ، رسائل ابن حزم، المؤسسة العربية، بيروت، 1987، ط 2، ج 3، ص 162.

يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله حتى يكون ملمّا بالعربية ؛لأن القرآن عربي ،ولا تُفهم مقاصده إلا بمعرفة قواعد العربية ،وكذا الحديث»[1].

ولأجل هذا نجد المفسرين وعلماء الحديث يشدّدون في هذا الباب، ومن ذلك أنهم يضعون شروطا لمن يتصدّى لتفسير القرآن والحديث، وأوّل هذه الشروط هو معرفة اللغة، والنحو والتصريف[2].

إلا أن منهج علماء الحديث في الإفادة من علم النحو يختلف بعض الشيء عن منهج المفسرين في ذلك، فإذا كان علم التفسير يأخذ من علم النحو معاني بعض الأدوات والقواعد العامة ،وكذا ضوابط الإعراب التي يحتاجها المفسر[3]، فإن علم الحديث يستثمر في علم النحو زيادة على هذه الأدوات والقواعد من جانب آخر؛ هو حماية الحديث من آفَتَيْ اللحن والتصحيف، وهذه هي الثمرة الثانية من ثمرات علم النحو، إذ يقرّر النحاة أن من ثماره: «صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم معاني الكتاب والسنة»[4] فعلم الحديث إذن قد أفاد من علم النحو من جهة الدراية التي يتولاها علماء مصطلح الحديث، ومن جهة الرواية التي يقوم عليها شرّاح الحديث.

أولا: علاقة علم النحو بعلم مصطلح الحديث

علم مصطلح الحديث هو «علم بأصول وقواعد يُتوصَّل بها إلى معرفة الصحيح والحسن والضعيف، وأقسام كل منها ،وما يتّصل بذلك من معرفة معنى الرواية وشروطها وأقسامها وحال الرواة وشروطهم... وغير ذلك من المباحث والأنواع التي تُذكر في كتب هذا الفن»[5] فيدرس هذا العلم حال رواة الحديث ،وما ينبغي أن يكون عليه طالبه من صفات وأخلاق ،وما يليق به من سمت

[1]- أحمد دحلان، شرح متن الآجرومية، شركة دار المشاريع، بيروت، لبنان، ط 7، 2014، ص 9،10.

[2]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2006، ج 1، ص 355

[3]- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2 ص 464-465.

[4]- أبو عبد الله الوصابي، التحفة الوصابية في تسهيل الأجرومية، دار الأثار، صنعاء، اليمن، ط 2، 2012، ص 12.

[5]- محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم مصطلح الحديث، دار المعرفة، د ط، د ت، ص 26.

وأدب، وما يجب عليه تحصيله من فنون وعلوم، والنحو من بين هذه العلوم التي يؤكد علماء المصطلح على وجوب تحصيلها ويذمُّون تاركها .فقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن شعبة قال: «إذا كان المحدث لا يعرف النحو، فهو كالحمار تكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير»[1]، وعليه قول الناظم:

مثل الطالب الحديث ولا **** يعرف نحوا ولا آلاته

كحمار قد علقت ليس فيها **** من شعير في رأسه مخلاته[2]

وكتب علم مصطلح الحديث مليئة بمثل هذه العبارات التي ترّغب الطلاب في طلب علم النحو، وتُبين شرفه ومزيّته ومن ذلك قول ابن الصلاح (ت 643هـ): «وحقٌّ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرّتهما»[3] ، وقول الإمام النووي (ت631): «وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو ما يسلم به من اللحن والتصحيف»[4]، فعُلم من قول ابن الصلاح والنووي السبب الذي من أجله يُؤمر طالب الحديث بتعلم النحو،وهو تفادي اللحن والتصحيف في حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الجاهل بهذا العلم يُخشى عليه ذلك ومن صدر منه لحن أو تصحيف فإن المحدثين يخشون دخوله في عموم قول النبي عليه الصلاة والسلام :(بلّغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار)[5] قال العراقي (ت 805هـ) في ألفيته:

وليحذر اللحان والمصحفا*** على حديثه بأن يحرفا

[1]- أبو بكر الحسين البيهقي، جامع شعب الإيمان، مطبعة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003، ج 2، ص 216.

[2]- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 2010، جز 2، ص 366.

[3]- أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين، علوم الحديث، تح نور الدين عيتر، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 2018-2019.

[4]- محيي الدين بن شرف النووي، التقريب والتيسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1986، ص 75.

[5]- أبو عبد الله محمد البخاري، الجامع الصحيح، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2002، ص 857، رقم الحديث: 3461.

فيدخلا في قوله من كذبا *** فحقّ النحو على من طلبا[1]

ولا يُفهم من كلام ابن الصلاح والنووي تحديد قدر معيّن من علم النحو يكتفي به الطالب، وأنه قدر يسير؛ بل الذي يدل عليه كلامهما أنه يجب عليه الاجتهاد في بذل هذا العلم حتى يصل مرتبة لا يُخشى عليه حينها الوقوع في اللحن، والتفطّن لما قد يدخل الحديث من لحن أو تصحيف، وهذه المرتبة لاشك أنه لا يبلغها إلا متضلِّع في هذا العلم متمكن فيه.

ثانيا: علاقة علم النحو بعلم شرح الحديث

علم شرح الحديث هو «علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة، ونفعه وغايته بمكان لا يخفى على إنسان»[2]

ومحل هذا العلم من الحديث النبوي الشريف كمحل علم التفسير من القرآن، لذلك هو مثل التفسير لا يجوز لأحد أن يتكلم فيه أو يتصدى له حتى يكون ملمّا بالنحو والعربية[3].

ونظرا لأهمية هذا العلم، والدور الذي يؤديه في استنباط أحكام الشرع المترتبة على فهم نصوص السنة، وما قد ينجر عن سوء فهم هذه النصوص بسبب الجهل بقوانين العربية وسَنن كلام العرب، فإن العلماء يُلحقونه بعلم التفسير في إلزامية تمكُّن المتصدي له من علوم العربية، يقول ابن تيمية (ت728هـ): «ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرف ما يدل عليه مراد الله ومراد رسوله من الألفاظ ،وكيف يُفهم كلامه.فمعرفة العربية التي خوطبنا بها ممّا يعين على أن نفقه كلام الله

[1]- أبو الفضل العراقي، ألفية العراقي، دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1428هـ، ص 149

[2]- أبو مصطفى الشهير ب: طاش كبرى زاده، مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1985، ج1، ص 341.

[3]- ينظر: جعفر بن إدريس الكتاني، رسالة ختم الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2010، ص 28.

ورسوله»[1]، ويرى ابن خلدون (ت 808هـ) أن: « المقدم من هذه العلوم هو النحو، إذ به تُبيَّن أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة»[2].

وكتب شرح الحديث مليئة بالمسائل النحوية التي يثيرها شراح الحديث في تفسيرهم للحديث الشريف ،على تفاوت بينها في مقدار هذه المسائل، إلا أنه لا يكاد يخلو كتاب من هذه الكتب من جملة من المسائل النحوية، وقد أضحت كثير من هذه المؤلفات وجهة للباحثين المعاصرين الذين وجدوا فيها مادة لغوية ثرية، فعكفوا عليها يستخرجون منها المسائل النحوية ويدرسونها، مبرزين بذلك الجوانب اللغوية التي تخفى على كثير من الباحثين في شخصية المحدّثين عامة، وشراح الحديث خاصة[3].

وقد خلصت معظم هذه الدراسات إلى أن شراح الحديث اكتسبوا شخصية علمية مميزة بفضل جمعهم بين علمي النحو والحديث، فأفادوا من الأول في تخريج الأحاديث على أوجه اللغة الممكنة، ومن الثاني في التمييز بين صحيح الحديث وضعيفه، وبين ما يدخله احتمال الرواية بالمعنى، أو تصرف الرواة فيه، وما يبعد فيه هذا الاحتمال، «فأحسنوا بذلك توظيف النحو لخدمة الحديث النبوي، وبيان معانيه ومقاصده»[4].

[1]- تقي الدين ابن تيمية،كتاب الإيمان، تح: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 5، 1997، ص 97.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة،، ص712.

[3]- من هذه الدراسات: المسائل النحوية من شرح صحيح مسلم، للباحث عبد الجليل المرشدي، والمسائل النحوية في شرح كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري، للباحثة ناهد بن عبد الله العتيق،...وغيرها.

[4]- ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية،ط 1، 1426هـ، ج 1، ص 958.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث بين النحاة والمحدّثين

توطئة

كان أوّل ما عُني به النحاة الأوائل، وهم يضعون الأسس الأولى لعلم النّحو العربي، أن قصدوا جملة من المنابع اللغوية التي تتسم بالفصاحة ويغلُب الظنّ أنّ اللحن لم يطرقها قاصدين بهذه الخطوة جمع مدوّنة لغوية تستوعب ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها وأساليبها ،ليتسنّى لهم بعد ذلك الرجوع إلى هذه المدونة لاستقرائها واستنباط الأصول والقواعد التي تحكم اللسان العربي من جهة، والاحتجاج بما ورد فيها من شواهد على صحة تقعيداتهم من جهة أخرى.

وهذه المدونة اللغوية التي جمعها النحاة هي ما اصطُلِح عليها في علم أصول النحو بالسماع، وهو أحد الأدلة النحوية، بل« هو الأصل الأوّل من حيث قوةُ حجته، وأهميتُه عند النحاة، والأساس في الاستدلال على أحكام النّحو، فلا يصح حكم نحوي دون دليل من السماع أو النّقل حتى لو كان مقبولا في القياس»[1]

والنقل أو السّماع –كما يعرّفه ابن الأنباري – (ت 577هـ) هو « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[2]، ويعرّفه السيوطي (ت 911هـ) بقوله« ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسن نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر»[3]

[1]– بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو – الجزائر،ط1،د.ت،ص33

[2]– أبو البركات بن محمّد الأنباري،" الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة"، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1971،ص81

[3]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح محمد بن حسن إسماعيل، درا الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط3، 2011،ص24

فاتفق التعريفان في شرط الفصاحة، واختلفا فيما سواها، إذ يشترط ابن الأنباري صحة النقل، وهي تشمل أمرين: عدالة الرواة، وثبوت السّماع بينهم[1]، أمّا السيوطي فلا فرق عنده بين عدالة الراوي وفسقه، بل وبين كفره وإسلامه، فالمعوّل عليه عنده في إثبات اللغة هو الفصاحة.

ويحدّد السيوطي في تعريفه هذا ثلاثة أنواع من النصوص اللغوية التي تمثل منابع المادّةالمسموعة أو ما يعرف عند النحاة بمصادر السّماع، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء. والمعيار عنده في هذا الترتيب هو الفصاحة- كما تقدّم-لذلك ذكر القرآن الكريم أوّلا؛ لأنّه قمّة الفصاحة والغاية في البيان. قال الفرّاء (ت207هـ):« والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[2]ثمّ ثنّى بذكر الحديث باعتبار أنّه كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي هو أفصح من نطق باللسان العربي باتفاق المسلمين جميعًا وبتزكية من الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ ال نجم3

يبدو هذا الترتيب الذي أورده السيوطي لمصادر السّماع علميا ومنطقيا إلى أبعد الحدود، بل هو المنهج السديد الذي كان يُفتَرض أن يسلكه النحاة في التعامل مع نصوص الاحتجاج اللغوي، غير أنّ ما وقف عليه الباحثون في كتب النحاة الأوائل يكشف أنهم اعتمدوا في إثبات مسائل النحو والاحتجاج لها على القرآن الكريم ،و شعر العرب ونثرها، ويبدو أنّ هذه المصادر«صرفتهم عن مورد عذب كان جديرًا بهم أن لا يتركوه، ومنبع فياض كان الظنّ ألاّ يصدّوا عنه ،ذلك هو حديث النبي الكريم الذي أوتي جوامع الكلم...»[3]

وتنقل لنا كثير من الدراسات الحديثة جردًا دقيقًا لكتب القدامى بهدف تبيُّن ما حوته من مادّة حديثية، فكتاب سيبويه (ت180هـ) الذي يعتبر المصدر الأساس في علم اللغة وشواهده هي

[1]- ينظر: محمد بن صالح بن عثيمين، شرح البيقونية في مصطلح الحديث، تح أبي عبد الله الجليمي، دار الإمام مالك، البليدة-الجزائر،د.ط، 2017،ص26-28

[2]- أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج1،ط1، 1980، ص14

[3]- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر،ط1،دت،ص255

أصحّ الشواهد [1]، لم يتجاوز عدد الأحاديث الواردة فيه سبعة أحاديث جلّها مروي بمعناه، ودون نسبته إلى النبي –صلى الله عليه وسلّم–، فإذا علمنا أنّ هذا الكتاب حوى ألفا وخمسين شاهدا شعريا ،وأربع مائة شاهدٍ قرآني تبيَّن لنا مدى قلّة الشواهد الحديثيّة فيه، وكتاب المقتضب للمبرد (ت 285هـ) بلغت شواهده القرآنية خمسَ مائة شاهدٍ، والشعرية خمس مائة وواحد وستين شاهدا ،بينما لم تتجاوز الشواهد الحديثيّة فيه ثلاثة شواهد، وكتاب الإيضاح لأبي علي فارسي (ت377هـ) حوى مائة وتسعة وعشرين شاهدًا قرآنيا، وواحدًا وثمانين شاهدًا شعريًا، بينما لم يستشهد صاحبه فيه إلاّ بحديث واحد.[2]

أولا: الاستشهاد بالحديث عند النحاة:

1. **موقف النحاة الأوائل**: أمام هذه القلة الظاهرة في عدد الشواهد الحديثية في كتب النحاة الأوائل ،وعدم وجود نصوص صريحة منقولة عنهم توضح موقفهم من حجيّة الحديث الشريف، اختلفت وجهات نظر النحاة والباحثين بعدهم في تحديد موقفهم تجاه هذه القضية بين من ينسب إليهم القول بمنع الاستشهاد بالحديث ،وبين من يتحرّز في ذلك، بل ويرى أنّهم كانوا يحتجون بالحديث.

أمّا الفريق الأوّل فأوّلهم ابن الضائع (ت680هـ) ،وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ) وهما أوّل من نسب للنحويين الأوائل ترك الاحتجاج بالحديث الشريف «و بقي النحاة والباحثون الذين جاءوا بعدهم يكرّرون الكلام نفسه وينسبون إلى النحاة الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث ...»[3] وتنقل لنا خديجة الحديثي مقتطفات من كلام بعض النحاة من أمثال السيوطي ،والبغدادي (ت 1093هـ) ،وبعض الباحثين المحدثين من أمثال مهدي المخزومي، وطه الراوي، ومحمّد عيد، وعبد الرحمن السيد تدلّ في جملتها على أنّهم كانوا في قولهم هذا متابعين لابن الضائع، وأبي حيّان

[1]– ينظر:عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب ولباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج1،ط4،ص16

[2]– أحمد صفار، "النحويون و الحديث الشريف"، مجلة السائل كلية الآداب، مصراتة، ليبيا، العدد 33،د.ت،www.pdf.factory.com

[3]– خديجة الحديثي،موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص32

مقلدين لهما[1]، فمِن ذلك قول عبد المنعم أحمد:« أمّا في مجال النّحو فقد رفض النحاة الأولون الاحتجاج بالحديث»[2]

و إذا عدنا إلى كلام هؤلاء، وأمعنّا فيه النظر نجدهم يستندون في رأيهم هذا –إضافة إلى متابعتهم لابن الضائع وأبي حيّان–على أمرين رئيسين:

- **الأوّل**:سكوت النحاة الأوائل عن بيان موقفهم الفاصل في المسألة، وغياب نصوص صريحة تبيح أو تمنع الاحتجاج بالحديث، وهذا الأمر في الحقيقة هو أصل الخلاف ومنشؤه ؛إذ« لو أنّ النحاة الأوائل؛ سيبويه وشيوخه ومن عاصرهم أو جاء بعدهم من البصريين والكوفيين لاحظوا ذلك وتتبعوه وحاولوا أن يبّينوا لنا أيَصح الاحتجاج بالحديث أم لا يصح؟ لكفونا نتائج التخبط في هذا الأمر ولحدّدوا للمتأخرين من النحاة مسارهم في ذلك»[3]

- **الثاني**: اقتناعهم أنّ ما ورد من شواهد حديثية في كتب الأوائل – على قلّته–لم يرد للاحتجاج النحوي ابتداءً ،بل هو إمّا للدعم أو الاستئناس، وإمّا للاحتجاج على مسائل لغوية لا نحوية. فممن صرّح أنّ تلك الأحاديث وردت لغرض الاستئناس " أحمد عيساني" في كتابه (النحو العربي بين الأصالة والتجديد) حيث قال:«... وقد تخلّوا عن الحديث الشريف ولم يجعلوه في شواهدهم إلاّ قليلا على سبيل الاستئناس أو الدعم وذلك بعد ذكر جملة من الشواهد الأخرى»[4]

[1]– ينظر خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،ص33

[2]– عبد المنعم أحمد، ابن الشجري ومنهجه في النّحو،مطبعة الجامعة، بغداد، دط،1975،ص216

[3]– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،ص16

[4]– أحمد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان،ط1، 2008،ص54

ولاحظ محمّد عيد أنّ جلّ استشهادات النحاة الأوائل بالأحاديث النبوية كانت على مسائل لغوية غير متعلقة بالمستوى النحوي ،لذلك استنتج أنّهم «فرقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي فرُفِض الأوّل وقُبِل الثاني».[1]

بالمقابل يرى جمع من الباحثين من أمثال أحمد مختار عمر، وخديجة الحديثي، وابن الطيب الفاسي ومحمود فجال ،وغيرهم أنّ القول بأنّ النحاة الأوائل رفضوا الاحتجاج بالحديث للأسباب المذكورة قول لادليل عليه، وتقويل لهؤلاء ما لم يقولوه؛ إذ كيف يُنسب إليهم القول بالمنع وهم « لم يثيروا هذه المسألة ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاحتجاج به ،وإنّما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا خطأً أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث فبنوا عليه أنّهم يرفضون الاستشهاد به ثمّ حاولوا تعليل ذلك »[2]

وينطلق أصحاب هذا الرأي من فكرة أنّ الأوائل استشهدوا بالحديث، ولئن كان استشهادهم به قليلا فلِأسبابٍ أبرزُها أنّ الحديث لم يكن مدوّنا في زمنهم ،وأنّهم لم يكونوا ذوي خبرة به، كما كانوا ذوي خبرة بالقرآن وأشعار العرب، وأغلب الظن –كما يقول سعيد الأفغاني– :« أنّ من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن»[3]، ثمّ إن القول بأنّ ما أورده النحاة الأوائل من أحاديث في كتبهم كان للاستشهاد على مسائل لغوية لا نحوية –حسب أصحاب هذا الرأي– قول غير سديد والذي تطمئن إليه النفوس من خلال مراجعة كتب هؤلاء هو أنّ« أوائل النحاة احتجوا بالحديث على قلة في علمي النّحو والصرف، وأكثروا منه في علوم العربية الأخرى»[4] فالاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل اللغة عندهم لا يختلف عن الاستشهاد به على مسائل النّحو ،إلاّ من حيث

[1]– محمّد عيد، الرواية والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، مصر، ط3، 1988، ص134

[2]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة –مصر، ط1، 1988، ص35

[3]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو،المكتب الإسلامي،بيروت،دط،1987 ص54

[4]– خديجة حديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،ص18

الكثرة والقلة ،أمّا من حيث القبول والرد فهذا غير وارد «إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلا بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النّحو وهما صنوان يخرجان من أصل واحد»[1]

2. موقف النحاة المتأخرين:

استمر سكوت النحاة الأوائل عن الإفصاح عن موقفهم تجاه مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف حتى القرن السّابع الهجري، حين صرّح كلّ من أبي الحسن ابن الضائع، وأبي حيّان الأندلسي أنّه لا يجوز الاستشهاد بالحديث الشريف« وكان ذلك منهما ردّ فعل لما أقدم عليه ابن خروف الإشبيلي (ت609هـ) ،وابن مالك (ت672هـ) من كثرة الاستشهاد بالحديث»[2]

انقسم النحاة في إثر هذا فريقين ؛ فريق يرى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقا يمثله ابن خروف والصفار، والسيرافي ،وابن عصفور، وابن مالك ،وابن هشام، والدماميني(ت827هـ)وغيرهم من المتأخرين،[3]وأيّدهم ونحا نحوهم جمع من المحدَثين[4] وفريق يرى عدم جواز ذلك مطلقا ،ويتقدّمهم ابن الضائع وأبو حيان، والبلقيني (ت805هـ)[5]. ثمّ جاء بعدهم فريق ثالث آثر التوسط بين المذهبين فأجاز الاستشهاد بمجموعة من الأحاديث التي يغلب الظنّ أنّ الرواة لم يغيروا من لفظها، وأنّ اللحن لم يطرقها ،ويمثل هذا الفريق الشاطبي(ت790هـ) والسيوطي، واستثمر بعض المحدثين من أمثال عبد الخالق عظيمة، ومحمّد الخضر الحسين من أجل إعادة ردّ الاعتبار لمكانة الحديث الشريف في التقعيد للأحكام النحوية.[6]

[1]- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب،ص38-39

[2]- عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2011، ص24

[3]- ينظر: رياض بن حسن الخوام، الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، عالم الكتب، بيروت-لبنان،ط1، 1998،ص5

[4]- من هؤلاء سعيد الأفغاني ومحمود فجال ومحمد عيد وغيرهم، وآراءهم مبثوثة من مؤلفاتهم.

[5]- المرجع نفسه، ص6

[6]- ينظر: عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي،ص33

أمّا الفريق الأوّل فيعتمد في إثبات موقفه على« أنّ النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد، فكيف يُنصرَف عن الاحتجاج بكلام من لا يدانيه أحد في الفصاحة؟ وإن كان ممّن يُحتج به؟»[1]، ففصاحة النبي صلى الله عليه وسلم لا نقاش فيها، وهي الأصل في المسألة، ومن كان على الأصل ليس مطالبا بتقديم الدليل. وزيادة على هذا فإنّ أصحاب هذا الاتجاه يجيبون على حجج المانعين بأجوبة سنعرضها في محلّها.

وأمّا الفريق الثاني فيحتج على رفضه الاستشهاد بالحديث بمجموعة من الحجج نذكرها ثم نورد بعض ما ذكره الباحثون في نقدها:

أ- جواز رواية الحديث بمعناه.

ب- وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث بسبب عجمة كثير من الرواة.

ج- وجود التصحيف والتحريف في ألفاظ الحديث[2].

أمّا الحجة الأولى فلا يمكننا إنكار وقوع الرواية بالمعنى في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم -فقد أخرج أبو نعيم الأصبهاني (ت430هـ) في كتابه " معرفة الصحابة" عن ابن أُكَيْمَة الليثي عن أبيه عن جدّه قال: أتينا رسول الله -صلى الله عليه وسلّم -فقلنا له بأبينا وأمّنا أنت يا رسول الله، إنّا لنسمع منك الحديث، فلا نقدر أن نؤديه كما سمعناه فقال: (إذا لم تحلّوا حراما وتحرموا حلالا فلا بأس)[3]

فهذا الحديث نص في جواز الرواية بالمعنى، إلاّ أنّه ينبغي التنبه إلى أمور مهمة تؤخذ منه:

[1]- عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي ،ص27

[2]- ينظر:المرجع نفسه ص27-31

[3]- أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، تح عامر حسن صبري،مطبوعات جامعة الإمارات، الإمارات العربية، ط1،2005،ج1،ص165

أ- أن المخاطَب بألفاظ الحديث هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهم «أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام»[1]

ب- أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قيّد رواية كلامه بالمعنى بأن لا يتغير معناه، ولذلك أجاب الباحثون عن هذه الحجة بأجوبة منها:

✓ أنّ جواز الرواية بالمعنى مختلف فيه عند أهل الحديث [2]

✓ أنّ الرواية بالمعنى -إن وُجدت- فإنّما وُجدت « في الصدر الأوّل قبل التدوين أي قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام المبدّلين -على تقدير تبديلهم -يسوغ الاحتجاج به»[3]

و أمّا الحجة الثانية فممّا أجيب به عنها:

أ- أن اللحن إمّا أن يُقصد به خطأ الإعراب، وهذا- على قلته- قد تفطّن له أهل الصنعة وأصلحوه وفق ما اتفقوا عليه من ضوابط[4]، فلا يجوز لأجله الامتناع عن الاحتجاج بالحديث ،وإمّا أن يُراد به خلاف المشهور عند العرب، وهذا قد تحاماه العلماء، ووجدوا له الأوجه والتخريجات.

ب- أنّ كثيرًا من أشعار العرب التي يحتج بها النحاة رواتها من الأعاجم

ج-أنّ طائفة من علماء النحو أنفسهم كانوا من العجم ولم يُعلم من العلماء من تحرّج من الأخذ عنهم لأنّهم كذلك.[5]

[1]- رضوان جامع رضوان، جامع شروح مقدّمة ابن الصلاح، دار الغد الجديد، القاهرة،ج2، ص201

[2]- ينظر:محمود فجال،الحديث النبوي في النحوي العربي،ص74

[3]- عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي،ص28

[4]- ينظر:ابن الصلاح،مقدمة ابن الصلاح،ص213-214

[5]- ينظر: محمود فجال: السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص80

وأمّا الحجة الثالثة: (وقوع التصحيف والتحريف) فقد أجيب عنها بما يلي:

أ– أنّه قد وقع التصحيف والتحريف في شعر العرب ومع ذلك يحتج به النحاة.

ب– أنّ جهود علماء الحديث في الكلام عن التصحيف وبيان مواضعه معلومة، وقد بلغ بهم الحرص على صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منه إلى تأليف الكتب في ذلك.

ج– أنّ التصحيف لم يقع إلاّ من أشباه المحدّثين وهم قلّة[1]

ثانيا: الاستشهاد بالحديث عند المحدّثين:

مرّ معنا أن النحاة كان لهم موقف خاص من نصوص الحديث الشريف، تمثل في سكوتهم وعدم إبداء رأيهم من حجيته على مسائل النحو ،وسواء أُوِّل هذا السكوت بالرفض أو لم يُؤول ،فإن الأكيد أن حظ الحديث الشريف من الاحتجاج به أو الاحتجاج له كان قليلا جدا مقارنة بالقرآن الكريم والشعر العربي[2]. وقد ذكر الباحثون تعليلات لذلك منها ؛أن الحديث في ذلك العهد لم يكن قد دُون بعد، وأن هؤلاء النحاة لم يكونوا على دراية كافية بالحديث الشريف[3]

وهذا التعليل –وإن كان بحاجة إلى أدلّة تثبته –يبدو صحيحا من الجانب التاريخي، إذ أن الحديث لم يبدأ تدوينه في الكتب والمؤلفات إلا في مطلع القرن الثاني الهجري، واستمرّ التدوين إلى نهاية القرن الثالث[4]، ثم إن علم الحديث كغيره من العلوم احتاج فترة من الزمن حتى تتبلور معالمه وتتضح مسائله، وتتفرّع عنه علومه، فعلم مصطلح الحديث مثلا لم يظهر كعلم قائم برأسه إلا في القرن الرابع الهجري على يد القاضي الرامَهرمُزي (ت 360هـ)[5]، وعلم شرح الحديث لم يظهر إلا في

[1]– ينظر: محمود فجال: السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ،ص99–102

[2]– ينظر: ص 19من البحث

[3]– ينظر: محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، شبكة الألوكة،دط،دت ،ص 7–8.

[4]– ينظر: محمد بن محمد بن أبي شهبة، الوسيط في علوم مصطلح الحديث، ص 27.

[5]– ينظر: المرجع نفسه،ص 26.

القرن الرابع الهجري على يد الخطابي (ت 388هـ)[1] ،وما إن نضج هذا العلم حتى أقبل الطلاب عليه، وأخذ نصيبه من الدراسة وزادت معرفة العلماء به، فأصبح النحوي محدّثا، والمحدّث نحويا، وتهيّأت للعلماء دواعي ربط الحديث بالدراسات النحوية، فكان لشراح الحديث إسهامات في إثبات حجيته والدفاع عنها.

ويبدو أن اقتناع شراح الحديث بخصوصية النص الحديثي المتمثلة في وجوب التسليم بحجيته كونه كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– من جهة، والنظر إلى ما طرأ على بعض نصوصه من تغيّر ولو احتمالا من جهة أخرى جعلهم يقفون موقفا خاصا من مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف.حيث اعتنوا بالاحتجاج بالحديث الشريف على مسائل النحو خلال شروحهم، مجسدين بذلك الجانب العملي التطبيقي لمسألة الاستشهاد بالحديث على تفاوت بينهم، فمنهم المقلّ ومنهم المكثر.

ويعدّ أبو عبد الله المازري (ت 536هـ) من أوائل المحدّثين الذين استشهدوا بالحديث الشريف حيث اعتمده في إثبات مجموعة من القواعد، ومن ذلك استشهاده على جواز صياغة فعل التعجب من أبيض وأسود وما شابههما، مع أن القياس يمنع ذلك[2] بحديث النبي –صلى الله عليه وسلم– (حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن ...)[3]، يقول بعد أن أشار لرفض النحاة ذلك لمخالفته للقياس: «...والذي وقع في الحديث يصحّح كون ذلك لغة»[4].

وإذا كان المازري قد خالف النحاة في هذه المسألة التي يستدلون عليها بالقياس، فإن القاضي عياض المالكي (ت 544هـ) يذهب إلى أكثر من ذلك حين يستدرك على النحاة في مسألة دليلهم فيها

[1]– ينظر: ليلى لطفي، مراحل النشأة والتأليف في علم فقه الحديث،شبكة الألوكة،دط،دت ص 6.

[2]– ينظر: عبد الله صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1435هـ، ج 2، ص 33.

[3]– أبو عبد الله محمد البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير،بيروت،باب في الحوض،رقم (6579)،ص1632

[4]– أبو عبد الله المازري، المعلم بفوائد مسلم، تح: محمد الشاذلي، بيت الحكمة، د ط، 1991، ج 3، ص 16 ،21.

السماع، مع أنه أقوى في الحجة من القياس[1]، وهي جواز التفضيل بأخيَر، وأشَر، والنحاة يمنعونه لكونه غير مطّرد في السماع، بقول النبي –عليه الصلاة والسلام–: (إن من أشرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته ثم تفضي إليه، ثم ينشر سرّها)[2]، يقول: «وقوله (من أشرّ الناس) أهل النحو يأبون أن يقال: فلان أشرّ أو أخير من فلان، وإنما يقال: شرّ وخير، وهو مشهور كلام العرب عندهم، قال تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾ [مريم: 75]، وقال عز وجل: ﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾﴾[مريم: 76]،وقد جاءت الأحاديث الصحيحة على اللفظين بوجهها، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين.» [3]

أما النووي (ت631هـ) ،فيُعد شرحه على صحيح مسلم الموسوم "بالمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" نموذجا يُبرز شخصيته النحوية، ويعكس بجلاء موقفه من الاحتجاج بالحديث الشريف حيث أنه «إستشهد بالحديث واحتج به من جهة ،ووظف النحو في إيضاح مشكله ،وبيان معانيه وفقهه من جهة أخرى»[4].

ويذكر صاحب كتاب "المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي"أن جملة ما استشهد عليه النووي من قواعد بالحديث لا يخرج على عن كونه شاهدا لقاعدة نحوية مطّردة، أو لغة صحيحة جاءت عل خلاف المشهور، أو دليلا على تصحيح وجه نحوي خالفه النحاة، أو ترجيحا لوجه في مسألة اختلفوا فيها[5].

ويستشهد العيني (ت 855هـ) في كتابه "عمدة القاري بشرح صحيح البخاري" بالحديث بكثرة لافتة للانتباه، إلى حدّ «يمكننا الجزم أنه كان يذهب مذهب الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث

[1]– ينظر: بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص 57

[2]– مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، باب تحريم إفشاء سر المرأة، رقم 1437، ج2، ص 1060

[3]–أبو الفضل عياض،إكمال المعلم بفوائد مسلم،تح يحي اسماعيل،دار الوفاء، المنصورة،ط1998،3،ص614.

[4]– عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، ص23.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص 234–237.

النبوي، حتى أنه لم يردّ على أحد من الذين استشهدوا بالحديث، ولم يخطّئ واحدا من أولئك الذين احتجوا به على بعض مسائل النحو»[1]؛ بل إنه كثيرا ما يشتد نكيره على من يَنسِب اللحنَ للحديث، يقول بعد أن وجَّه حديث النبي عليه الصلاة والسلام: (إنك إن تدع ورثتك أغنياء خيرا من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)[2]: «وكلمة "**إن**" يجوز فيها فتح الهمزة وكسرها، ...وذلك **مما** زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصا بها ...، ومن خص هذا بالشعر حاد عن الطريق ،وضيّق حيث لا تضيق»[3]، ويقول في موضع آخر: «... والقول بأن هذا جاء من النبي –صلى الله عليه وسلم– أولى من نسبة الرواة إلى الغلط على زعم النحاة»[4].

بالإضافة للمازري والقاضي عياض والنووي والعيني، تذكر مجموعة من الدراسات النحوية التي اتخذت كتب شرح الحديث مدونة لها جهودا معتبرة في الاستشهاد بالحديث عند محدّثين آخرين من أمثال الكرماني (ت 786هـ)[5]، وابن الملقّن (ت 804هـ)[6]، وابن حجر (ت 852هـ)[7]، وتكاد تُجمِع هذه الدراسات على نظرة مشتركة لشرّاح الحديث هي جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على خلاف بينهم في مرتبته بين الشواهد.

والأكيد بعد هذا كلّه؛ أن تحرير موقف شراح الحديث من الاستشهاد به يقتضي منا إفراده بدراسة إحصائية دقيقة تجمع عدد الشواهد الحديثية عند كل شارح ،وتصنفها وتبحث في أسانيد

---

[1]– شتيح بن يوسف، الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي، مجلة المقرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، عدد خاص، مارس 2020، ص 117.

[2]– أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، باب الوصايا، 1965، ص976

[3]– بدر الدين العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، ص 22.

[4]– المصدر نفسه.ص23

[5]– ينظر: إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي، شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2008، ص 78-79.

[6]– ينظر: داود بن سليمان الهويمل، المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ص 230.

[7]– ينظر: ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح الباري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 1426هـ، ج1، ص 895-906.

الأحاديث المحتج بها، ولا شك أن هذا سيساعدنا كثيرا في فهم نظرة هؤلاء للحديث الشريف من حيث حجيّته في النحو.

وتزيد حاجتنا لمثل هذه الدراسات إذا علمنا أنه قد صدر عن بعض أفراد المحدّثين عبارات يدل ظاهرها على عدم قبولهم الاحتجاج بالحديث الشريف، ومن ذلك ما ذكره سراج الدين البلقيني (ت 805هـ)حين اعتبر صنيع ابن مالك فيما استشهد عليه من قواعد بالحديث اعتضادا، واِستئناسا، وليس احتجاجا، حيث يقول :«إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب، ومجرد وجود لفظة في حديث لا تثبت به قاعدة نحوية ،وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب ...»[1]، إلى أن قال :« فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد، لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرّد ذلك»[2].

خلاصة:

يتضح مما سبق أن رحى البحث في قضية الاحتجاج بالحديث الشريف يدور حول مسألتين:

الأولى:هي خلاف المتأخرين حول موقف النحاة الأوائل، والذي نراه: أنه خلاف لفظي مداره على تأويل فعلٍ لم يقف أحد منهم على حقيقة مرادهم منه، وهذا الفعل هو سكوت النحاة الأوائل وعدم إبداء رأيهم في المسالة.

والثانية:هي خلاف النحاة المتأخرين في حجية الحديث الشريف، والذي نراه: أنه خلاف غير معتبر ،إذ جمهور النحاة والمحدّثين–من الذين صرّحوا بموقفهم في المسألة–مجمعون على حجية الحديث الشريف، وإنما خالف في ذلك عدد يسير جدا من النحاة: ابن الضائع وأبو حيان،و نُسب ذلك إلى البلقيني من المحدّثين .

[1]– بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص 28.

[2]– المرجع نفسه، ص 29.

فكيف يعقل أنْ نَبنِي على مخالفة عدد يسير من النحاة –على جلالة قدرهم- خلافا حقيقيا ننفق في سبيل تحريره الوقت الكثير ،بل المستقر هو جواز الاحتجاج بالحديث الشريف بضوابط يستلزم البحث فيها تظافر الجهود بين أهل اللغة وأهل الحديث.

المبحث الثالث: توجيه الحديث بين النحاة والمحدّثين

توطئة:

الكلام عن توجيه الحديث الشريف يرتبط اِرتباطا وثيقا بما تقدّم ذكره من مدى حجّيته، إذ أن توجيه أي نص من النصوص لغويا، لا يكون إلا بعد ثبوت حجّيته، وقد أشار ابن السراج (ت316هـ) إلى هذا المعنى بقوله: «وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه[1]»، ومعنى هذا أن ما كان حجة من الكلام العربي أولى بالتأويل والتوجيه من غيره، فالكلام الشاذ وما لم تثبت نسبته إلى العرب الفصحاء لا يعتني بتوجيهه إلا الضعفاء من أهل النحو.

ويبدو أن اختلاف وجهات النظر بين النحاة والمحدّثين لمسألة حجيّة الحديث نتج عنه اختلاف في موقفهم من توجيهه، وبعبارة أدّق ؛فإن التفاوت في مدى اِقتناع كل فريق بحجية الحديث الشريف على مسائل النحو ،أدّى إلى تفاوت في الجهود المبذولة في توجيهه بين الفريقين.

أوّلا: توجيه الحديث الشريف عند النحاة:

بدأت عناية النحاة الفعلية بتوجيه الحديث في زمن متأخر جدّا مقارنة بعنايتهم بتوجيه القرآن والقراءات، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما تقدّم ذكره من قلّة الشواهد الحديثيّة[2] الواردة في مؤلفاتهم، فلما لم يصادفوا هذه الشواهد أثناء تحليلاتهم النحوية لم تكن لهم حاجة في توجيهها.

[1]- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، بيروت، لبنان، ط 2، 1987، ج1،ص 105.

[2]- ينظر: ص 17 من البحث

وعلى الرغم من هذا، فإن بعض الباحثين ينسبون البذور والإرهاصات الأولى لتوجيه الحديث إلى النحاة الأوائل[1]، معتمدين في ذلك على بعض العبارات الواردة في كتبهم، ومن ذلك قول سيبويه بعد أن أورد حديث "كل مولود يولد على الفطرة" منسوبا للعرب: «ففيه ثلاثة أوجه فالرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد»[2]، ثم أتى على ذكر تخريجات كل وجه وبيان الفروق المعنوية بين الأوجه الثلاثة.

ويذكر هؤلاء الباحثون أمثلة أخرى من كتب الفراء[3]، والمبرّد[4]، وغيرهما عن توجيه هؤلاء لبعض الأحاديث نحويا، وهذه الأمثلة والعبارات بغضِّ النظر عن جواز اعتبارها بذورا للتوجيه النحوي للحديث الشريف من عدمه تبقى قليلة جدا، وفي هذا ما يقوّي فكرة اِرتباط توجيه الحديث الشريف وغيره من النصوص بالاحتجاج بها، إذ لو أن هؤلاء النحاة استشهدوا بعدد أكبر من الشواهد الحديثيّة أثناء معالجتهم للمسائل النحوية لوصَلَنا عنهم قدر أكبر من التوجيهات النحوية للحديث الشريف.

ومهما يكن من أمر فإنه بمرور الزمن، وظهور أجيال من النحاة ذوي ثقافة حديثية معتبرة، أخذت دائرة توجيه الحديث الشريف عند النحاة تكبر تماشيا مع الزيادة الملحوظة في عدد الشواهد الحديثية في كتبهم، حيث يجد هؤلاء النحاة أنفسهم بعد الاستشهاد بالحديث مجبرين على إيجاد الأوجه و التخريجات له ليعضدوا بذلك استشهادهم به، وليثبتوا صحة ما ذهبوا إليه.

ولئن كان الباحثون متفقين على تأخر بداية إفراد توجيه الحديث وإعرابه بالتأليف مقارنة بالقراءات، فإنهم مختلفون في تاريخ ظهوره. حيث يذهب جل الباحثين إلى أنّ ظهور أوّل كتاب في توجيه الحديث الشريف تأخر إلى القرن السابع الهجري، حين ألف أبو البقاء العكبري (ت616هـ)

[1]- ينظر: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427هـ،ص19

[2]- عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، ج2، ص415.

[3]- ينظر: أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 316.

[4]- ينظر: أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب،دار مكتبة المعرف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ج2، ص 230.

كتابه "إعراب الحديث الشريف"، وأن عدد الكتب في هذا العلم ثلاثة لا غير، هي: كتاب "إعراب الحديث" للعكبري، وكتاب "التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، وكتاب "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد" للسيوطي[1]،مستندين في هذا الحكم على تصريح السيوطي في مقدمة كتابه: « أما بعد، فقد أكثر العلماء قديما وحديثا في التصنيف في إعراب القرآن، ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث؛ سوى إمامين؛ أحدهما: أبو البقاء العكبري، والثاني جمال الدين بن مالك»[2]

وتذهب دراسات أخرى إلى خلاف ذلك حيث تقرِّر أن بداية التأليف في هذا العلم كانت في القرن الخامس الهجري، على يد أبي الوليد الوقّشي، في كتابه "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه"، -محل هذه الدراسة-ثم أُلّف بعده كتابان آخران هما: "مشكلات الموطأ "لابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، و"كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب" لمحمد بن عبد الحق التلمساني (ت625هـ).

و إذا رجعنا إلى المؤلفات المذكورة نجد أنها على قسمين؛ قسم حوى مادة نحوية غزيرة إلى جانب العديد من المباحث والتوجيهات اللغوية الأخرى، وهي الكتب الثلاثة المذكورة آخرا وقسم خصّصّه مؤلفوه لتوجيه الحديث نحويا وإعرابه، وهي الكتب الثلاثة الأولى، وعليه يمكن الجمع بين القولين بأن نقول: إن إرهاصات التوجيه النحوي للحديث الشريف عند النحاة ظهرت في القرون الأولى، ثم زادت هذه الظاهرة في الانتشار، إلى أن ظهرت مؤلفات غلب عليها الجانب اللغوي في شرح الحديث ،وحَوت مادة نحوية غزيرة ،وقدرا كبيرا جدا من التوجيهات النحوية، ثم ما لبث هذا العلم أن استقل بمؤلفات خاصة به في القرن السابع الهجري.

[1]- ينظر: سليمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي، تعريف وتحليل ومتابعة، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2010، ص 19.

[2]- جلال الدين السيوطي، عقود الزبرجد، تحقيقك سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، 1994، ج، ص 67.

وزيادة على المؤلفات المذكورة فقد ذكرت بعض كتب التراجم كتابا لابن عبشون الأندلسي (ت 341هـ) عنوانه: "توجيه أحاديث الموطأ"، وآخر ليحيى بن شرحبيل بالعنوان نفسه[1]، ونحن لا نستطيع الجزم بأن موضوع الكتابين أو أحدهما هو التوجيه النحوي للحديث الشريف، ما دام الكتابان لم يصلا إلينا؛ لأن مصطلح التوجيه قد يُصرف إلى معنى شرح الحديث الشريف، إلا أن الأكيد أنه إذا ثبت أن الكتابين اعتنيا بالتوجيه النحوي للحديث الشريف سيكون هذا دليلا على أن النحاة ولا سيما الأندلسيين منهم اعتنوا بتوجيه الحديث منذ القرن الرابع الهجري.

و ممّا يحسن بنا الإشارة إليه في هذا المقام من خلال ما وقفنا عليه في كتب إعراب الحديث المذكورة آنفا أن منهج النحاة في توجيه الحديث الشريف لا يختلف كثيرا عن منهجهم في توجيه القراءات القرآنية، حتى أن بعض الظواهر التي اشتهرت عند النحاة في توجيههم للقراءات تتكرر بنفس الطريقة لدى معربي الحديث ،و إن اِختلفت الدوافع وتغيرت المعطيات، ومن هذه الظواهر ظاهرة تخطئة النحاة لجملة من القراءات القرآنية بسبب مخالفتها لمجاري العربية، وعدم اِنتظامها مع القواعد النحوية الموضوعة مسبقا[2]

وقد تكررت هذه الظاهرة في كتب إعراب الحديث ،حيث يضطر بعض النحاة بعد استنفاذ مجهودهم في توجيه بعض الأحاديث، إلى تخطئتها نحويا ونسبة السهو واللحن إلى رواتها، وتعليل هذه الظاهرة في الحديث الشريف يشبه إلى حد بعيد تعليلها في القراءات القرآنية، إذ أنّ الدافع الرئيس لتخطئة النحاة للقراءات هو نفسه الدافع لتخطئتهم للحديث ويوضح هذا ما ذكره صاحب كتاب "كتب إعراب الحديث "عند مقارنته بين منهجي العكبري ،وابن مالك في توجيه الحديث الشريف

[1]- ينظر:عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية،جامعة أم القرى، 1417هـ،ص65

[2]- ينظر: بلعلام مخلوف ،مبادئ في أصول النحو ،ص32

بقوله: «لقد قام منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية، وقام منهج ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث»[1].

ويفهم من هذا أن مسألة تخطئة الأحاديث هي مسألة منهجية بالدرجة الأولى، تعتمد في أصلها على خلفيات معرفية وقناعات علمية، فالعكبري ومن نحا نحوهم من أمثال أبي الوليد الوقّشي والبطليوسي... وغيرهم، لما غلّبوا جانب الصنعة النحوية على جانب الرواية واستقر لديهم أن رواة الحديث تصرفوا في بعض ألفاظه، لم يجدوا حرجا في تخطئة كثير من الروايات، ونسبة اللحن إلى رواتها، بينما لم يكن منهج ابن مالك والنووي وابن حجر ...وغيرهم كذلك؛ لأن اطلاعهم الكبير على الحديث وأصول روايته، واقتناعهم أن التصرف -إن وقع- فإنما وقع ممن يحتج بكلامه، جعلهم يغلبون جانب الرواية، ويحجمون عن نسبة اللحن للأحاديث، حتى أن ابن مالك «قام بإعراب مائتين وستين حديثا مشكلا في صحيح البخاري وجّهها جميعها وأبرأها من اللحن الذي ظُنّ أنه وقع فيها»[2].

وبالعودة إلى صنيع من خطّأ روايات الحديث، نجد أن نسبة الروايات التي رميت باللحن والغلط قليلة جدا، فالعكبري مثلا ،وهو الذي ذكرناه آنفا على أنه أبرز من فعل ذلك «تعرض لإعراب أربعمائة وثمانية وعشرين حديثا، ووجّهها جميعا توجيهات ترفع عنها صفة اللحن باستثناء سبعة أحاديث»[3]، وحتى الأحاديث التي خطئت كثيرا ما نجدهم يعودون ليلتمسوا لها بعض الأوجه[4]. ومن ذلك قول العكبري بعد أن ضعّف رواية النصب في حديث (يا ليتني فيها جذعا)[5]: «وللنصب وُجَيه: وذلك أن يجعل "فيها" الخبر و"جذعا" حال...»[6]، فدل تصغيره للفظ (وُجَيه)على ضعف هذا

[1]- سلمان محمد قضاة، كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة، ص 288.

[2]- المرجع نفسه، ص 71.

[3]- سلمان محمد قضاة، كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة ، ص 66.

[4]- سنقف على هذا في صنيع أبي الوليد الوقّشي، ينظر ص94من البحث

[5]- أحمد بن حنبل، المسند،تح:أحمد محمد شاكر،دار المعارف ،مصر،ط3،دت،ج18،ص86

[6]- أبو البقاء العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص473.

التخريج ،ومع ذلك يبقى صنيعه هذا، وصنيع كثير من أمثاله دليلا بيِّنا على الجهد الذي يبذله هؤلاء في سبيل توجيه الحديث الشريف ومدى تربّثهم في إطلاق أحكام التخطئة في حقه.

ثانيا: توجيه الحديث الشريف عند المحدّثين:

أشرنا فيما سبق إلى عناية النحاة بتوجيه الحديث الشريف ،و كيف تفطّن الباحثون لإرهاصات هذا العلم عند النحاة الأوائل، إلا أن هؤلاء الباحثين لم يشيروا إلى إرهاصاتٍ وبذورٍ أكثر وضوحا؛ هي تلك الموجودة في كتب شرح الحديث ،ولم يذكروا عن جهود شراح الحديث في توجيهه إلا النزر القليل

و إذا كان النحاة قد اتجهوا إلى التأليف في توجيه الحديث ،قاصدين بذلك حل المشكل النحوي فيه من جهة، وبيان فصاحته وأنّ ما ورد فيه من تراكيب لا يخرج عن الكلام العربي الفصيح من جهة أخرى، فإن المحدّثين لم يسلكوا هذا المسلك ولم يخصصوا المؤلفات لتوجيه الحديث الشريف مكتفين ببعض الإشارات التوجيهية عندما تصادفهم خلال شرحهم للحديث مواضع تحتاج إلى التوجيه النحوي.

وإذا عدنا إلى كتب شرح الحديث وحاولنا جمع قدر من التوجيهات النحوية بغية تصنيفها لمعرفة المواضع التي يلجأ فيها المحدّثون إلى توجيه الحديث سنجد أنهم يضطرون لذلك في ثلاثة مواضع: عند تعدد الروايات في الحديث الواحد، وعند ورود ما هو مشكل نحويا أو يُتوهم فيه الإشكال، وعند ورود ما يخالف الوجه الفصيح المشهور عند النحاة[1].

[1]– ذكر الباحث إبراهيم نصيف هذه المواضع الثلاثة تحت عنوان أسباب التأويل، وزاد عليها أسبابا أخرى، ونحن إنما اقتصرنا على ذكر ما وقفنا عليه في كتب شرح الحديث التي عايناها.

1. عند تعدد الروايات: الرواية في اصطلاح المحدّثين هي :«نقل الحديث وإسناده إلى من عُزيَ – أي: نسب–إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدّثنا، وأخبرنا، وسمعت، وعن، وغيرها»[1]، ويلاحظ الدارس للأحاديث النبوية وجود ظاهرة تعدد الروايات للحديث، فكثيرا ما يمرّ بعبارة: وفي رواية كذا، وفي رواية فلان، وينقسم هذا التعدد إلى قسمين رئيسين:

أ– تعدّد صادر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ب– وتعدّد صادر عن الرواة[2].

ويهمنا في هذا المقام تعدّد الروايات بنوعيه، «فعندما تتعدّد طرق رواية الحديث بوجوه مختلفة يجد شراحه أنفسهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلاءم مع الأصول والقواعد النحوية، وهو ما نجده في توجيه القراءات القرآنية المتواترة وغيرها»[3]؛ بمعنى أنه قد تصادف شارح الحديث رواية على الوجه الفصيح المشهور، ثم تتوارد عليه رواية أو روايات على خلاف الوجه الفصيح، وربما كان فيها إشكال نحوي، وقد يحدث العكس، وهنا يجد الشارح نفسه أمام ضرورة الجمع بين الروايات، ومن ذلك صنيع النووي عند ذكره لاختلاف روايتي حديث حذيفة رضي الله عنه[4]، حيث يقول: «... ووجه الجمع بينهما أن المراد بقوله في الثانية: قدّم مجيء الأعرابي، أنه قدّمه في اللفظ بغير ترتيب، فذكره بالواو والواو لا تقتضي ترتيبا، وأما الرواية الثانية فصريحة في الترتيب وتقديم الجارية ... فتعيّن حمل الثانية على الأولى»[5].فوجّه النووي كون الواو تدل على الترتيب بحملها على الرواية الأولى التي وردت بـ (ثم) مع اختلاف في الترتيب بين المتعاطفين.

---

[1]– محمد بن أبي شهبة، الوسيط غي علوم ومصطلح الحديث، ص 39.

[2]– ينظر: شريف محمد القضاة، وأمين محمد القضاة، أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، مجلة دراسات الجامعة الأردني، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1993، مجلد 2، ص 4-5.

[3]– فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، ص 15.

[4]– ينظر:مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم 102-(2017)، ج 3، ص1597،وجاء الحديث بروايتين؛ رواية قدم فيها ذكرمجيء الجارية وعطف ب(ثم)، ورواية قدم فيها ذكر مجيء الأعرابي، وعطف بالواو.

[5]–أبو زكريا النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تح أبو الوفا و آخرون،القاهرة،دط،دت،ج4، ص 382.

وقد يلجأ شارح الحديث في حال تعدد الروايات إلى ترجيح رواية على أخرى دون تخطئة أي رواية، ومن ذلك توجيه النووي لقول ابن عباس رضي الله عنه: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان)[1]، بقوله: «وأما قوله وكان أجود ما يكون؛ فروي برفع أجود ونصبه، والرفع اصح وأشهر»[2].

إلا أن الغالب عندهم في مثل هذه الحالة أن يوجّهوا الروايات جميعها، فيذكروا لكل رواية وجها، دون ترجيح رواية على أخرى، ولا تقديم وجه على آخر، ومثال ما ذكره الكرماني عند شرحه لحديث (قوموا فلأصلّي بكم)[3]، بقوله :«... روي: "فلأصلّ"، بحذف الياء، وثبوتها مفتوحة وساكنة، ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة ل كي، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، و"أن" والفعل في تأويل مصدر مجرور، ومصحوبا بخبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي بكم، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا، واللام عند حذف الياء لام الأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم، وتسكينها بعد الفاء والواو وثمّ على لغة قريش، وأمر المتكلم نفسه بأمر مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴿١٢﴾﴾ [العنكبوت: 12]. وأما في الرواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون لام كي، وسكنت الياء تخفيف وهي لغة مشهورة أعني تسكين الياء المفتوحة، وأن تكون لام الأمر، وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة (من يتقي ويصبر) [يوسف: 95]»[4]، فالشاهد أنه وجه الروايتين دون أن يرجح إحداهما على الأخرى.

2. **عند ورود حديث على غير الوجه الفصيح**: بمعنى أن يرد في حديث ما يتعارض مع ما وضعه النحاة من قواعد، فنجد الموجّه نفسه أمام ثلاثة اختيارات؛ إما أن يخطئ الحديث ويحمله

[1]- مسلم بن الحجاج، الصحيح، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير من الريح المرسلة، رقم 5(2308)، ج4، ص 1806.

[2]- أبو زكريا النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج5، ص 101.

[3]-أبو عبد الله البخاري، الصحيح، باب الصلاة على الحصير،رقم 380، ص106

[4]- شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري، ج 4، ص 45، وجلال الدين السيوطي ،عقود الزبرجد، ج 1، ص 100.

على الشذوذ أو ينسبه إلى اللحن، وإما أن ينقض القاعدة التي جاء الحديث بخلافها، وإما أن يحاول ردّ الحديث إلى القاعدة، احتراما للحديث من جهة، وحفاظا على القواعد النحوية من جهة أخرى[1].

والاختيار الثالث هو الذي يسلكه معظم شراح الحديث، مستخدمين في ذلك مجموعة من الظواهر اللغوية كالتقدير، والتأويل، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع والتغليب[2]، وغيرها من الأساليب التي يثبتون من خلالها أن ما ورد في الحديث –وإن كان ظاهره يوهم التعارض مع الوجه اللغوي الفصيح–لا يخرج عن سمت كلام العرب الفصحاء.

ومن الأمثلة التي يذكرها الدارسون على ذلك، ما ذكره النووي عند قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنّ وسادتك لعريض إنما هو سواد الليل وبياض النهار)[3]، بقوله: «... وله وجه مع قوله عريض، ويكون المراد بالوسادة الوساد، كما في الرواية الأخرى، فعاد الوصف على المعنى، لا على اللفظ»[4]. والشاهد من هذا ورود لفظ "عريض" –وهو مذكّر–مخبر به عن لفظ "وسادة" وهو مؤنث والأصل الإخبار عن المؤنث بالمؤنث، فوجد النووي مخرجا لهذا؛ بحمل معنى الوسادة على معنى الوساد، فحمل المؤنث على معنى المذكر.

3.عند ورود ما هو مشكل أو يتوهم فيه الإشكال:والمقصود بالمشكل هنا، هو المشكل اللغوي عامة، والنحوي خاصة؛ لأن مشكل الحديث يطلق على ما هو أعم من هذا، فيراد به «ما تعارض ظاهره مع القواعد، فأوهم معنى باطلا أو تعارض مع نص شرعي آخر»[5]، وكتب شرح الحديث فيها عبارات كثيرة تدل على استشكال الشراح لما ورد في بعض المواضع، فنجدهم يعبرون عن ذلك

[1]– ينظر: إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث، ص 13.

[2]– ينظر: عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، ص 249–258.

[3]– مسلم بن الحجاج، الصحيح، باب بيان أن الدخول في الصوم حصل بطلوع الفجر، رقم 33، (1090)، ص486

[4]– أبو زكريا النووي، المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 79.

[5]– نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1989، ص 337.

بقولهم: «هذه مسالة من العربية فيها إشكال»[1]، «وكلاهما مشكل من حيث العربية»[2] وغيرها من العبارات، والموجّه في هذا الموقف يجد نفسه مجبرا على البحث عن مخرج لهذه الإشكالات، إما بحملها على لغة، ولو كانت قليلة، أو ردّها إلى وجه ولو كان ضعيفا أو الاستشهاد لها ببعض ما يقوّيها مما سمع عن العرب، لذلك يقر بعض الباحثين بأن في صنيع كثير من موجّهي الحديث وحتى القراءات تكلّفا[3].

خلاصة:

يتضح مما سبق أن للنحاة والمحدّثين جهودا معتبرة في توجيه الحديث الشريف، إلا أن الفرق بين الفريقين أن التوجيه النحوي عند النحاة كان مقصودا لذاته ،يراد من خلاله اِتّخاد الحديث مدوّنة لتحليلاتهم النحوية بعد أن اقتصر سابقوهم على القرآن والشعر ،و أنهم كانوا أكثر جرأة من المحدّثين في ردّ الحديث وتخطئته بسبب تغليبهم للقواعد النحوية على حساب الرواية .

بينما لم يكن توجيه المحدّثين للحديث الشريف مقصودا لذاته، فمرادهم من خلال توجيهاتهم النحوية تفسير معاني الحديث والوقوف عند دقائق دلالاته ،موظفين بذلك النحو في خدمة الحديث ومبرزين جانبا خفيا من شخصياتهم العلمية هو الجانب النحوي ،ثم إنهم لم تكن لهم الجرأة على تخطئة الحديث بسبب اِطلاعهم على أصول الرواية وتغليبهم إيّاها على مجاري العربية.

[1]- أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، تح عبد الرحمان العثيمين ،دار العبيكان،الرياض،ط1،2001 ج2، ص162.

[2]- أبو زكريا النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 5، ص 50.

[3]- ينظر:فلاح إبراهيم نصيف الفهدين التأويل في الحديث الشريف، ص9-10

الفصل الثاني:

التوجيه النحوي للحديث الشريف في كتاب أبي الوليد مادّة ومنهجا

- المبحث الأول: أبو الوليد وكتابه "التعليق على الموطّأ".
- المبحث الثاني: نمادج من توجيهات أبي الوليد النحوية للحديث الشريف.
- المبحث الثالث : منهج أبي الوليد في التوجيه النحوي للحديث الشريف.

المبحث الأول:أبو الوليد وكتابه "التعليق على الموطأ".

أولا: ترجمة أبي الوليد.

1.اسمه وكنيته ونسبه:

هو أبو الوليد هشام بن أحمد، لم يتّفق المترجمون له إلّا على اِسم أبيه واِختلفوا في اِسم جدّه واِسم جدّ أبيه فقيل:« هو هشام بن أحمد بن خالد بن هشام»[1]، وقيل:« هشام بن أحمد بن هشام بن خالد »[2]، وقيل:« هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد »[3]، وجمع ابن حجر بين الأسماء الثلاثة فقال:« هشام بن أحمد بن هشام بن سعيد بن خالد»[4]

كنيته أبو الوليد،وعُرف بالوقّشي نسبة إلى " وقّش"، وبالطليطلي نسبة إلى "طليطلة" وبالأندلسي نسبة إلى الأندلس، وبالكناني نسبة إلى كنانة.[5] أمّا النسب الثلاثة الأولى فلا تعارض بينها لأنّ " وقّش" قرية من قرى "طليطلة" –كما أشار إليه- صاحب الروض المعطار[6]، وطليطلة مدينة أندلسية كما هو معلوم ،و أمّا نسبته إلى كنانة، فقد رجّح محقق كتاب " القرط على الكامل" أنّها نسبة إلى قبيلة كنانة بن خزيمة بن مدركة العربية، مستندًا في ذلك على ما رواه المقري(ت1041هـ) من أنّ عددًا كبيرًا من الرجال في الأندلس كانوا ينتسبون إلى عموم كنانة، وأنّ منهم الوقّشيين وذكر منهم أبا الوليد.[7]

---

[1]- أبو القاسم بن بشكوال " الصلة في تاريخ أئمة الأندلس و علمائهم و محدثيهم وفقهائهم و أدبائهم ، دار الغرب الإسلامي، تونس ، ط1، 2010، ج2، ص297-298

[2]- محمّد بن عبد المنعم الحميري،"الروض المعطار في خبر الأقطار" ، مطابع هيدلبرغ، بيروت – لبنان، ط1، ص638

[3]- شمس الدّين بن عثمان الذهبي،" سير أعلام النبلاء"، شركة بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط1، 2004، ج1، ص4077، و ينظر عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1993،ج4، ص62

[4]- أحمد بن حجر العسقلاني ، " لسان الميزان"، دار البشائر الإسلامية ، لبنان، ط1، 2002، ج8، ص333

[5]- ينظر: صلاح الدّين خليل بن أبيك الصفدي ، الوافي بالوفيات، دار التراث العربي ، لبنان ، ط1، ج27، ص 201- 202

[6]- ينظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري ، الروض المعطار ، في خبر الأقطار ، ص638

[7]- ظهور أحمد أظهر، مقدّمة تحقيق " القرط على كامل"، مطبعة العربية، باكستان، ط1، 1980، ص22

2. حياته:

أ– مولده: أجمعت المصادر الّتي ترجمت لأبي الوليد الوقّشي أنّه ولد سنة 408هـ [1]، ولم يرد مكان ولادته فيما اِطّلعنا عليه من التراجم القديمة غير أنّ بعض التراجم الحديثة ذكرت أنّه ولد في " وقّش" الّتي ينسب إليها [2]، وأنكر هذا محقق كتاب "التعليق على الموطأ" محتجّا بأنه اِدّعاء لا دليل عليه، وأنّ مجرد نسبة الرجل إلى بلدة أو قرية ليس كافيًا لإثبات ولادته بها.[3]

و مهما يكن من أمر، فإنّنا لن نجهد أنفسنا في محاولة الترجيح بين الرأيين ؛لأنّه يكفينا في هذا المقام معرفة الموطن الّذي عاش فيه المؤلّف، وكتب التراجم قد أثبتت أنّه أندلسي الولادة والنشأة والوفاة.

ب– نشأته وطلبه للعلم: لم تنقل لنا كتب التراجم شيئًا عن طفولة أبي الوليد ولا عن والده أو جدّه، وكلّ ما وصلنا عنه استنتاجات استنتجها بعض المتأخرين حول مرحلة شبابه، وذلك أنّه طلب العلم في " طليطلة" ويدّل عليه كون أغلب شيوخه الّذين ذكرتهم كتب التراجم طليطليين[4]

فممن أخذ عنهم :

أبو محمّد الشنتجالي(436هـ)،و أبو عمر الطلمنكي (468هـ): ذكر ياقوت الحموي أنّه حدّ عنهما الإجازة.[5]

---

[1]– ينظر : شمس الدّين الذهبي ،" سير أعلام النبلاء"،ج1، ص4077، و ينظر جلال الدّين السيوطي ، " بغية الوعاة" ، دار الفكر ، 1979، ط1، ج2، ص327- 328

[2]– ينظر: كامل سلمان الجبوري ، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1، 2003، ج6، ص422، و أنخيل جانثاليث بالنثيا ، تر: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر، ط1، ص116

[3]– عبد الرحمن سليمان العثيمين، مقدّمة تحقيق كتاب " التعليق على الموطّأ ، مكتبة العبيكان ، – السعودية ، ط1، 2001م، ج1، ص13-14

[4]– ينظر : ظهور أحمد أظهر، مقدمة تحقيق القرط على الكامل، جامعة بنجاب بلاهور،باكستان،دط،1980،ص29

[5]– ينظر: ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء، دار الغرب الإسلامي ،لبنان ، ط1، 1993، ج6، ص2778

أبو عمر عمر الحدّاد (467هـ): من أفاضل علماء ورجالات الأندلس ذكره معظم من ترجم لأبي الوليد[1].

أبو محمّد بن الحصّار (ت 438هـ): خطيب طليطلة

أبو العبّاس الدلائي (ت 478هـ): كان معتنيا بالحديث أخذ عنه – إلى جانب أبي الوليد– ابن عبد البرّ وأبو محمّد بن حزم[2]

أبو عمرو السفاقسي (ت بعد 440هـ): كان عالما بالحديث واللّغة والإعراب والأدب وذكره معظم من ترجم لأبي الوليد.[3]

أبو بكر الفهري (ت436هـ): الطليطلي الفقيه اللغوي.[4]

ج– توليه القضاء: تولّى أبو الوليد قضاء " طلبيرة" إحدى المدن في أقصى ثغور الأندلس في زمن المأمون يحيى بن الظافر بن ذي النون الذي حكم طليطلة ما بين عامي (429هـ) و(467هـ) وكان أبو الوليد يتردّد على مجالسه[5]، ولعلّ ما جعل أبا الوليد يحظى بمكانة عند المأمون– إضافة إلى ذيع صيته وانتشار علمه –كون شيخه أبو عمر الحذّاء (ت467) في هذه الفترة قاضيًا على طليطلة ولعلّه هو من عينه قاضيًا على " طلبيرة".

هذا ولم تفدنا كتب التراجم بتاريخ تولّي أبي الوليد القضاء، ولا بالفترة التي أمضاها قاضيًا على "طلبيرة"، وأهمّ ما نقلته لنا في هذا أنّه غادر "طليطلة" بعد سقوطها بيد الإفرنج سنة 478هـ[6]، ليحطّ الرحال بـ" بلنسية"[7] أين تولى القضاء فيها.

---

[1]– ينظر: ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء،ج2، ص2778، و أبو القاسم بن بشكوال الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ج2، ص297– 298

[2]– عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مقدّمة تحقيق التعليق على الموطّأ، ص25

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص26

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص27

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص35

[6]– ينظر: أحمد بن أحمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطب، دار صادر ، لبنان، ط1، د.ت،ج3،ص376 –377

[7]– مدينة أندلسية تقع في شرق اسبانيا على البحر المتوسط تعرف اليوم ب "فالونس"

و يبدو أنّ الغزو الإفرنجي للمدن والحواظر الأندلسية ظلّ يطارد أبا الوليد فبعد سقوط طليطلة جاء الدور على " بلنسيا" بعد فترة وجيزة من توليه قضاءها، ما دفع به إلى الرّحيل إلى " دانيه"[1] والاستقرار فيها وقيل أنّه وليّ قضائها.[2]

د- علومه وثناء العلماء عليه: المتصفح للمصادر التي ترجمت لأبي الوليد يقف على جملة من عبارات الثناء والتبجيل، تتكرّر وتتفق جميعها على بيان منزلته وخلقه، والعلوم التي حازها فهو « أحد المتفنين في العلوم، المتوسعين في ضروب المعارف ،من أهل الفكر الصحيح، والنظر الناقد، والتحقيق بصناعة الهندسة والمنطق والرسوخ في علم النحو واللغة والشعر والخطابة والإحكام بعلم الفقه والأثر والكلام، وهو مع ذلك شاعر بليغ، ليس بفضله عالم بالأنساب، والأخبار والسيَر ،مشرف على جُمل سائر العلوم»[3]

فهذه شهادة من أحد معاصريه على تبحّره في مختلف العلوم والفنون وبراعته فيها، لا يسع من يطلّع عليها ،إلّا أن يدرك أنّ مؤلفنا هو واحد من الجهابذة الذين لم تُكتب لهم الشهرة والذيوع بين أوساط طلبة العلم فضلًا عن العامة ،و ممّا وصُف به أيضًا أنّه :« كان غاية في الضبط والإتقان، نسّابة له تنبيهات على كبار التصانيف التاريخية والأدبية...»[4]

إلّا أنّ هاتين الشهادتين، من معاصر مطّلع على علم الرجل مثل القاضي ابن القاسم صاعد بن أحمد (ت 462هـ)، ومن محدّث متخصّص في نقد الرجال ومعرفة أحوالهم مثل الذهبي (ت748هـ) يكدّر صفوها ما انتشر في بعض التراجم من أنّ أبا الوليد اِتُّهم بالاعتزال، وأنّ له كتابًا في القدر والقرآن

[1]- بلدة أندلسية تقع جنوب شرق اسبانيا

[2]- ينظر: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مقدّمة تحقيق، التعليق على الموطّأ،ص42

[3]- ابن القاسم صاعد بن أحمد ، " طبقات الأمم" ، مطبعة التقدّم، مصر، ط1، د.ت، ص98-99

[4]- شمس الدين بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1994،ج33، ص328-329

وهذه الدعوى – وإنّ نفاها عنه بعض من عاصره– [1] يمكن أن تكون تفسيرًا مقنعا لزهد الناس في علمه، وعدم اِشتهار مؤلفاته بعد وفاته.

هـ– مؤلفاته:

يذكر الدارسون المحققون لكتب أبي الوليد أنّ له مؤلفات كثيرة معظمها تعليقات وتنبيهات على كتب السابقين، منها ما وصلنا ومنها ما درَسه الزمن ،لكن نصت عليه كتب أخرى، فممّا وصلنا من كتبه: كتاب " نُكَت الكامل للمبرد"، "المنتخب على كلام العرب"، "تنبيهات على أبي نصر الكلابذي"، " التعليق على الموطّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه".وممّا لم يصلنا:

" تنبيهات على المؤتلف والمختلف"، "تنبيهات على مشاهد ابن هشام"،" تنبيهات على تاريخ خليفة بن خياط"، "مختصر في الفقه"، "الرسالة المرشدة"...[2]

و– تلاميذه:

أخذ عن أبي الوليد خلق كثير منهم:إبراهيم بن لب إدريس التجيبي المعروف بالتويدس (ت 404)، أحمد بن خلف بن سعيد بن أيّوب اليحصبي (ت بعد 522هـ)، أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الداني (ت529هـ)، بكر بن محمّد اليحصبي (ت510)، حمدون بن محمّد البلنسي(ت 490هـ)...و غيرهم كثير[3]

3. **وفاته:** توفي سنة(489هـ) في بلدة "وقّش"

[1]– ينظر: أحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان ، ج2، ص333

[2]– ينظر: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مقدّمة تحقيق التعليق على الموطّأ ، ص 47– 59

[3]– شمس الدين بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام،ص28–35

ثانيا:التعريف بكتاب "التعليق على الموطأ":

كتاب التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقّشي، واحد من المؤلفات التي تناولت موطأ الإمام مالك بالشرح[1]،ركّز فيه مؤلفه على الجانب اللغوي للحديث الشريف، حيث يقف على المواضع الغامضة، أو المشكلة لغويا، فيفسرها ويحل إشكالها، وسنقف من أجل إعطاء صورة عن هذا الكتاب عند النقاط الآتية:

1- عنوان الكتاب:

ذكر محقق الكتاب أن جميع النسخ المخطوطة التي اعتمدها في تحقيقه جاءت خلوا من العنوان، بسبب ضياع الأوراق الأولى منه[2]، إلّا أنه وردت في آخر الكتاب عبارة: «كمُل التعليق على موطأ الإمام مالك بن أنس في تفسير لغاته، وغوامض إعرابه ومعانيه»[3]،ولا شك أن في هذه العبارة دليلا واضحا على ثبوت هذا العنوان للكتاب، خاصة وأنه من صنيع كثير من المؤلفين القدماء أن يذيّلوا كتبهم بمثل هذه العبارات التي تتضمن عناوين مؤلفاتهم. ومما يوحي على ذلك أيضا كون ألفاظ العنوان دالة على محتوى الكتاب، موجِزة لمضمونه، فالعنوان مُؤلّف من مسند ومسند إليه؛ هو عبارة: التعليق على الموطأ، بتقدير خبر محذوف هو كائن؛ كأنه قال: التعليق كائن على الموطأ، وشبه الجملة متعلقة بالخبر المحذوف (كائن)[4].

ومعنى التعليق: «كل ما كتب في حاشية الكتاب من شرح لبعض نصه، وما يجري في هذا المجرى»[5]، ثم جاءت عبارة (في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه) لتوضّح أن المصنف ركز في تعليقاته على

[1]- استغنينا عن ترجمة الإمام مالك والتعريف بموطئه، لما رأينا غنيا عن ذلك، ولعنا لن نجد وصفا أدق مما قاله عنه الشافعي: ما ظهر على الأرض من كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، ينظر ابن عبد البر الأندلسي، الاستذكار، ج 1، ص 82.

[2]- ينظر: عبد الرحمن العثيمين، مقدمة تحقيق كتاب التعليق على الموطأ، ص 71.

[3]- ينظر: أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 412.

[4]- هذا الإعراب على مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الخبر في مثل هذه التراكيب هو الجار والمجرور نفسه.

[5]- إبراهيم مصطفى وغيره،معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2005، ص 6222.

أحاديث الموطأ على شرح المفردات، وبيان دلالتها، وإعراب المواضع المشكلة وتوجيهها، وبيان معنى الحديث في أثر هذا كله.

2- شكله:

الكتاب ذو واجهة حمراء، محاطة بإطار مزخرف بألوان ورسوم كُتب عليها بخط عريض: "التعليق على الموطأ"، وكتب تحته بخط أدق عبارة: في" تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه"، وتحت هذا كُتب اسم المؤلف، ثم اسم المحقق، فمعلومات الكتاب.

طبع الكتاب في مقدمة وجزئين، أما المقدمة فهي خاصة بالمحقق ،بيّن فيها ما يتعلق بعمله على الكتاب، وأما الجزآن الآخران فاختصا بالمادة العلمية المحققة، ورُتبت أبوابه على ترتيب موطأ مالك ، حيث يبتدئ الجزء الأول بباب وقوت الصلاة، وينتهي بباب الحج، ويقع في 420 صفحة، بينما يبتدئ الجزء الثاني بباب النكاح، وينتهي بباب أسماء النبي -صلى الله عليه وسلم- ويقع في 571 صفحة، وفي آخر الكتاب فهارس الآيات والأحاديث، والشعر، ثم فهرس الموضوعات.

طُبع الكتاب مرة واحدة بتحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، صدرت عن دار العكيبان بالرياض، سنة 2001م.

3- مضمونه:

تميز الكتاب عن بقية الشروح بمضمونه، كونه موجزا في لفظه، عظيما في نفعه، لم يطل فيه إطالة يمل منها القارئ، ولم يختصر فيه اختصارا يخل معناه، فكان شرحه مقتصرا على المواضع التي تحتاج التوضيح والبيان دون ذكر الحديث مجملا ،كشرحه لقول جبريل عليه السلام: بهذا أمرت، ثم انتقاله مباشرة إلى شرح قوله "أو إن جبريل"[1]، وله في ذلك غاية علمية ومنهج خاص في «شرح ما أبهم من الألفاظ والتراكيب بشكل مختصر موجز»[2]، ومما يميز أبا الوليد عن غيره اهتمامه بالمسائل

[1]- ينظر: أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 6.

[2]- عبد الرحمان العثيمين، مقدمة التحقيق، ص 80-81.

اللغوية للموطأ، وقد وفّق في ذلك، إذ تمكن من دراسة لغة الموطأ بجميع مستوياتها تقريبا؛ الصرفية والدلالية والنحوية وحتى الصوتية، فكان كتابه « تقريرات وإشارات إلى مواضع مشكلة من الموطأ فيشرح لفظة ويقيد ضبط علم، ويزيل إبهام مبهم، ويوجه إعراب مشكل»[1] وكان منهجه في جميع أحوله الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأشعار العرب، وأمثالهم، من ذلك شرحه لكلمة "المروط"، مدعما شرحه لها بشعر امرئ القيس، وكذلك لفظة "زاغت"؛ واستشهاده عليها بالقرآن الكريم، وغير ذلك كثير وهو بذلك يرجع الكلمة إلى أصلها، كما يذكر جميع المعاني اللغوية للكلمة المراد شرحها، مُمثِّلا لكل معنى بشاهد ليحدد في الأخير المعنى المناسب للكلام الموجه، وأما المسائل النحوية والصرفية فكان لها الحظ الوافر من الشرح والتفسير، وقد اعتنى المؤلف –رحمه الله–، كل ما اشكل في الموطأ من إعراب وتصريف.

4.نسبته إلى مؤلفه:

وقع خلاف في نسبة كتاب "التعليق على الموطأ"لأبي الوليد،ويرجع سبب هذا الخلاف إلى وجود كتابين آخرين بنفس مادته هما كتاب "مشكلات الموطأ" للبطليوسي ،وكتاب "الاقتضاب في غريب الموطأ ،و إعرابه على الأبواب" لعبد الحق التلمساني. أما الكتاب الأول فلا يعدو أن يكون اختصارا لكتاب أبي الوليد ،و أما الكتاب الثاني فقد أكثر صاحبه من النقل من كتاب أبي الوليد لدرجةٍ يصعب فيها التفريق بينهما

و قد ذكر محقق الكتاب مجموعة من الأدلة التي تثبت نسبته الكتاب لأبي الوليد منها:

أ– أن أبا الوليد متقدم في الوفاة عن المؤلفين الآخرين.

ب– أن التلمساني أكثر من النقول عن كتاب أبي الوليد.[2]

[1]– عبد الرحمان العثيمين، مقدمة التحقيق، ،ص 81.

[2]– ينظر:عبد الرحمن العثيمين، مقدمة تحقيق كتاب الاقتضاب، ابن سليمان اليفرني التلمساني، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001، ج1، ص 6.

ج- ورود عنوان الكتاب بخط ناسخ المخطوط منسوبا لأبي الوليد. [1]

ويضاف إلى هذه الأدلة دليل آخر هو ؛ذكر مجموعة من المحدّثين اسم أبي الوليد في معرض حديثهم عن النحاة الذين أقدموا على تخطئة الأحاديث[2]

[1]-ينظر: أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 412.

[2]- ينظر:عمرو عثمان الشهرزاوي، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 220.

المبحث الثاني: نماذج من توجيهات أبي الوليد للحديث الشريف.

نظرا للعدد الكبير من الأحاديث التي وجهها أبو الوليد، وصعوبة الإحاطة بها جميعا ،قمنا بإحصاء توجيهات أبي الوليد وتصنيفها على شكل مسائل تضم كل واحدة منها عددا من المواضع التي وجّه أبو الوليد الأحاديث فيها، فبلغ عدد المسائل المحصاة مائة وخمسا وستين مسألة، وهذه بعض النماذج منها :

أولا: الأسماء

1.وقوع المصدر النكرة حالًا.

أ– آراء النحاة في المسألة:

يعرّف النحاة الحال بأنّها « الاسم المنصوب المفسّر لما بهم من الهيئات»[1]، ويشترطون لها مجموعة من الصفات، من بينها أن تكون نفسُ صاحبها في المعنى، وعلّة ذلك أنّ « الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى، فحقّ الحال أن تدلّ على ما يدلّ عليه نفس صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ»[2]، فإذا قلت " جاء خالد مسرورًا " فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

غير أنّه وردت نصوص يدلّ ظاهرها على مخالفة الحال لصاحبها، ومن ذلك وقوع بعض المصادر موقع الحال، وقد ورد ذلك في القرآن، وفي كلام العرب،فمن القرآن قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾[النساء: 10]و قوله تعالى: ﴿يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [السجدة: 16]

[1]– محمّد بن داود الصنهاجي ، متن الأجرومية ، دار الصميعي ، الرياض– السعودية، ط1، 1998، ص19

[2]– بدر الدّين بن مالك بن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000، ص231

و من كلام العرب قولهم:" قتلته صبرًا"، و" أتيته ركضًا"، فـ (ظلمًا، وخوفًا، وطمعًا، وصبرًا، وركضًا) كلّها مصادر وقد اِنتصبت على الحال، لكنّها ليست نفس صاحبها في المعنى[1]. والنّحاة مجمعون على هذا، لا ينكرون وقوعه ،يقول المكودي (ت807هـ):«و لا خلاف في ورود المصدر حالًا»[2]،إلّا أنّهم اِختلفوا في أمرين :

- **الأوّل**: إعراب هذه المصادر الواقعة حالًا.
- **والثاني**: جواز القياس عليها.

أمّا إعراب المصدر الواقع حالًا، فقد نقل الأشموني (ت929 هـ) عن النّحاة فيه أقوالًا يمكن ردّها عند التحقيق إلى قولين:[3]

- **القول الأوّل**: تأويله على الحال، فيؤوّل نحو " جاء زيد ركضًا" بـ " جاء زيدٌ راكضًا"، وهو مذهب سيبويه وجمهور النّحاة.[4]
- **القول الثاني**: النّصب على أنّه مصدر (مفعول مطلق) وهو مذهب الكوفيين والأخفش

و المبرّد[5]،و اِختلفوا في عامل هذا المصدر، فذهب الأخفش والمبرّد إلى أن العامل في مثل" جاء ركضًا" فعل محذوف من نفس لفظ المصدر، والتقدير " جاء يركض ركضًا" وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل هو الفعل المذكور، لكنّهم يتأوّلونه بفعل آخر من لفظ المصدر[6]، فيكون التقدير في مثل" جاء ركضًا"، " ركض ركضًا" فتخرج المسألة بهذا من باب الحال إلى باب المصدر.

---

[1]- ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ج1، ص342

[2]- عبد الرحمن المكوذي، شرح المكوذي على ألفية بن مالك ، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، 2005، ص135

[3]- ينظر: أبو الحسن الأشموني ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، د.ت،ج3، ص18-21، و قد لخصنا كلامه و أضفنا إليه ما ورد من كلام النحاة في المسألة

[4]- ينظر : أبو حيّان الأندلسي ، اِرتشاف الضرب من لسان العرب،مكتبة الميدني،القاهرة،ط،1998،ج3، ص1570

[5]- بدر الدّين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،ص231

[6]- ينظر: أبو الحسن الأشموني ، منهجية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج3،ص20

● **القول الثالث:** أنّ هذا من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإختلفوا في المحذوف، فقيل هو مصدر من الفعل المذكور ،و التقدير في نحو المثال السّابق " جاء مجيءَ ركضٍ" وهو مذهب أبي عليّ الفارسي ،و قيل هو حال والتقدير "جاء ذا ركض"، وهو قول ذكره الرضيّ وضعّفه.[1]

أمّا مسألة القياس على ما ورد من شواهد فيكاد النّحاة يجمعون على عدم جوازها، وأنّ ذلك من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، إلّا ثلاثة أقوال أحدها للمبرد[2]،و آخرين لابن مالك وابنه[3] فقد أجازوا القياس على ذلك بشروط، يقول أبو حيّان «أجمع الكوفيون والبصريون على أنّه لا يستعمل من هذه المصادر إلّا ما إستعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، شذّ المبرّد فقيل عنه مطلقًا وقيل فيما هو نوع للفعل»[4].

وقال الأشموني بعد أن ذكر مذهب المبرد :« وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة» [5] يعني ثلاثة مواضع.

ب-**رأي المؤلّف:** وردت هذه المسألة في كتاب أبي الوليد في موضع واحد، عند توجيهه لقول النبي- صلّى الله عليه وسلّم -(خمس صلوات كتبهنّ الله عزّ وجلّ على العباد، فمن جاء بهنّ لم يضيّع منهن شيئًا، إستخفافًا بحقهن، كان له عند الله أن يدخله الجنّة)[6]

يقول:« وقوله " إستخفافًا" بالنّصب على وجهين؛ أحدهما أن يكون مصدرًا وُضع موضع الحال، كأنّه قال "مستخفًا بهن " فيكون من باب "جئته ركضًا وعدوًا" أي راكضًا وعاديًا والثاني أن يكون مفعولًا لأجله»[7]

---

[1]- ينظر: أبو الحسن الأشموني ، منهجية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص19 (هامش التحقيق)

[2]- ينظر: أبو العبّاس المبرّد، المقتضب،تح عبد الخالق عظيمة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة،ط2 ،1979،ج4،ص312

[3]- ينظر: بدر الدّين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص231

[4]- أبو حيّان الأندلسي ، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ج3،ص1570

[5]- أبو الحسن الأشموني ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج3، ص21

[6]- مالك بن أنس ، الموطّأ ، باب الأمر بالوتر ، رقم 14/ص271

[7]- أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ ، ج1، ص180

فأبو الوليد:

✓يوجّه قول النبي –صلى الله عليه وسلم –: (اِستخفافًا) توجيهين دون أن يرجّح أحدهما على الآخر.

✓يختار في الوجه الأوّل مذهب جمهور النحاة فيؤوّل المصدر بالحال بقوله:" كأنّه قال: مستخفًا بهنّ".

✓لا يشير إلى المعنى المترتب عن توجيه لفظ " اِستخفافًا" بأنّه حال، وتوجيهه بأنّه مفعول لأجله.

2.إضافة الشيء إلى نفسه:[1]

أ- **آراء النّحاة في المسألة:** هذه المسألة من المسائل التي اِختلف النّحاة فيها وتحقيق تسميتها أن يقال:"إضافة الاِسم إلى مرادفه"، كما أورده المرادي (ت749هـ)[2] أو " إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى"، كما عنون له ابن الأنباري ؛ لأنّ النحاة مجمعون على عدم جواز إضافة الاسم إلى اِسم يوافقه في اللفظ وفي المعنى، وإنّما خلافهم فيما إذا اِتّحد المعنى، واِختلف اللّفظان.[3]

فذهب الكوفيون ومعهم الفرّاء[4] ووافقهم جمع من المتأخرين كابن الطراوة، وابن طاهر وابن خروف وأبي القاسم بن القاسم[5] وابن مالك في أحد أقواله[6] إلى أنّه يجوز إضافة الاسم إلى نفسه إذا اِختلف اللفظان واِستدّلوا على ذلك بالسماع والقياس، فمن السّماع قول الله تعالى:﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ

[1]- وردت هذه المسألة بهذا اللفظ في أغلب كتب النّحو، وفيها عموم قد يوهم بالجواز مطلقا أو بالمنع مطلقًا.

[2]- ينظر : الحسن بن قاسم المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك في شرح ألفية ابن مالك، تح: فخر الدّين قباوة، مكتبة دار المعارف ، لبنان–بيروت، ط1، 2007،ج1، ص468

[3]- أبو البركات بن محمد الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص436

[4]- ينظر : أبو زكريا الفراء، معاني القرآن،ج1،ص330-331.

[5]- ينظر : أبو حيّان الأندلسي ، اِرتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص306

[6]- لابن مالك ثلاثة أقوال في المسالة:الجواز،المنع،والجواز بشرط أمن اللبس.

ٱلۡيَقِينِ﴾[الواقعة:95] وقوله تعالى:﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾[ق:9] فأضاف "حق" إلى " اليقين" وهما بمعنى واحد، والحبّ في المعنى هو الحصيد وقد أضافه إليه[1]، وأمثلة هذا في القرآن كثيرة ،و ممّا اِستدلوا به كذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلّم –(يا نساء المسلمات لا تحتقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة)[2].

وقول الشاعر:

وقرّب جانب الغربي يأدو *** مدبّ السيل واِجتَنب الشغارا[3]

وأمّا القياس فقالوا: إنّ العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اِختلف اللفظان كقولهم: "وألفى قولها كذبًا ومنيا"[4]

والمني هو الكذب، فعطف الثاني على الأوّل، مع أنّ الأصل في عطف النسق المغايرة، والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه.[5]

وذهب البصريون[6] وتابعهم أبو علي الفارسي[7] والزمخشري[8]، وابن يعيش[9]،وابن مالك[10] في أحد أقواله وجمع من شرّاح الألفية[11] وأبو حيّان الأندلسي[12] إلى أنّه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، ولو اِختلف لفظهما، وعلّلوا ذلك بأنّ « الإضافة إنّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرّف بنفسه ،لأنّه لوكان فيه تعريف، كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف، كان بإضافته إلى

[1]– ينظر : أبو البركات بن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين،ج2، ص436-437

[2]– مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم،باب الحثّ على الصدقة، رقم 1030،ص752

[3]– البيت للراعي النميري، ينظر: شرح شواهد الإيضاح،ص241

[4]– الشطر لعدي بن زيد ، ينظر:محمد حسن شُراب، شرح الأبيات الشعرية ، مؤسسة الرسالة،لبنان،ط1، 2007،ج3، ص238

[5]– ينظر: عبد الله بن صالح الفوران ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص458

[6]– ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص437

[7]– ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ، تح: حسن الشاذلي ، جامعة الرياض ، ط1، 1968، ج1، ص271

[8]– ينظر: محمد بن علي بن يعيش ، شرح المفصل ، تق: إسماعيل بديع يعقوب، دار الكتب ، بيروت– لبنان، ط1، 2001، ج2،ص165

[9]– المصدر نفسه،ص165

[10]– ينظر: جمال الدين بن مالك، ألفية بن مالك،البت رقم 395

[11]– ينظر: الحسن بن قاسم المرادي ، توضيح المسالك بشرح ألفية بن مالك ،ج1،ص469

[12]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،ج3،ص212

اِسمه أبعد من التعريف»[1]، بمعنى أن الاسم لا يخلو من أن يكون إمّا معرفة أو نكرة، فإذا كان معرفة فلا حاجة لنا بتعريفه بإضافته إلى غيره، فضلًا عن إضافته إلى نفسه ،و إذا كان نكرة فأضفناه إلى نفسه بغرض تعريفه حِدنا عن المقصود، لأنّه يزداد بذلك غموضًا وتنكيرًا، فما فائدة قولنا: " مسجد الجامع"؟ والمسجد هو الجامع، والجامع هو المسجد.

أمّا أدّلة الكوفيين فيجيب البصريون عنها بتأويلها، وحملها على حذف المضاف إليه ،وإقامة المضاف مقامه، يقول أبو علي الفارسي:«... وذلك نحو صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فهنا كلام مخرج عن حدّه، والأصل فيه الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، فمن أضاف، ينبغي أن يكون أراد صلاة السّاعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع»[2]

وتتبّع ابن الأنباري أدلّة الكوفيين، وأوّلها جميعها بتقدير مضاف إليه محذوف ثمّ قال:« فإذا كان جميع ما احتجّوا به (الكوفيون) محمولًا على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه –على ما بيّنا– لم يكن لهم فيه حجّة والله أعلم»[3]

ب– **رأي المؤلّف**: تطرّق لهذه المسألة في ثلاثة مواضع:

- عند توجيهه لقول زيد بن ثابت – رضي الله عنه–: (أفضل الصّلاة صلاتكم في بيوتكم إلّا صلاة المكتوبة)[4].

- عند توجيهه للحديث القدسي : (ينزل ربّنا — تبارك وتعالى ،كلّ ليلة إلى سماء الدنيا)[5]

- عند تعليقه على قول الإمام مالك :" كتاب الجامع"، يقول في الموضع الأوّل :« ...فمن رواة هكذا فقياسه عند البصريين إلّا صلاة الفريضة المكتوبة" ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه

[1]– أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف،ج2،ص437

[2]– أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي،ج1، ص271

[3]– أبو البركات الأنباري ،الانصاف في مسائل الخلاف،ج2،ص438

[4]– مالك بن أنس ، الموطأ ، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذّ،ص438

[5]– المصدر نفسه، باب ما جاء في الدعاء (504/30)،ص27

وهكذا قوله تعالى:﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾[ق:9] أي حبَّ النبت الحصيد ، وكذلك قوله تعالى:﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[يوسف:109] ؛ أي ولدار الحياة الآخرة ،و نحو هذا التقدير كراهةَ أن يضيفوا الموصوف إلى صفته، والكوفيون يجيزون في مثل هذا وأشباهه أن يضاف الموصوف إلى صفته، وهو خطأ في القياس»[1]

و في الموضع الثالث أضاف على ما ذكره :«ولا يجوز إضافته الموصوف إلى صفته، وقد جاء من هذا النوع ألفاظ يسيرة، تُحفظ ولا يقاس عليها»[2]

فأبو الوليد:

- ✓ يوجّه قول زيد بن ثابت "صلاة مكتوبة": بتقدير محذوف هو (الفريضة)، فيكون المعنى : "إلّا صلاة الفريضة المكتوبة"
- ✓ يختار مذهب البصريين في المسألة، ويعلّله بكراهة إضافة الموصوف إلى صفته.
- ✓ يستعمل عبارة " حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه" بدل عبارة " حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه" التي اِستعملها النحاة، ولا منافاة بين العبارتين، إذ المحذوف في قول زيد بن ثابت : "صلاة مكتوبة" – على رأي المؤلّف- هو "الفريضة"وهو مضاف إليه بالنسبة لـ "صلاة" وموصوف بالنسبة لـ"مكتوبة".
- ✓ يخطّئ مذهب الكوفيين، ويعتبر أدلّتهم من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

[1]- أبو الوليد الوقشيّ، التعليق على الموطّأ، ج1، ص287

[2]-المصدر نفسه ج1 ص330

3.الفاعل في لغة "أكلوني البراغيث".

أ-آراء النّحاة في المسألة:

يذكر النحاة للفاعل جملة من الأحكام، من بينها أنّ فعله يتجرّد من علامات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنّى أو جمعًا[1]، ومثاله قوله تعالى:﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ [المائدة:23]،و قوله تعالى:﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾[الفرقان:8] وهذه هي اللغة المشهورة، وتعرف عند النحاة بالإفراد.

ومن العرب من يُلحق هذه العلامات بالفعل فيقول" جاءا الرجلان"، و" جاؤوا الرجال" "و جئن النسوة" وهي لغة طيء، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، وتعرف عند النحاة بلغة "أكلوني البراغيث"[2]،و لها شواهد من القرآن والحديث والشعر. فمن القرآن قوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾[الأنبياء:3] ومن الحديث قول النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- :(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[3]، ومن الشعر قول الشاعر:

تولّى قتال المارقين بنفسه****وقد أسلماه مبعدٌ وحميم[4]

ويثير النّحاة هذه المسألة لدى توجيههم للآية والحديث السالفي الذكر، أمّا الآية فلهم فيها توجيهات أشهرها:

- أن تكون الواو فاعلًا لـ" أسرّوا" و" الّذين" بدل منه.
- أن يكون " الّذين ظلموا" مبتدأً مؤخرا و" أسرّوا النّجوى" خبرًا مقدّمًا.
- أن تكون الواو علامة للجمع، ويكون " الّذين" فاعلًا .

---

[1]- ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1،ص278

[2]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،تح حسن الهنداوي،كنوز إشبيليا،الرياض،ط1 ،2005،ج6،ص203

[3]- مالك بن أنس ، الموطأ، تح: محمد بن عبد الله المصري، دا البصائر، الجزائر، ط1، 120/2، باب جامع الصلاة (417/88)،ص104

[4]- البيت لعبد الله بن قيس ، ينظر: شرح شواهد بن عقيل ،ص104

- أن تحمل على لغة " أكلوني البراغيث"[1].

و أمّا الحديث فيذهب أغلب من تعرّض لتوجيهه إلى ما ذهب إليه النحاة في توجيه الآية، ويرى أبو حيّان أن هذا من تصرّف الرواة، وأنّ في الحديث اِختصارًا ،و يستدل على ذلك برواية أخرى نصّها: (لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) [2] فحذف الرواة – حسب أبي حيّان – مطلع الحديث " لله ملائكة" اِختصارًا.[3]

و يذكر ابن مالك في المسألة أمرين من شأنهما توضيحها والإعانة على الفهم الصحيح لها.

- **الأوّل:** أنّ تعليل هذه اللغة هو الشبه القائم بين علامات التثنية والجمع ،و بين تاء التأنيث الساكنة فكما أنّ تاء التأنيث لا تحذَف حال إسناد الفعل المتصلة به إلى فاعل مؤنّث للدلالة عليه فكذلك لا يحذف بعض العرب هذه العلامات لتكون دليلًا على الفاعل قبل ذكره.[4]
- **والثاني:** أنّ تأويل النصوص الواردة على هذا النحو، إنّما يصار إليه إذا كان المتكلّم من غير أهل هذه اللغة، وأمّا أن نوجّه جميع ما ورد بأن نحمله على البدل، أو على التقديم والتأخير أو غير ذلك، فغير صحيح« لأنّ أئمّة هذا العلم متفقون على أنّ ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم»[5]

ب- رأي المؤلّف:

تطرّق لهذه المسألة في موضعين:

- عند توجيهه لقول عائشة رضي الله عنها (إن كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليصلّي الصبح فينصرفن النساء)[6]

---

[1]- ينظر: أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل،ص320

[2]- سبق تخريجه

[3]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،ج6،ص209

[4]- ينظر: جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل ، تح: عبد الرحمن السيد و محمّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة و النشر و التوزيع، الجيزة، ط1، 1990،ج2،ص116

[5]-جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل ،ج2،ص116

[6]- مالك بن أنس، الموطّأ، ، [4]، ص17 و اللفظ المثبت فيه (فينصرف)

■ عند توجيهه لقول النبيّ –صلى الله عليه وسلّم – (يتعاقبون فيكم ملائكة)، فكرّر في كلا الموضعين الكلام نفسه تقريبًا سوى أنّه يُطلق على ما ألحق بالفعل "ضمائر" في الموضع الأوّل ويسميها "علامات جمع أو تثنية" في الموضع الثاني، يقول:« كذا يرويه المحدّثون ،و هي لغة لبعض العرب، يلحقون بالفعل علامة التثنية والجمع إذا تقدّم على الفاعل كما يلحقونه علامة التأنيث واللغة الفصيحة في ذلك هي الإفراد.و قد أوّل بعض العلماء قوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾[الأنبياء:3] وأنشدوا لذلك :

يلومونني في اِشتراء النخيـ **** ل أهلي وكلّهم يعذل»[1]

فأبو الوليد:

- ✓ يذكر أنّها لغة لبعض العرب وأنّ الأفصح الإفراد
- ✓ لا يفرّق بين كون ما أُلحق بالفعل علامات للتثنية أو الجمع، وبين كونها ضمائر.[2]
- ✓ يذكر أنّ علة ذلك هي تشبيه هذه العلامات بتاء التأنيث الساكنة
- ✓ يذكر حمل بعض العلماء لآية الأنبياء على لغة "أكلوني البراغيث" في إشارة منه إلى أنّ الحديثيْن يُحملان عليها كذلك.

[1]- أبو الوليد الوقشيّ، التعليق على الموطّأ،ج1،ص201

[2]- ينجر على التفريق بين هذه الملحقات حكم نحوي فمن اِعتبرها علامات للتثنية و الجمع، جعل الاسم بعدها فاعلًا و من عدّها من الضمائر جعل الاسم بعدها إمّا بدلًا منها أو مبتدأ مقدّمًا لاستحالة وجود فاعلين لفعل واحد و ينظر أبو حيّان الأندلسي ، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،ج6،ص586

ثانيا:الأفعال.

1.التنازع في العمل

أ–آراء النحاة في المسألة:

التنازع هو« أن يتقدّم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد، وكلّ واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى»[1] ومثاله قول الله تعالى﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[الكهف:96] فـ" ءَاتوني"، و" أُفرغ" فعلان وقد توجّها نحو مفعول واحد ،فأيّهما أولى بالعمل فيه؟

قبل الإجابة ينبغي الإشارة إلى أمرين:

- **الأوّل:** أنّ أصل هذه المسألة يرجع إلى إجماع النحاة إلى أنّه لا يجوز تعدد العامل بخلاف المعمول فإنّه قد يكون للعامل الواحد معمولات كثيرة [2]، لذلك لابدّ من تحديد عامل واحد في مثل هذه الأمثلة.
- **والثاني:** أنّ القول بأنّ المذكور الأوّل هو العامل يترتب عنه إضمار معمول في الفعل الثاني، سواء كان هذا المعمول مرفوعًا نحو: "قام وقعدا أخواك" أو منصوبًا نحو:" قام وضربتهما أخواك" أو مجرورًا نحو:" قام ومررت بهما أخواك".

أمّا إعمال المذكور الثاني فيترتب عنه إضمار المعمول في العامل الأوّل إذا كان في هذا المعمول مرفوع نحو" قاما وقعد أخواك" وحذفه إذا كان منصوبًا أو مجرورًا نحو:" ضربتُ وضربني أخواك " و" مررت ومرّ بي أخواك"[3].

و يجمع النحاة على أنّه يجوز إعمال أيّ من العاملين، وإنّما خلافهم في أيّهما أولى بالعمل فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأوّل أولى، واحتجوا لذلك بأدلة نقلية وأخرى عقلية:

---

[1]– عبد الرحمن بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية بن مالك،ص105

[2]– جمال الدين بن هشام، شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى، تح: محمد خير طعمة العكبي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت،ص512

[3]– ينظر: المرجع نفسه،ص185، و أبو حيّان الأندلسي إرتشاف الضرب من لسان العرب، و فيه تفصيل لمسألتي الاضمار في باب ظنّ خال التنازع ص2143، و كذا في تنازع ثلاثة عوامل ص2146

أمّا الأدلة النقلية فمنها قول امرئ القيس:

فلو أنْ ما أسعى لأسمى معيشة *** كفاني ولم أطلب قليل من المال[1]

« فأعمل الأوّل، ولو أعمل الثاني لنصب "قليل"»[2]

و أمّا الأدلة العقلية فمنها:

- أنّ الأسبقية في الذكر للعامل الأوّل دليل على قوته ،و العامل القوي أولى بالعمل من الضعيف.

- أنّه إذا أعمل الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلام العرب.[3]

و ذهب البصريون إلى أنّ العامل الثاني أولى بالعمل من الأوّل، ودليلهم في ذلك النقل والقياس:

فمن النقل: قوله تعالى:﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[الحاقة:9] فأعمل الثاني وهو "اِقرؤوا" ،و لو أعمل الأول لقال " اِقرؤوه"، وقول الشاعر:

و لكنّ نصفًا ولو سببت وسبّني *** بنو عبد شمس من مناف وهاشم[4]

فأعمل الثاني ولو أعمل الأوّل لقال:" سببت وسبّوني".

أمّا القياس فإن قرب العامل الثاني من المعمول دليل على أولويته بالعمل فيه، والعرب تراعي في كلامها قرب العامل من المعمول ما لم يتغيّر المعنى، و« يدلّ على أنّ للقرب أثرًا أنّهم قد حملهم القرب والجوار حتّى قالوا " جحر ضبٍّ خربٍ"فجرّوا " خرب" مع أنّه صفه للجحر لا للضبّ»[5].

---

[1]- من الطويل ، ينظر: أبو سعيد السيرافي ، أبيات الكتاب ج1،ص382

[2]- أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص79

[3]- المرجع نفسه،ج1،ص80، و أبو البقاء العكبري، التبيين في مذاهب البصريين و الكوفيين، تح: عبد الحمن العثيمين، دار العرب الاسلامي، بيروت ، لبنان،ط1، 1986،ص256

[4]- البيت للفرزدق، ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات الكتاب ،ص191

[5]- أبو البركات الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص81

ب- موقف المؤلف: تعرض لهذه المسألة عند توجيهه لقول النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- (...ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك)[1] يقول:" وقوله:" ونخلع ونترك من يكفرك" كذا وردت الرواية على إعمال الفعل الثاني وهو نترك وتعليق الأوّل فإن أعملت الأوّل قلت:" نخلع ونتركه من يكفرك"[2]

فأبو الوليد :

✓يشير إلى مسألة التنازع باختصار شديد، دون أن يفصّل، أو يذكر خلاف النحاة فيها ، وهذا أمر مفهوم ما دام الخلاف القائم بين النحاة في المسألة خلافًا في الأولوية لا في الجواز، وما دام أنّ هذا الخلاف لا يؤثر في دلالة الحديث.

✓يجوّز الوجهين، ويذكر ما يترتب من إضمارٍ حال إعمال العامل الأوّل.

2.فعل جواب الطلب بين الرفع والجزم

أ- آراء النحاة في المسألة:

المراد بالطلب في هذا الباب هو الأمر والنهي، وفعل جواب الطلب لا يخلو من حالين:

- **الأوّل:** أن يقترن بالفاء ،و هذا حكمه عند النحاة النصب على خلاف بينهم في ناصبه؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب بالخلاف[3]، وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بإضمار " أن" بعد الفاء، وذهب آخرون أنّ الناصب فيه هو الفاء نفسها[4].

- **والثاني:**أن لا يقترن بالفاء، وهذا يفرّق فيه النحاة بين نوعي الطلب (الأمر والنهي).

[1]- هذا حديث دعاء قنوت الصبح و لم نعثر عليه في موطّإ الإمام مالك برواية يحي و هو في إرواء الغليل للألباني برقم 2/164

[2]-أبو الوليد الوقّشي،التعليق على الموطأ،ج1،ص 87

[3]- الخلاف :مصطلح يراد به أن الشيء قد يأخذ حكم نقيضه كما يأخذ حكم شبيهه

[4]-أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص43

أمّا جواب الأمر فهم مجمعون على جزمه بشرط أن يتضمن معنى الشرط، وعلامة ذلك أن يستقيم المعنى بوضع " إن" الشرطية مع فعل الطلب، ومثاله قول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الانعام:151] فـ" أتل" فعل جواب أمر مجزوم لأنّه يصح وضع " أن" الشرطية متصلة به دون أن يختل المعنى، فيكون التقدير"إن تأتوا أتلُ عليكم"[1]، ومردّ هذا الشرط إلى أنّ فريقًا من النحاة يعلّلون جزم فعل جواب الطلب بنيابته مع فعل الطلب عن جواب الشرط وفعله « فالأصل عندهم في مثل" أطع الله يغفر لك" هو "إن تطع الله يغفر لك" فحذف "أطع"، وأقيم "إن تطع الله" مقامه» [2] فإن لم يتضمن فعل الأمر وجوابه معنى الشرط رُفع فعل الجواب[3].

و أمّا جواب النهي فذهب جمهور النحاة أنّه لا يجوز جزمه إلّا إذا ساغ دخول حرف الجزم على فعله مقترنًا بأداة النهي، نحو "لا تعص الله يغفر لك،" بخلاف " لا تعص الله تندم" ،فإنّه لا يجوز جزم تندم لأنّه بعد التقدير يصير:" إن لا تعص الله تندم"[4].

يقول ابن الناظم :« ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم إلّا إذا كان الشرط المقدّر موافقًا للمطلوب فيصحّ أن يدلّ عليه»[5].

و ذهب الكسائي إلى إنّه يجوز جزم فعل جواب النهي مطلقًا سواء بتقدير "أن" مقترنة بأداة النهي أو مجردة منها، وذكر ابن عصفور[6] والمرادي[7] أنّه مذهب الكوفيين.

واِختلف النحاة في جازم فعل جواب الطلب على ثلاثة أقوال:

[1]-ينظر: عبد الله فوزان ، دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ج1، ص156

[2]-أبو الحسن بن عصفور الاشبيلي ، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998، ج2، ص308

[3]-ينظر: عبد الله الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ج.1، ص.156

[4]-ينظر: أبو الحسن بن عصفور، شرح جمل الزجاجي،ص309

[5]-بدر الدين بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص487

[6]-ينظر: أبو الحسن بن عصفور، شرح جمل الزجاجي،ص309

[7]-ينظر: الحسن قاسم المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ، ص1258

- أن الجازم هو الطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط، وهو مذهب الخليل، وبعض المتأخرين كابن مالك [1] و اِختُلف في نسبته لسيبويه.[2]
- أنّ الجازم هو حرف شرط مقدّر يدخل على فعل الطلب ؛و هو مذهب أكثر المتأخرين كابن الحاجب ،و الرضي الاستراباذي[3] ،و المرادي[4] ،و عزّاه بعضهم إلى سيبويه.
- أنّ الجازم هو لام مقدّرة فإذا قلت " اعمل تنل"كان التقدير " اعمل لتنل"، نقل هذا القول المرادي دون عزوِه وضعّفه[5]

ب-**موقف المؤلّف**: أشار المؤلّف إلى هذه المسألة في المواضع التالية:

- عند توجيهه لحديث النبي- صلى الله عليه سلّم-: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذينا بريح الثوم)[6]، يقول:« قوله (يؤذينا بريح الثوم) كذا الرواية بإثبات الياء ، وهو الصحيح، ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواز النهي في قول سيبويه وأصحابه، ومثله قولهم " لا تدن من الأسد يأكلك"، وكان الكسائي يجيز في هذا كلّه الجزم وهو غلط لأنّه يصيّر تباعده عن الأسد سببا لأكل الأسد إيّاه، وكذلك يصيّر تباعدهم عن المسجد سببا لإذايتهم له بريح الثوم ،و ليس هذا موضعا للتطويل في الترجيح بين القولين»[7]
- عند توجيهه لكلام عبد الله بن أنيس الجهني :(يارسول الله إنّي رجل شاسع الدار فمرني ليلة أنزل بها)[8]، يقول :« ...يجوز في "أنزل" الرفع، وهي الرواية، ويجوز فيه الجزم على جواب الرغبة والطلب فكأنّه

---

[1]- ينظر: الحسن قاسم المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ،ص1256

[2]-ذكر محقق كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أنّ من نسب هذا القول إلى سيبويه قد أخطأ و أنّ مذهب سيبويه هو تقدير" أن" محذوفة، ينظر: شرح الرضي على الكافية، ص944

[3]- ينظر: الرضي الاستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، تح:يحيى بشير مصري، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ط1، 1996، ج1، ص944

[4]- ينظر: الحسن قاسم المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ، ص1256

[5]- ينظر:الحسن قاسم المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ،ص1257

[6]-مالك بن أنس ، الموطّأ ، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم و تغطية الفم، رقم 30 ،ص22

[7]-أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ ،ج1،ص48

[8]- مالك بن أنس ، الموطّأ، باب ما جاء في ليلة القدر، رقم702/11،ص185

قال "مُرني فإن أمرتني أنزل، ومثال الرفع قوله تعالى : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف:186]، ويجوز أن يكون في موضع رفع أعني قوله " أنزل" على تقدير مبتدإٍ مضمر... ومثال الجزم قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ [الحجر:3]»[1]

فأبو الوليد:

✓يرجّح في الموضع الأوّل وجوب جزم فعل جواب الشرط، ويخطئ مذهب الكسائي القائل بجواز الرفع معلّلًا ذلك بأنّ الرفع يفسد معنى الحديث.

✓يجوّز الوجهين (الجزم، والرفع) في الموضع الثاني ويقدّر لكلّ منهما.

✓يستشهد لجواز رفع فعل جواب الشرط بقوله تعالى : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف:186]، وهذا الاستشهاد بعيد، إذ ليس في الآية شاهد على جواز رفع فعل جواب الشرط.

ثالثا:الحروف

1. حروف المعاني بين التضمين والنيابة:

1. رأي النحاة في المسألة:

التضمين في باب الحروف:هو « إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته»[2] بمعنى قد يكون للفعل معنيان متقاربان إلّا أنّ أحدهما يتعدّى إلى مفعوله بحرف ،و الآخر يتعدّى بحرف آخر، فإن العرب قد تتسع – والحال هذه – « فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ معنى هذا الفعل في معنى ذلك الآخر»[3]

[1]-أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ ،ج1،ص325

[2]-أبو البقاء الكفري، الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية،تح:عدنان درويش ومحمد المصري،دار الرسالة ، بيروت،ط3، 1993،ص266

[3]- أبو الفتح ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة و النشر،ط2،بيروت،د.ت،ج2،ص309

أمّا التناوب أو النيابة ،أو التعاقب، أو التعاور فهي مصطلحات يراد بها :« نيابة حرف جرّ عن آخر ،أو بدل حرف جرّ من حرف آخر»[1]، وليست النيابة مقصورة على حروف الجر، بل هي شاملة تقع في جميع أنواع الحروف، فالتناوب هو « أن يأتي حرف بمعنى حرف آخر.»[2]

و مثاله قول الله تعالى:﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾[المطففين:28]، فإنّ القول بالتضمين في الآية معناه إنّ الفعل " يشرب" ضُمّن معنى فعل آخر هو " يروى" ،و الدليل على ذلك تعديته بالباء و الأصل فيه أن يتعدّى بـ" في"، فلمّا كان الشرب هنا بمعنى الإرواء عُدّي الفعل " يشرب" بالحرف الذي يتعدّى به الفعل " يروى" وهو الباء.

بينما يعني القول بالنيابة في الآية نفسها أن حرف الجر الباء ناب عن الحرف "من" وأخذ معناه فالباء بمعنى من ولا تغيير في معنى الفعل.

و اِختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأوّل:** ذهب البصريون كسيبويه وجمع من المتأخرين كأبي إسحاق الزجاج ،و ابن دسترويه والزبيدي، وأبي هلال العسكري، وأبي البركات الأنباري، والمرادي،و الزمخشري وأبي حيّان الأندلسي إلى أنّ الحرف له معنى واحد أصلي يؤدّيه، وأنّ الحروف لا تنوب عن بعضها،و أمّا ما ورد في كلام العرب من أمثلة يدلّ ظاهرها على مجيء حرف بمعنى حرف آخر فمؤوّل عندهم بثلاثة تأويلات:
  - أن يكون من باب التضمين
  - أن يكون على سبيل المجاز
  - أن يحُمل على الشاذ الذي لا يقاس عليه[3]

و ينطلق أصحاب هذا الرأي من مبدأ أن الأصل في الألفاظ أن تدلّ على معانيها الموضوعة لها ابتداءً ولا يُعدل عن هذا الأصل إلّا إذ تعذّر التأويل، لأنّ كثرة الخروج عن أصل وضع اللغة يؤدّي إلى

[1]- عبّاس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف ،مصر،ط3،د.ت،ج2،ص537

[2]- عبد الرحمن الذنيبات، تناوب حروف الجر في ديوان امرئ القيس ، جامعة بسكرة، كلية الآداب و اللغات ،2011،ص37

[3]- ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، مصر،د.ط،د.ت،ص85-86

إبطال حقيقتها، وإفساد الحكمة فيها، يقول ابن القيّم في تفسير قول الله تعالى: ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ [النمل:11]:« وأمّا قول بعض النّاس :إنّ "إلاّ" بمعنى الواو، والمعنى ولا من ظلم، فخبط منه فإنّ هذا يرفع الأمان عن اللغة، ويوقع اللبس في الخطاب»[1]

- **المذهب الثاني**: ذهب الكوفيون، وتبعهم نحاة آخرون كابن قتيبة وأبي القاسم الزجاجي، وابن فارس، وابن الشجري وابن مالك إلى أنّ الحروف تتناوب في ما بينها فـ" عن" مثلًا تنوب عن" الباء" و" على" و" من"، وأنّ ماورد من شواهد في القرآن والشعر كفيل بإثبات قياسيّة التناوب في الحروف.[2]

- **المذهب الثالث**: اِختار جمع من النحاة التوسط بين القولين فلم يغلقوا الباب أمام القول بجواز تناوب الحروف ،و لم يفتحوه على مصراعيه ليجعلوه مقيسًا على جميع اللغة ،و يوضّح ابن جنّي ذلك بقوله:«ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنّا نقول إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأقوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأمّا في كلّ موضع وعلى كلّ حال فلايجوز إلّا إذا تعذّر التضمين والتأويل ودلّت القرائن السياقية عليه، وأمن اللبس»[3]، يقول ابن القيم:«ولو قدّر تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض، فإنّما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفًا، واللبس مأمونًا، فيكون من باب التفنن في الخطاب، فأمّا أن يدّعي ذلك من غير قرينة في اللفظ فلا يصح»[4].

2.**رأي المؤلّف**: عالج أبو الوليد قضية معاني الحروف في مواضع كثيرة ،بلغت واحدا وخمسين موضعًا ولا شكّ أنّ لهذا ما يبرّره ،فلمعاني الحروف أثر كبير في بيان معاني النصوص ،و الغلط في توجيهها قد يترتب عليه سوء استنباط للأحكام الشرعية المتعلقة بالحديث ،و سنسوق كلام المؤلف في بعض هذه المواضع ثمّ نعلّق عليه:

---

[1]- أبو بكر بن القيم، بدائع الفوائد، دار ابن الجوزي، القاهرة – مصر، ط1، 2017،ص452

[2]- ينظر: قاسم بدماصي، قضية تعاقب الحروف و مذاهب العلماء فيها، https : //mohamedrabeea.net

[3]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص،ج2،ص208

[4]- أبو بكر بن القيم، بدائع الفوائد،ص506

■ قال عند توجيهه لقول عبد الله بن بحينة : (صلّى لنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ركعتين)[1] : قوله :« صلّى لنا قيل : اللام بدل الباء، وقد روي بالباء، والوجه أن يقال : إنّما جاز اِستعمال اللام هنا ؛لأنّ الإمام يحتمل على المأموم كثيرًا من أمور الصلاة ممّا كان يلزمه فعلَه لو كان فذًّا، فاللام على هذا دخلت بمعنى تفيده لا يوجد ذلك في الباء، وهذا أحسن من أن يذهب إلى البدل»[2]

■ و قال عند توجيهه لقول ابن بن عبّاس رضي الله عنهما :(كان رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم –إذا قام للصلاة من جوف الليل...)[3]: « "من" هاهنا بمعنى "في"»[4]

■ و قال عند توجيهه لحديث النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–:(اِجعلوا من صلاتكم في بيوتكم)[5]:«من قال أراد الفريضة "فمِن" للتبعيض، لا يجوز غير ذلك، ومن قال أراد النوافل جاز أن تكون زائدة، وجاز أن تكون للتبعيض»[6]

من خلال هذه النصوص، وغيرها مما لم يتسع المقام لذكره يظهر أنّ أبا الوليد:

✓يختار مذهب التضمين في الموضع الأوّل ،و مذهب النيابة في الموضع الثاني، ويجوّز المذهبين في مواضع أخرى ،ما يدلّ على أنّه في المسألة على قول المتوسطين بين مذهبي التضمين والتناوب.[7]

✓يحتكم إلى دلالة الحديث في ترجيح معنى الحروف مقرِّرًا بذلك المبدأ الذي ذكره ابن جني وابن القيم في أنّ للسياق دورًا كبيرًا في جواز القول بالتناوب من عدمه .

✓يذكر قاعدة مفيدة في هذا الباب وهي أنّ الأصل في الحروف عدم التناوب ،و أنّ القول بالتضمين أحسن من القول بالتناوب ،و صرّح في موضع آخر أنّ البدل في الحروف إنّما يصار إليه عند عدم التأويل.

---

[1]–مالك بن أنس ، الموطّأ ، باب من قام بعد الاتمام، رقم 71/ 216، ص63.

[2]– أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ ،ج1،ص140–141

[3]– مالك بن أنس، الموطّأ، باب ما جاء في الدعاء،رقم 507/34.

[4]– أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ ،ج1،ص243

[5]– مالك بن أنس، الموطّأ،رقم 408/79، ص 102.

[6]– أبو الوليد الوقّشي ، التعليق على الموطّأ، ج1،ص200.

[7]– ينظر: المصدر نفسه،ج1،ص53–136،ج2،ص78–231–396

المبحث الثالث: منهج أبي الوليد في التوجيه النحوي للحديث الشريف

توطئة:

عاش أبو الوليد في الأندلس في مرحلة عصر الطوائف (422هـ-493هـ)، وهي مرحلة تهيأت فيها دواعي تطوّر العلوم وازدهارها، وصارت فيها الأندلس قبلة للعلماء، يشدّون إليها الرحال لينهلوا من منابعها العلمية الصافية، وهذا العصر يعتبر من الناحيّة اللغويّة "عصر المراجعة والتأصيل والتقويم[1] حيث استقبل الأندلسيون التراث النحوي الذي اخترعه النحاة المشارقة، واحتضنوه و بدأوا في إنشاء حلقة جديدة من حلقات هذا العلم، تتمثل أساسا في محاولة تيسيره وتبسيطه للطلاّب من خلال شرح كتب النحو المشرقية، واختصارها أو التذييل والتهميش عليها، فكان نتاج ذلك أن «فحصوا أعمال القدماء، واستجلوا الغوامض، وبينوا الخفي، وأعربوا مشكلها، وأسعفوا دارسها بعلم كامل النضج في القواعد، واضح الصور، وافر الفروع»[2].

وكتاب أبي الوليد —محل دراستنا-لا يخرج عن هذا كله سوى أنه يتميّز بميزتين رئيستين:

- **الأولى**: أنّ الدرس اللغويّ عامّة والنحوي خاصة مرتبط فيه بشرح الحديث الشريف، ولا غرابة في ذلك ،إذ العناية بالحديث الشريف وربطه بالدراسات النحوية ميزة من ميزات نحاة الأندلس.

- **الثانية**: أنّه موجّه لفئة خاصة من الطلاّب ،وهذا وإن لم يصرح به المؤلف، فإنه ظاهر من خلال مجموعة من القرائن التي سنقف عندها من خلال محاولة تتبع أبرز الخصائص المنهجية في الكتاب وذلك بالوقوف عند النقاط الآتية:

- منهجه في عرض المسائل النحوية.
- منهجه في الترجيح بين مذاهب النحاة.
- منهجه في الاستشهاد.

[1]- ينظر:محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي فن المشرق والمغرب، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط2، 2008، ص23.
[2]- المرجع نفسه ، ص22.

– منهجه في التعامل مع روايات الحديث.

أولا:منهجه في عرض المسائل النحويّة: سلك أبو الوليد طريقة خاصّة في تعليقه وتوجيهه لأحاديث موطأ الإمام مالك، وأوّل ما يستوقف الدارس للكتاب أنّه يذكر العبارة التي يريد أن يوجّهها مبتورة عن سباقها ولحاقها، وهذا وإن كان يوجب على الدارس العودة إلى موطأ الإمام مالك للبحث عن السياق الذي وردت فيه، فإنّه من جهة أخرى يدل على أنّ الدرس اللغوي عامّة، والنحوي خاصّة في كتاب أبي الوليد موجه لفئة معيّنة من الطلاب، وهذه الفئة إمّا أن تكون حافظة لأحاديث الموطأ، وإمّا أن يكون الموطأ بين أيديهم أثناء تعليق أبي الوليد على الأحاديث.

ومما يقوى فكرة أن الكتاب موجه لخواص الطلبة أن مستوى الخطاب النحوي فيه مرتفع نسبيًا، فلا يتطرق أبو الوليد لأبجديات النحو وأوّلياته؛ بل إنه كثيرا ما يطرق بعض المسائل الخلافيّة، ويشرح ويفسر ويعلل، ولا شك أن مثل هذا لا يتناسب إلا مع من اكتسب ضروريات النحو، واستوت لديه بعض آلاته.

ويمكن بيان منهجه في عرض المسائل النحوية فيما يلي:

1.**طريقته في عرض المسائل:** يبدأ أبو الوليد عرض المسألة النحوية بعبارة: "وقوله" ثمّ يذكر العبارة التي يريدها، ويفصل بين كلامه وكلام الإمام مالك بعبارات مثل:«كذا الرواية»[1]، «الوجه أن يقال»[2] "كذا وقع في بعض النسخ" وغيرها من العبارات، وقد لا يفصل بين كلامه وكلام الإمام مالك ويكتفي بإعادة الكلمة أو الجملة التي تدور حولها المسألة[3]، ثمّ يأتي على ذكر توجيهه للحديث، فيذكر أقوال النحاة إن كانت المسألة خلافيّة، وربما ذكر أدلتهم، وربما لم يذكرها ،ثمّ يبدي رأيه في المسألة سواء بترجيح أحد الأقوال المذكورة أو بالإتيان بقول آخر. وإن لم تكن المسألة خلافية اكتفى بتوجيه الحديث والإشارة إلى ما حواه من قواعد.

[1]– أبو الوليد الوقشيّ، التعليق على الموطأ، ج2، ص 181

[2]– المصدر نفسه، ،ج1، ص 13

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص41- 48-65..،ج2،ص42- 196.

وممّا يميّز طريقة أبي الوليد في عرضه للمسائل شدة الحرص على الاختصار، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، فتجده في جلّ المسائل التي تعرّض لها يوجز العبارة ويُعرض عن الاسترسال، مع التركيز على الإحاطة بجوانب المسائل النحويّة، خاصّة ما تعلّق منها بدلالة الحديث الشريف فيقف القارئ على قدرة عجيبة للمؤلف في تلخيص مسائل أطال النحاة الحديث فيها، فيوردها المؤلف في أسطر قليلة، ودون الإخلال بصورتها.

وقد تتكرّر المسألة نفسها في الكتاب أكثر من مرّة، ومنهج أبي الوليد في هذه الحال، أن يفصّل في المسألة في أول موضع وردت فيه، ثم يكتفي بالإحالة إليها في المواضع التالية، إلا إذا تعلق الأمر بإضافة لم يذكرها في الموضع الأوّل، وفرض عليه سياق الحديث أن يشير إليها، فإنه يضطرّ –والحال هذه–إلى الإشارة إليها باقتضاب، ثمّ يضيف ما وجب إضافته.

والأمثلة على ما تقدّم كثيرة منها؛ "مسألة اقتران "أن "بخير "كاد"، فقد وردت في الكتاب سبع مرّات فصّل القول فيها في الموضع الأوّل، وأحال إليه في موضعين، وأعاد اختصار الكلام فيها في أربعة مواضع ،ومثلها مسألة اقتران "أن" بخبر "لعلّ" ،التي وردت في ثلاثة مواضع من الكتاب ،شرحها المؤلف في الموضع الأوّل، وأحال إليها في الموضعين الآخرين بقوله " وقد تقدّم".

2. **طريقته في التعامل مع المسائل المشكلة:** تعرض أبو الوليد أثناء توجيهه للحديث الشريف إلى نوعين من المسائل:

- مسائل لا إشكال فيها من حيث اللغة والإعراب: وهي في مجملها استطرادات يستطردها في معرض شرحه للحديث، فيقدّم بعض الدروس النحوية بشكل مختصر، يتوخى فيها التبسيط، ويعرض عن ذكر الخلاف.
- مسائل مشكلة من حيث إعرابها: وهي كثيرة في الكتاب، منها ما أشار أبو الوليد إلى إشكاله، بقوله " وهذا موضع من العربية فيه إشكال"، أو قوله " وهذا مما أشكل على أهل العربية" ومنها ما وصفها بالغموض، ومنها ما لم يصرّح بإشكالها.

ولأبي الوليد في مثل هذه المواضع طريقتان:

- **الأولى**: أن يخطّئها وينسب اللحن إلى رواتها، وهذه سيأتي الكلام عنها لاحقا[1].
- **والثانية**: أن يجتهد في توجيهها ويتكلف إيجاد الأوجه والتخريجات لها، بحملها على لغة من لغات العرب[2]. أوردّها إلى مذهب من مذاهب النحاة ولو كان ضعيفا[3]. أو اللجوء إلى التأويل أو التقدير فيها[4]، وربما احتال عليها ببعض الحيل النحوية، وساعده على ذلك طول باعه في علم النحو، وسعة اطلاعه على مذاهب النحاة، ولغات العرب.

ومثال ذلك توجيهه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم :(ما من دابة إلا وهي مصيخة)[5]بقوله: «وهذه المسألة من العربية فيها إشكال لأنّ قوله "من دابّة" مجرور في موضع رفع بالابتداء، فإن جعلتَ قوله " وهي مصيخة" في موضع خبره، كان خطأ لأنّ الجُمل الواقعة موضع خبر لا يجوز دخول الواو عليها، فإن جعلتها جملة في موضع نصب على الحال بقي المبتدأ بلا خبر، ولم يكن في الكلام عامل يعمل في هذه الحال، ولا يصح أن يقال إنها حال سدت مسدّ الخبر؛ لأنّ الأحوال لا تسدّ مسدّ الأخبار إلا إذا كان المبتدأ مصدرا، أو في تأويل المصدر؛ لأنه ليس هاهنا عامل يعمل في الحال»[6] فاستشكل أبو الوليد إعراب الحديث لأن الجمل الاسميّة بعد المبتدأ هي إما أخبار أو أحوال سدّت مسدّ الأخبار، وجملة " وهي مصيخة" لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدأ ولا حالا سدّت مسدّ خبر المبتدأ للأسباب التي ذكرها أبو الوليد، ومع ذلك نجد أنه لا يبادر إلى تلحين الحديث، أو رمي رواته بالخطأ بل يسعى جاهدا لتوجيه، وإيجاد مخرج له، بقوله والوجه في ذلك أن يجعل خبر المبتدأ محذوفا والجملة التي بعد"إلا"في موضع نصب على الحال من الضمير الذي في الخبر، ويكون الخبر المقدّر هو العامل في هذه الحال، فكأنه قال: ما دابّة موجودة إلاّ وهي مصيخة، وإن جعلت الواو

---

[1]- ينظر ص 94من البحث

[2]- ينظر أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص69.

[3]- ينظر :المصدر نفسه، ج2، ص335

[4]-ينظر: المصدر نفسه، ج1 ،ص264

[5]- مالك بن أنس،الموطّأ،باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة،ص94،[242]

[6]- أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ ،ج1، ص163.

زائدة على مذهب من يجيز زيادتها كانت الجملة في موضع خبر على المبتدأ[1]. فوجد أبو الوليد للإشكال حلا يُبقي الحديث في دائرة سنن كلام العرب، وذلك من وجهين:

- **الأوّل**: تقدير خبر محذوف للمبتدأ.
- **والثاني**: القول بزيادة "من" في (وهي مصيخة) فيزول المانع من اعتبار هذه الجملة خبرا.

ثانيا :منهجه في الترجيح:

تعرّض أبو الوليد لمسائل خلافية كثيرة في كتابه، منها ما رجّح فيها أحد الأقوال، ومنها ما اكتفى بعرض الخلاف وتوجيه الحديث حسب الأقوال الواردة في المسألة. وبتدقيق النظر في كيفية تعامله مع هذه المسائل نجد أنه يميّز بين ثلاثة أنواع منها:

- مسائل يبسط القول فيها، ويتطرق للخلاف، ويذكر أدلة كل فريق، وربما رجح وربما اكتفى بتوجيه الحديث على حسب أقوال كل فريق.[2]
- مسائل يكتفي فيها بالإشارة إلى الخلاف دون أن يطيل القول في مذاهب النحاة وأدلتهم.[3]
- مسائل لا يشير فيها إلى الخلاف أصلا، مع أن النحاة اختلفوا فيها كثيرا.[4]

ويبدو من خلال ملاحظة المسائل كل قسم، أن المعيار عنده في طريقة تعامله هاته، هو النظر إلى مدى ارتباط الخلاف في المسألة بدلالة الحديث، فكلما كان تأثير التخريجات النحوية على معنى الحديث ظاهرا، وأدّى اختلاف مذاهب النحاة إلى الاختلاف الأحكام الشرعية، كلما زاد حرص أبي الوليد على التفصيل في مذاهب النحاة، وتوجيه الحديث وفق كل مذهب، فإذا أدّى ما ذهب إليه النحاة أو فريق منهم إلى حكم شرعي يرى أبو الوليد خلافه، فصّل في المسألة ورجح القول الذي يراه

[1]-أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ ج1، ص163.
[2]-ينظر: أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 9-32-40-48-183-251-255، ج2، ص86.
[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص222-242-257-332-، ج2، ص38.
[4]-ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 197.

صوابا، وإلا اكتفى بالتوجيه دون الترجيح، لذلك نلحظ أن اهتمامه يقلّ في الخلاف النحوي الذي لا يؤثر في دلالة الحديث، ولا ينجرّ في إثره خلاف في الأحكام الشرعية[1] .

وفي عرضه لمسائل الخلاف قد يذكر المذاهب والنحاة بأسمائهم.

وقد يكتفي بذكر الخلاف دون نسبته لمذهب أو نحوي بعينه؛ كأن يقول: "يجوز فيها كذا، ويجوز كذا"، ولعلّ مردّ هذا إلى كون الخلاف مشهورا في بعض المسائل، فلا يحتاج إلى نسبة الأقوال إلى قائلها.

وفي قضية أخرى ذات صلة بقضية الخلاف النحوي، قد يظهر لأبي الوليد رأي يخالف رأي أفراد النحاة أو علماء الشرع، فلا يتحرّج في مثل هذه الحال من إبداء رأيه في المسألة، والرد على من خالفه، وإن كان ذا منزلة بين العلماء ،مبرزا بذلك جانبا في شخصيته العلمية التي ترفض التقليد وتدور مع الدليل حيث دار، وممن ردّ عليه أبو الوليد وخطّأه:

- ردّه على الشافعي بقوله: «قول الشافعي إن الباء للتبعيض هذا خطأ، وإنما هي للإلصاق، وما قاله الشافعي غير معروف في كلام العرب»[2]
- ردّه على الفقهاء بقوله:«قوله لعلّك أن تخلّف، والوجه إسقاط أن ولكن الفقهاء رووه بزيادة أن[3]، وقوله: «ومعنى تربت عند الفقهاء: استغنت، وهذا خطأ من وجهين؛ أحدهما في اللغة، والآخر في التأويل»[4].
- ردّه على الكوفيين في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه، بقوله: «والكوفيون يجيزون في مثل هذا وأشباهه أن يضاف الموصوف إلى صفته، وهو خطأ في القياس»[5].

---

[1]- يكمن هذا من خلال النظر في طريقة تعامله مع الخلاف في المسائل التالية: مسألة التنازع: ج1،ص197، مسألة جزم جواب الأمر: ج1، ص 324،مسألة معنى الباء: ج1، ص 51-52.

[2]- أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 51-52.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 243.

[4]- المصدر نفسه: ج1، ص 96-97.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص 182.

- ردّه على نحاة لم يذكر أسماءهم، بقوله: «وزعم بعض النحويين أن الواو في هذه المواضع زائدة وزعم بعضهم أنها "أو" حركت واوها، ولا وجه لدخول أو في هذا الموضع»[1].

وإذا عدنا إلى المسائل الخلافية التي عالجها أبو الوليد بغية إحصائها نجد أنها بلغت اثنتين وأربعين مسألة، رجّح في خمس عشرة منها مذهب البصريين، وفي أربعٍ مذهب الكوفيين، وجوّز المذهبين في اثنتي عشرة مسألة، وسكت عن إبداء رأيه في إحدى عشر مسألة، وفيما يلي جدول يبيّن ترجيحات أبي الوليد:

المسائل التي رجح فيها مذهب البصريين	المسائل التي رجح فيها مذهب الكوفيين	المسائل التي جوز فيها المذهبين	المسائل التي لم يرجح فيها شيء
الاسم بعدُ وترٌ بين الرفع والنصب	معنى من	الحروف بين النيابة والتضمين	الفرق بين إن المخففة من إنّ، وإن التي بمعنى ما
جواز جزم فعل النهي	معنى إلى	التنازع في العمل	جملةُ ترتعٌ بين الحال المقدّرة والرفع بحذف الناصب
الحروف بين النيابة	معنى الباء	إجراء المثنى بالألف في جميع أحواله	وجه النصب في عائذا بالله
جواز حذف أن المصدرية	حذف حرف النداء وبقاء المنادى	ما بين اسم الشرط والاسم الموصول	معنى أن العبّارة
جواز اقتران أن بخبر كاد		وقوع المصدر موقع	علة نصب جرّا في هلمّ جرّا

[1]- أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 69-70.

		اسم الفاعل أو اسم المفعول	
معنى على		زيادة من في الكلام الموجب	جواز صلة المعرفة بـ أل حملا الذي
معنى من		حذف ياء المقصور وإثباتها حال النصب	حذف الخبر
تأكيد النكرة بكل وأجمعين		عطف الفعل المجزوم على الفعل المرفوع	عمل لا التي بمعنى ليس في النكرات والمعارف
معنى اللام		دخول لام الأمر على الفعل المضارع	أكثر؛ بين الرفع والنصب
اقتران أن بخبر لعلّ		إضافة المفعول إلى الفاعل	الرجال والنساء؛ بين الرفع والنصب
تقدم فعل جواب الشرط على فعل الشرط		حذف الخبر	الاشتغال
إضافة الشيء إلى نفسه		بعد واو المعية	
وجوب تضمن الحال ضميرا يرجع على صاحبها			

وقوع ضمير الرفع			
موقع ضمير النصب في الاستثناء			
15	**04**	**12**	**11**

يظهر من خلال عرض هذه المسائل، ميل أبي الوليد إلى المذهب البصري من جهة، ومحاولة الجمع بين المذهبين من جهة أخرى، فهو – وإن كان بصري الأصول-لا يقصي مذهب الكوفيين؛ إذا تبيّن له جوازه ولو بوجه، ما يُبيّن أنه يسلك مسلك المحققين في تقعيده النحوي، مجسّدا عبارة أبي حيان الشهيرة: «ولسنا متعبّدين بإتباع مذهب البصريين ولا الكوفيين، ولكن نتبع الدليل»[1].

وتنبئ طريقة أبي الوليد هاته على قيام ترجيحاته على منهج معيّن، يقوم على أسس محدّدة، وهذا الأمر دفعنا إلى السعي جاهدين لاستنباط أسس الترجيح عنده.

1. أسس الترجيح عند أبي الوليد:

أ–معنى الحديث: ينظر أبو الوليد قبل ترجيح أي قول من الأقوال إلى معنى الحديث؛ وكثيرا ما يجعله معيارا حاسما في الأخذ بالأقوال، أو ردّها وتخطئة قائليه، وطريقته في ذلك أن يعرض الأقوال في المسألة، ثم يوجّه الحديث على حسب كلّ قول، ويبين تأثير كل مذهب في دلالة الحديث، ومن ثم يختار من الأقوال ما يتناسب مع الفهم الصحيح للنص، وقد تكرّر احتكام أبي الوليد لمعنى الحديث في مواضع كثيرة منها:

– عند توجيهه لمعنى الواو في كلام عائشة رضي الله عنها (وصلاة العصر)، فبعد أن عرض أقوال بعض النحاة، قال: «وقال قوم: دخول الواو هنا لا تدل على أنها غير الوسطى ... ويقوّي هذا أن الصلاة في الآية دخلت فيها الصلاة الوسطى، وخصّ الصلاة تنويها لها»[2]

[1]– أبو حيان الأندلسي،البحر المحيط،دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،ط2، 1990،ص12

[2]–أبو الوليد الوقشي،التعليق على الموطأ،ج1،ص184

– قوله عند توجيهه لحديث (يؤذينا بريح الثوم)[1]، بعد أن عرض قول الكسائي: «وهو غلط؛ لأنه يصير تباعد الأسد سببا لأكل الأسد إياه، وكذلك يصير تباعدهم عن المسجد سببا لإذايتهم بريح الثوم»[2].

ب–**ترتيب الأدلة السماعية والمفاضلة بينها**: لا شك أن طريقة الأخذ بالأدلة النقلية من قرآن أو حديث أو شعر يؤثّر في اختيارات أي نحوي، بل إن هذا الأمر كان سببا من أسباب ظهور الخلاف بين المدارس النحوية، وسنعرض لمنهج أبي الوليد من ذلك بالتفصيل فيما يلي من البحث[3].

ج– **الاحتكام إلى بعض القواعد الكليّة في النحو**: وهي مجموعة من القواعد الكليّة التي تعرف عند النحاة بقواعد التوجيه، وقد أورد أبو الوليد جملة منها صراحة واحتكم إلى أخرى دون التصريح بها:

- **البدل في الحروف إنما يصار إليه عند عدم التأويل:**

صرّح بهذه القاعدة عند حديثه عن مسألة نيابة "اللام" عن "على" بقوله: «والذي نختاره: أن يكون معناه السلامة متوالية عليك ومتكررة، فتكون "على" غير مبدلة؛ لأن البدل في الحروف إنما يصار إليه عند عدم التأويل»[4]، وهذه القاعدة هي التي تبنّاها النحاة الذين توسطوا في مسألة تناوب حروف المعاني التي سبق ذكرها، وهي التي جعلت موقف أبي الوليد متأرجحا بين منع التناوب عند إمكانية التأويل، وتجويزه عند عدم إمكانية التأويل.[5]

[1]– سبق تخريجه

[2]–أبو الوليد الوقشي ،التعليق على الموطأ، ج1، ص 48.

[3]– ينظر: ص79–82 من البحث

[4]– أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 136.

[5]–ينظر:المصدر نفسه، ج1، ص333

- **ما كان فيه مجاز واحد، أولى بالاختيار مما فيه أكثر من مجاز:**

و المقصود بالمجاز، هو التخريج النحوي، فإذا اختُلف في المسألة على مذهبين واحتمل أحدهما أكثر من تخريج، ولم يحتمل الثاني إلا تخريجا واحدا، فإن الأولى بالاختيار عند أبي الوليد هو ما كان فيه تخريج واحد، وقد أشار إلى هذه القاعدة عند توجيهه لقوله (مالك وللخبر)[1].

- **يجوز الحذف إذا عُلم المحذوف وأُمن اللبس:** وهي قاعدة مشهورة عند النحاة، وعبر عنها ابن مالك بقوله:

وحذف ما يعلم جائز كما *** تقول زيد بعد من عندكما[2]

وأشار إليها أبو الوليد بقوله: «والعرب تحذف المفعول اختصارا إذا لم يكن في حذفه إشكال»[3]، وقوله في قضية حذف المفعول المطلق: «فحذَف لما كان في مجرى الكلام دليل عليه»[4].

- **الحمل على المعنى:** وهو: «أن يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما»[5] ووظّف أبو الوليد هذه القاعدة في مواضع كثيرة منها، قوله: «... وقد يصفون الجمع بصفة الواحد حملا على معنى الجمع»[6].

ثالثا: منهجه في الاستشهاد: اعتنى أبو الوليد بالاستشهاد للمسائل النحوية عناية كبيرة، حتى لا يكاد يخلو موضع من المواضع التي وجه فيها الأحاديث من شاهد أو شاهدين، وتنوعت شواهده بين القرآن الكريم، والحديث الشريف –على قلّة–، وكلام العرب: شعرا ونثرا.

[1]– أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1،ص 25.

[2]– جلال الدين بن مالك، ألفية ابن مالك، ص25

[3]– أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج، ص 25.

[4]– المصدر نفسه، ج2، ص 323.

[5]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح محمد عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت،1991،ج2، ص 779

[6]– أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 323.

1- شواهد أبي الوليد:

أ-القرآن الكريم:

بلغ عدد الشواهد القرآنية على المسائل النحوية في الكتاب مائة شاهد، موزّعة على سبع وسبعين مسألة، علما أنه قد يستشهد للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد، ما يعني أنه قد يورد الشاهد القرآني في أكثر من موضع[1].

ويعتبر أبو الوليد القرآن الكريم أعلى مراتب الاحتجاج بدليل:

- ✓ أن الشواهد القرآنية هي الأكثر ورودا مقارنة بغيرها من الشواهد.
- ✓ أنه يبتدئ دائما بذكر الشاهد القرآني، فيجعله مقدّما، ثم يذكر الشواهد الأخرى بعده، وربما استغنى به عن بقية الشواهد[2].
- ✓ أنه يلجأ في كثير من المواضع على توجيه بعض الشواهد القرآنية، حتى لا تتعارض مع مذهبه النحوي في المسالة[3].

ب- القراءات القرآنية:

فرّق أبو الوليد في الاستشهاد بالقراءات بين المتواترة والشاذة، فاستشهد بالأولى، وأعرض عن الثانية، إلا في موضع واحد، وهو استشهاده بقراءة مجاهد على جواز نصب "نار جهنم"في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما يجرجر في بطنه نار جهنم)[4]، بقوله: «... ونظير هذا قوله تعالى: (إنما صنعوا كيد ساحر) بالرفع والنصب، قرئ بهما»[5]. وقراءة النصب هي قراءة مجاهد[6].

ولا يعني إيراد أبي الوليد لهذه القراءة شاهدا على المسألة أنه يرى بجواز الاستشهاد بالقراءات الشاذة، بل العكس تماما وهو الصحيح، حيث أبدى موقفه من المسألة صريحا حين أقدم على تخطئة بعض

---

[1]- ينظر: أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ، ج1، ص40-69-82-، ج2،ص 38-148.

[2]- ينظر :المصدر نفسه ج1، ص28-40-70-115-202-313، ج2، ص168-181.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2،ص89

[4]- مالك بن أنس، الموطأ، باب النهي عن الشرب في آنية الفضة، ص ،[1680]

[5]- أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج2، ص344.

[6]- ينظر: أبو البقاء العكبري، توجيه القراءات الشواذ، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2009، ص 227.

القراءات الشاذة والاعتراض عليها بقوله: «... ومثله في الخطأ قراءة الحسن (وما تنزلت به الشياطون) توهمه جمعا مسلّما، وكقراءة طلحة بن مصرّف (قال لمن حولِه) بالخفض، ونحو هذا من القراءات التي لا خلاف بين النحويين أنها لحن»[1].

ج- الحديث الشريف:

أورد أبو الوليد عددا قليلا جدا من الشواهد الحديثية جلها من أجل الاحتجاج على مسائل بلاغية، أو دلالية، أو معجمية، فلم يستشهد لمسائل النحو إلا بحديث واحد.

ويظهر من خلال صنيع أبي الوليد هذا للوهلة الأولى تناقضا في منهجه، إذ كيف يعمد إلى توجيه هذا العدد الكبير من الأحاديث، وهو لا يرى حجية الحديث الشريف؟! اللهمّ إلا إذا كان هذا الأمر منه مقصودا، بأن يكون أراد أن يثبت حجية الحديث المختلف فيها بالأدلة السماعية الأخرى التي لا خلاف فيها، ولسان حاله في ذلك يقول لمن شكّك في حجية الحديث الشريف: إن كنتم تنكرون الاستدلال بما ورد في النصوص الحديثية، فها هي نظائرها في النصوص الأخرى التي تجمعون على حجيتها. ومع ذلك يبقى هذا الطرح مجرد تأويل لموقفه بغرض الاعتذار له، وإلا فالأمر باق على أصله، ما دمنا لم نقم دليلا على صحة كلامنا.

د- الشعر العربي:

بلغ عدد الشواهد الشعرية عند أبي الوليد سبعين شاهدا، جلّها لشعراء جاهليين، كإمرئ القيس، وطرفة بن العبيد، والشّنفرى[2]، وغيرهم من الجاهليين الذين تظهر عناية أبي الوليد بالاستشهاد بأشعارهم جليّة، من خلال كثرة تواردها وتكرارها.

[1]- أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج2، ص405.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 83-93-115-174-192-211-313-323-349، ج2، ص231-396.

كما استشهد بشعر المخضرمين من أمثال حسان بن ثابت رضي الله عنه، والنابغة الجعدي، وكعب بن زهير[1]، وغيرهم، وبعض الإسلاميين من العصر الأموي كالأخطل، والفرزدق، وجرير[2]، في حين لم يستشهد إلا بشاهد واحد للشعراء العباسيين.

2- طريقة توظيفه للشواهد:

الأصل في الشاهد أن يرد لإثبات القواعد النحوية ابتداء، لذلك يعرّف النحاة الاستشهاد بأنه: «إثبات قاعدة بدليل نقلي»[3]، إلا أن المدقّق في الشواهد التي أوردها المصنف، يجد أنه يتوسع في طريقة توظيفها، فلا يكتفي بإثبات صحة توجيهاته من خلالها، ولا يقف عند تصحيح لغة الحديث استنادا إليها، بل يتعدى هذا كله إلى توظيفها في بيان بطلان أقوال بعض النحاة، وله في ذلك طريقتان:

- **الأولى**: أن يورد شواهد المذهب المخالف ثم يتأوّله حتى تصير دليلا على بطلان رأيهم لا على صحته، ومثال ذلك قوله عند توجيهه لقول مالك " إنه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك)" بعد أن ذكر خلاف النحاة في توجيه جملة "يدرك": وتأويل بيت أبي ذؤيب:

لعمري أنت البيت أكرم أهله*** وأقعد في أفنائه بالأصائل[4]

على وجهين: أحدهما: أن تكون أكرم أهله خبرا لأنت، والثاني: أن يكون البيت مبهما، وأكرم نعتا له ...، وعلى التأويل الثاني يتوجه قوله: عن الرجل يدرك، لأن الرجل هاهنا لا يراد به رجلا معينا[5]،فأورد أبو الوليد الشاهد الذي يجعله الكوفيون دليلا على جواز إعراب جملة "يدرك" صلة للرجل، وهو يرى

[1]- ينظر: أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ ، ج1، ص 52-116، ج2، ص172.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 10، ج2، ص181-234-404.
[3]-سعيد الأفغاني،في أصول النحو،ص26
[4]- البيت لأبي ذؤيب، ينظر: أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ص971.
[5]-ينظر: أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص255.

خلاف هذا- ثم تأوّله، وجعله دليلا على التوجيه الذي يرتضيه للحديث، بعد أن كان دليلا على الرأي الذي يخالفه.

- **والثانية**: أن يذكر قولا من أقوال النحاة ثم يورد الشواهد التي تدل على بطلانه، وربما دعمها بأدلة عقلية كالقواعد التي ذكرناها آنفا، وربما اكتفى بما ذكره من شواهد.[1]

ولا يكتفي أبو الوليد بهذا القدر من المنهج في توظيف الشواهد النحوية؛ بل إنه كثيرا ما يورد بعضها لغرض الاستئناس، بعد أن يبرهن على صحة مذهبه، والغالب فيما يستأنس به من أدلة هي التي يراها في أدنى مراتب الاحتجاج، كشعر المتأخرين من الشعراء الأمويين، والقراءات الشاذة[2].

والجدول الآتي يلخّص ما ذُكر في منهجه في الاستشهاد:

القرآن : (نماذج)

الشاهد	السورة	رقم الآية	للاستئناس	للاستشهاد	
				على صحة القول	على بطلان القول
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ ..﴾	البقرة	196		1	
﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾	النساء	2		1	
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	يوسف	29		1	
﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾	الزمر	64		1	

[1]- ينظر: أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ ج2، ص351.

[2]-ينظر:المصدر نفسه،ج1ص11، 46، 219، ج2،ص214، 290،344.

﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	آل عمران	46		1	
﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾	إبراهيم	9		1	
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾	الأعراف	155		1	
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ ﴾	القيامة	31		1	
﴿ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾	الفتح	27		1	
المجموع	9	/	0	9	0

القراءات:

نوع القراءة	القراءة		الاستئناس	الاستشهاد	
				على صحة القول	على بطلان القول
	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾ ﴾ [طه:66]	ابن عامر: (تُخَيَّلُ)		1	
	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾ [النساء:29]	أهل الكوفة:			

المتواترة	"	(تجارةً: بالنصب)		1	
	قَالَ تَعَالَى:﴿ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذٖ ﴾ [المعارج:11]	البناء:نافع، الكسائي: "يومَ" مبنية على الفتح الباقون : " يوم": بالكسر		1	1
	قَالَ تَعَالَى:﴿ أَتُحَآجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام:80]	نافع وابن عامر: بإثبات النونين عاصم ،حمزة والكسائي: بحذف واحدة		1	1
	قَالَ تَعَالَى:﴿ أُحۡصِنَّ ﴾ [النساء:25]	عاصم،ابن عامر،أبو عمر،ابن كثير،نافع: (أُحصن مبنيا		1	1

المتواترة		للمجهول) الباقون: (أَحصن مبنيا للمعلوم)			
	قَالَ تَعَالَى:﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ [إبراهيم:46]	الكسائي: "لَتَزول" بفتح اللام		1	
	قَالَ تَعَالَى:﴿ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس:81]	أبو عمرو: "آسِّحر"بمد الألف		1	
	قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة:219]	أبو عمرو: برفع"العفوُ"		1	
	قَالَ تَعَالَى:﴿ لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه:77	حمزة: "لاتُخَفْ"		1	

	قَالَ تَعَالَى:﴿ كَاشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ [الزمر:38]	عاصم،أبو عمرو،رواية عن الكسائي: "كاشفاتُ"،"ممسكاتُ" بغير تنوين		1	
المجموع	9	/	0	9	0
الصحيحة	قَالَ تَعَالَى:﴿ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٣﴾ ﴾[النور-43]	أبو جعفر المدني: يُذهِب"			1
المجموع	1	/	0	0	1
الشادة	قَالَ تَعَالَى:﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾ ﴾ [طه:12]	السُّلمي،النخعي،أبو رجاء (للذِّكرى)	1		
	قَالَ تَعَالَى:﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ	مجاهد،زيدبن			

	سَاحِرٌ ط ٩٦	علي ،وحميد: ("كيدَ" بالنصب)	1		
	المجموع	2	2	0	0
المجموع الكلي		12	2	9	

الشعر:

العصر	الشاعر	عددورود الشاهد	استئناس	الاستشهاد	
				على صحة القول	على بطلان القول
	النمر بن ثولب	1	1		
	امرؤ القيس	6	1	5	
	الزهير بن أبي سلمى	2		1	1
	النابغة الذبياني	2		2	
	أحيحة بن الجلاح	2	1	1	
	طرفة بن العبد	7	1	5	1
	الأعشى	2		2	
	أمية	1		1	

	هوير الحارثي	1		1	
	بشر بن هذيل الفزاري	1		1	
	الشنفرى	1			1
	السموأل	1	1		
الجاهلي	عنترة بن شداد	1		1	
	أوس بن حجر	1		1	
	أبو اللحام الثغلبي	2		1	1
	الربيع بن الضبع الفزاري	1		1	
	المثقب	1		1	
المجموع		34	5	24	4
	الفرزدق	2		2	
الإسلامي	ذو الرمة	3	1	2	
	القطَامي	1	1		
	الكلابية	1	1		
	قيس بن حصين	1		1	
	يزيد بن معاوية	1		1	
	جرير	5		5	
	هدبة بن الخشرم	1	1		

	كثَير	1	1		
	عقيل بن علفة	1		1	
	القحيف العقيلي	2		2	
	أبو النجم	1		1	
	الكميت	1		1	1
	قوال الطائي	1			1
	رؤبة بن العجاج	2		2	
	الأبيرد الرياحي	1		1	
	الراعي النميري	1		1	
المجموع		26	5	20	1
المخضرمون	النابغة الجعدي	2		2	
	عبد الله الزبعري	1		1	
	عامر بن جؤين	1		1	
	عمر بن معدي يكرب	3		3	
	أبو ذؤيب الهذلي	1		1	
	الأشعث بن قيس	1	1		
	متمم بن نويرة	1		1	
	أبو خراش	1		1	
	أبو أسود الدؤلي	1		1	

المجموع		12	1	11	0
أبيات جُهل قائلها	إذا وَتَرْتَ امْرَأً فَاحْذَرْ عَدَاوَتَهُ...			1	
	إلى الملك القرم وابن الهمام...				1
	لها ثنايا أربع حسان...			1	
	شرُّ المنايا ميّتٌ بين أهله...		1		
	بات يغشّيها بعضب باتر...			1	
	لا يسلمون الغداة جادهم...		1		
المجموع		7	2	4	1
المجموع الكلي	عدد الشواهد		للاستئناس	للاستشهاد	
				على صحة القول	على بطلان القول
		78	13	59	6

رابعا: منهجه في التعامل مع الروايات:

أشرنا فيما مضى من البحث إلى أنّ تعدد الروايات في الحديث الشريف على نوعين؛ تعدد صادر عن النبي ﷺ، وتعدد صادر عن الرواة،والحديث في هذا الموضوع عن النوع الثاني، وهنا يحسن الإشارة إلى أنّ لموطأ الإمام مالك روايات عديدة، والسبب في ذلك كثرة تلاميذ الإمام الذين رووا عنه الموطأ، واختلاف تاريخ الرواية بينهم، ومعلوم أن الإمام مالك استمرّ ينقّح كتابه منذ ألفه، وحتى وافته المنية[1].

ويذكر الدارسون للموطأ عددا كبيرا من الروايات أوصلها بعضهم إلى ثلاث وثمانين رواية، وأشهرها:

- رواية يحي بن يحي الليثي (ت179هـ): وهي الأشهر على الإطلاق.
- رواية ابن وهب الفهري (ت197هـ).
- رواية ابن القاسم (ت191هـ).
- رواية القعنبي (ت221هـ).
- رواية ابن بكير (ت231هـ).
- رواية ابن المبارك (ت215هـ).
- رواية يحي بن بكير (ت226هـ).

أما الرواية التي اعتمدها أبو الوليد في تعليقه على الموطأ فغير معروفة بسبب عدم تصريحه بذلك، وإن كان محقق الكتاب قد جزم بأنها رواية يحي بن يحي الليثي. إلا أن الذي وقفنا عليه لا يؤكد هذا، وذلك من وجهين:

[1]- ينظر:محمد بن عبد الله المصري، مقدمة تحقيق موطأ الإمام مالك ،ص9.

- **الأول**: أن المؤلف أحال في كثير من المواضع إلى رواية يحي بن يحيى.

- **الثاني**: عدم تطابق الرواية المعتمدة مع رواية يحي بن يحيى التي اعتمدناها في تخريج الأحاديث.

ومهما يكن من أمر، وأيّا كانت الرواية التي اعتمدها المؤلف، فإن منهج أبي الوليد لا يقتصر على توجيه رواية بعينها، بل إن الغالب عنده أن يذكر الرواية الأصل، ثم يذكر روايات أخرى خالفتها في الأداء، سواء بنسبتها إلى رواتها؛ كأن يقول:«وفي رواية ابن بكير»[1]، أو دون نسبتها؛ كأن يقول: «روي بكذا»[2]، ثم يشرع في تحليله النحوي سالكا إحدى الطرق التالية:

1.**طريقته في توجيه الروايات**: هذا المسلك هو الغالب على التعامل النحوي لأبي الوليد مع أحاديث الموطأ برواياتها المختلفة، وسبيله في ذلك أن يذكر الموضع الذي يريد توجيهه من الحديث ثم يذكر اختلاف الروايات، ثم يأتي على المقارنة بينها، وتوجيه كل رواية على حدة، أو حمل إحداها على الأخرى والجمع بينها، فإذا فرغ من هذا كله أبدى رأيه، إما بترجيح رواية على أخرى دون تخطئة الرواية المرجوحة، أو بتجويز الروايتين؛ كأن يقول: "وكلاهما لغة"، أو "ويجوز الوجهان"، وربما ترك الأمر على حاله دون الحكم على الروايات[3].

ويقوم منهج أبي الوليد في توجيه الروايات على الحكم اللغوي على الأحاديث، دون النظر إلى رواتها أو البحث عن إمكانية وهْم أحدهم أو خطئه، أو احتمال وقوع الرواية بالمعنى، حيث لم نقف له على كلام عن أسانيد الأحاديث ورواياتها، بل يعمد إلى الأحاديث ويذكر اختلاف الروايات فيها، ثم يطبّق المعايير اللغوية في المفاضلة بينها.

[1]- أبو الوليد الوقّشي، التعليق على الموطأ،ج1 ،ص3، 11، 16، ج2 ،132ص، 225.
[2]- المصدر نفسه،ج1،ص131،ج2،ص94
[3]- ينظر:المصدر نفسه، ج1، ص 146.ج2، ص16-25-212-405.

2.طريقته في تخطئة الروايات:

اشتهر عن أبي الوليد نزوغه إلى تخطئة الأحاديث ورميها باللحن، وقد مرّ معنا كلام ابن الصلاح في ذلك[1].

ونحن من خلال معاينتنا لكتابه، لايمكن أن ننكر ذلك، فكثيرا ما يلجا إلى تخطئة بعض روايات الأحاديث، إلا أنه يجب التفريق بين مسلكين يسلكهما في ذلك:

- **الأول**: رفضه لبعض الروايات من الجانب النحوي، بمعنى أنه يقيس ما ورد في الرواية على سنن كلام العرب، وقواعد النحاة، فما وافقها قبله، وما خالفها ردّه[2].

- **الثاني**: أنه كثيرا ما يعود بعد تخطئة الرواية لالتماس التخريجات والتوجيهات لها، حتى أنه يتكلّف في ذلك إيراد بعض الأوجه القليلة، أو اللغات النادرة.

خامسا: مسائل منهجية متفرّقة:نشير في هذا الموضع إلى بعض الظواهر المنهجية عند أبي الوليد مما لم تنتظم تحت النقاط المذكورة آنفا:

1-لا يقتصر أبو الوليد على توجيه الحديث الشريف؛ بل يتعداه إلى توجيه كلام الصحابة والتابعين أيضا، وحتى أقوال الإمام مالك[3].

2-من منهج أبي الوليد أنه إمّا أن يعالج المسألة من حيث هي لفظ الحديث، فيخرّج الوجوه الواردة فيها، ويصحّح أو يخطّئ، وإما أن يعالج المسألة من حيث هي مسألة نحوية محضة، فيذكر مذاهب النحاة، وترجيحاتهم دون أن يشير إلى الحديث الشريف.

---

[1]- ينظر ص 49 من البحث.

[2]- ينظر: أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج2، ص164.

[3]- ينظر:المصدر نفسه، ج1، ص9-10-27-93-96-104-123-146.

3–من منهج أبي الوليد أن يعمد إلى إعراب الأحاديث بغية شرحها وبيان معناها، ولا يفرق في ذلك بين ما هو مشكل وما هوغير مشكل[1].

4–من منهجه الحرص على ربط التوجيهات النحوية بدلالة الحديث دون التعمّق في الأحكام الشرعية المترتبة عن توجيه الحديث، بل يكتفي بأثر التوجيه في دلالة الحديث بشكل عام.

5–من منهجه أن يفترض وقوع أوجه لم ترد بها الروايات، ثم يعربها ويبيّن أحكامها، ومن ذلك قوله بعد توجيه حديث"فالشطر": «ولو نصب ناصب "الشطر والثلث" على معنى "وأُعطي الشطر"لكان جائزا»[2].

6–من منهجه تعليل اختياراته، واختيارات النحاة.

7–من منهجه الاستعانة بالأمثلة المصنوعة من أجل شرح المسائل وتبسيطها[3].

8–من منهجه كثرة الاستئناس بكلام سيبويه[4].

9–من منهجه استعمال طريقة السؤال والجواب في شرح المسائل.

[1]– ينظر:أبو الوليد الوقشي، التعليق على الموطأ، ج1، ص 233.
[2]– المصدر نفسه،ج1، ص267، ج2،ص 56-232.
[3]– ينظر:المصدر نفسه، ج2، ص 179-217.
[4]– ينظر:المصدر نفسه ، ج2، ص 234.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية :

النتائج:

- مفهوم مصطلح توجيه الحديث ومفهوم مصطلح إعراب الحديث واحد، وإنما غلب إطلاق مصطلح الإعراب لوروده في عناوين كتب توجيه الحديث.
- القول بأن النحاة الأوائل انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث الشريف بسبب قلة درايتهم بعلم الحديث قول أثبتت الدراسة صحته في بعض جوانبها.
- اشتغال المتأخرين بتوجيه الحديث الشريف كان نتيجة لجمعهم بين علمي النحو والحديث.
- لشُرَّاح الحديث جهود معتبرة في تطوير الدرس النحوي ،إمّا عن طريق الاستشهاد به والدفاع عن حجيّته ،و إمّا عن طريق إعرابه وتوجيهه.
- لأبي الوليد منهج واضح سار عليه أثناء توجيهه للحديث الشريف يرتكز أساسًا على تحكيم مجاري العربية و النظر إلى دلالة الحديث.
- لا يستشهد أبو الوليد بالقراءات الشاذة و لا بالحديث الشريف و لا بشعر المولّدين و جلّ اِستشهاداته من القرآن و أشعار الجاهليين
- قدّم أبو الوليد في كتابه درسا نحويا أبرز سماته الاختصار مع الإلمام بجميع الأقوال الواردة في المسألة إذا تعلق الأمر بدلالة الحديث.
- أبرز أبو الوليد من خلال توجيهاته النحوية شخصية العالم الملمّ المتقن للنحو وعلوم العربية عامة، والمطلع على علوم الحديث رواية ودراية.
- أبو الوليد بصري في الأصول ،متّبع للدليل رافض للتقليد في الفروغ.

التوصيات:

- ضرورة توجيه الدراسات النحوية نحو النص الحديثي، و يعين على ذلك فتح مقاعد في أقسام الشعب اللغوية لتدريس علوم الحديث بالموازاة مع تدريس علوم القرآن الكريم.
- في كتب إعراب الحديث مادة لغوية غزيرة بحاجة إلى مزيد دراسة وبحث ،و لا تزال جوانب في كتاب "التعليق على الموطأ" بحاجة إلى الدراسة. منها:

التوجيه البلاغي والدلالي للحديث في الكتاب.

أسس الترجيح عند أبي الوليد في الكتاب نفسه.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية:

الآية	لصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ [النساء: 10]	50
﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ [المائدة:23]	57
﴿ ۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا ﴿٤٨﴾ ﴾ [المائدة:48]	2
﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ﴾ [الأنعام:151]	63
﴿وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأعراف:186]	65
﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يوسف:109]	56
﴿ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ﴾ [الحجر:3]	65
﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:96]	60
﴿ فَسَيَعۡلَمُونَ مَنۡ هُوَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضۡعَفُ جُندٗا ﴿٧٥﴾ ﴾ [مريم:75]	26
﴿ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٞ مَّرَدّٗا ﴿٧٦﴾ ﴾ [مريم:76]	26
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾	59-57
﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾ [الفرقان:8]	57
﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل:10]	67
﴿ وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴿١٢﴾ ﴾ [العنكبوت:12]	37
﴿يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [السجدة:16]	51
﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [ق:9]	56-33

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ ﴾ [النجم:3]	17
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [الواقعة:95]	53
﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة:9]	61
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝٢٨ ﴾ [المطففين:28]	66

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
(اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم)	68
(إذا لم تحلّوا حراما وتحرموا حلالا فلا بأس)	22
(إنك إن تدع ورثتك أغنياء خيرا من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)	27
(إن من أشر الناس عند الله)	26
(إن وسادتك لعريض)	38
(حوضي مسير ة شهر)	25
(خمس صلوات كتبهنّ الله–عز وجل–على عباده)	52
(قوموا فلأصلي لكم)	37
(ما من دابة إلا وهي مصيخة)	52
(من كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار)	13
(نشكرك ولا نكفرك)	62
(يا ليتني فيه جدعا)	34
(يا نساء المسلمات لا تحقرن جاة لجارتها)	54
(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)	57

(ينزل ربّنا – تبارك وتعالى ،كلّ ليلة إلى سماء الدنيا)	55
(من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذينا بريح الثوم)	64

فهرس الأثار:

الأثر	الصحابي	الصفحة
(أفضل الصّلاة صلاتكم في بيوتكم إلّا صلاة المكتوبة).	زيد بن ثابت	55
(إن كان رسول الله ليصلي الصبح..)	عائشة	58
(صلى لنا رسول الله-صلى الله عليه وسلم –ركعتين)	عبد الله بن بحينة	68
(كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم-إذا قام للصلاة من جوف الليل)	ابن عباس	68
(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس..)	ابن عباس	37
(و صلاة العصر)	عائشة	77
(يا رسول الله إني رجل شاسع الدار)	عبد الله بن أنيس	64

فهرس الأبيات الشعرية:

البيت	الشاعر	الصفحة
تولّى قتال المارقين بنفسه***و قد أسلماه مبعدٌ و حميم	عبد الله بن قيس	57
فلو أن ما أسعى لأسمى معيشة***كفاني و لم أطلب قليلا من المال	امرؤ القيس	61
لعمري أنت البيت أكرم أهله***وأقعد في أفنائه بالأصائل	أبي ذؤيب	82
مثل الطالب الحديث و لا***يعرف نحوا ولا آلاته	حماد بن سلمة	13
و ألفى قولها كذبًا و منيا	عدي بن زيد	54
و قرّب جانب الغربي يأدو***مدبّ السيل و اِجتَنب الشعارا	الراعي النميري	54
و لكنّ نصفًا و لو سببت و سبّني***بنو عبد شمس من مناف و هاشم	الفرزدق	61
وحذف ما يعلم جائز كما***نقول زيد بعد من عندكما	ابن مالك	79
وليحذر اللحان والمصحفا***على حديثه بأن يحرف	أبو الفضل العراقي	13
يلومونني في اِشتراء النخيـ***ـل أهلي و كلّهم يعذل	عبد الله بن قيس	59

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

دواوين السنة:

1.أبو عبد الله محمد البخاري، الجامع الصحيح، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2002.
2.أحمد بن حنبل، المسند،تح محمد أحمد شاكر،دار المعارف،مصر،دت،ط3
3.مالك بن أنس، الموطّأ، تح: محمد بن عبيد الله المصري، دا البصائر، الجزائر، ط1، 2012.
4.مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

المصادر والمراجع:

1.إبراهيم مصطفى وآخرون معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2005.
2.ابن القاسم صاعد بن أحمد، " طبقات الأمم"، مطبعة التقدّم، مصر، ط1، د.ت.
3.ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب كتب الأعاريب، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح محمد عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت،1991.
4.أبو البركات بن محمد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، د.ط، د.ت.
5.أبو البركات بن محمّد الأنباري،" الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة"، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1971.
6.أبو البقاء العكبري، توجيه القراءات الشواذ، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2009.
7.أبو البقاء الكفوي، الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة، بيروت،ط3، 1993.
8.أبو البقاء عبد الله بن الحسين العابدي، اعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمّع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1986.

9.أبو الحسن الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط2، د.ت.

10. أبو الحسن بن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1998.

11. أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب،دار مكتبة المعرف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

12. أبو العبّاس المبرّد، المقتضب، تح عبد الخالق عظيمة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة،ط2 1979

13. أبو الفتح ابن الجني، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعةو النشر،ط2،بيروت،د.ت.

14. أبو الفضل العراقي، ألفية العراقي، دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1428هـ.

15. أبو الفضل عياض،إكمال المعلم بفوائد مسلم،تح يحيى اسماعيل،دار الوفاء، المنصورة،ط1998،3.

16. أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل.

17. أبو القاسم بن بشكوال " الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010.

18. أبو الوليد الوقشيّ،التعليق على الموطّأ،تح عبد الرحمان العثيمين،مكتبة العبيكان،الرياض،ط2001،1

19. أبو بكر الحسين البيهقي، جامع شعب الإيمان، مطبعة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003.

20. أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، بيروت، لبنان، ط 2، 1987.

21. أبو بكر بن القيم، بدائع الفوائد، دار ابن الجوزي، القاهرة – مصر، ط1، 2017.

22. أبو حيّان الأندلسي، اِرتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الميدني،القاهرة،ط،1998

23. أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن الهنداوي،كنوز إشبيليا،الرياض،ط1 ،2005

24. أبو زكريا النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ تح أبو الوفا وآخرون،القاهرة،دط،دت.

25. أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1980.

26. أبو عبد الله المازري، المعلم بفوائد مسلم، تح: محمد الشاذلي، بيت الحكمة، د ط، 1991.

27. أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن الشاذلي، جامعة الرياض، ط1، 1968.

28. أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين، علوم الحديث، تح نور الدين عيتر، دار الفكر، دمشق، سوريا.

29. أبو محمد علي بن حزم، رسائل ابن حزم، المؤسسة العربية، بيروت، ط 2، 1987.

30. أبو مصطفى الشهير ب: طاش كبرى زاده، مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1985.

31. أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، تح عامر حسن صبري،مطبوعات جامعة الإمارات، الإمارات العربية، ط1 2002

32. أحمد أظهر، مقدّمة تحقيق " القرط على كامل"، مطبعة العربية، باكستان، ط1، 1980.

33. أحمد بن أحمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطب، دار صادر، لبنان، ط1، د.ت.

34. أحمد بن حجر العسقلاني، " لسان الميزان"، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 2002.

35. أحمد بن فارس،معجم مقاييس اللغة،تح عبد السلام هارون ،دار الجيل ،بيروت،ط1، 1998أحمد دحلان، شرح متن الآجرومية، شركة دار المشاريع، بيروت، لبنان، ط 7، 2014.

36. أحمد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان،ط1، 2008.

37. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة –مصر، ط1، 1988.

38. أحمد مختار محمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.

39. إسماعيل بن حماد الجوهري: معجم الصحاح، دار الحديث القهرة، مصر، د.ط،2009

40. الألباني ناصر الدين، إرواء الغليل،المكتب الإسلامي،بيروت،ط1، 1979

41. بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

42. بدر الدين العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001.

43. بدر الدّين بن مالك بن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000.

44. بكري عبد الكريم،أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي،دار الكتاب للحديث،الجزائر،ط1، 1999 .

45. بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو – الجزائر،ط1،د.ت.

46. تقي الدين ابن تيمية،كتاب الإيمان، تح: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 5، 1997.

47. جعفر بن إدريس الكتاني، رسالة ختم الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2010، جلال الدّين السيوطي، " بغية الوعاة"، دار الفكر، ط1، 1979 .

48. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2006.

49. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح محمد بن حسن إسماعيل، درا الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط3، 2011.

50. جلال الدين السيوطي، عقود الزبرجد، تحقيقك سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، 1994.

51. جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية ،د ط، د ت.

52. جمال الدين بن مالك، ألفية بن مالك،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان،ط3،دت

53. جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ط1، 1990.

54. جمال الدين بن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح: محمد خير طعمة العكبي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

55. الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، تح: فخر الدّين قباوة، مكتبة دار المعارف، لبنان–بيروت، ط1، 2007.

56. خديجة الحديثي ،" موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث"،دار الرشيد للنشر،الجمهورية العراقية،ط1 ،1981 .

57. داود بن سليمان الهويمل، المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

58. رضوان جامع رضوان، جامع شروح مقدّمة ابن الصلاح، دار الغد الجديد، القاهرة،دط،دت.

59. الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح:يحي بشير مصري، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ط1، 1996.

60. رياض بن حسن الخوام، الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، عالم الكتب، بيروت–لبنان،ط1، 1998.

61. سعيد الأفغاني، في أصول النحو،المكتب الإسلامي،بيرت،دط،1987 .

62. سليمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة، دار جهنية، عمان-الأردن، دط، 2010.

63. سليمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي، تعريف وتحليل ومتابعة، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2010.

64. شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ.

65. شمس الدّين بن عثمان الذهبي ،" سير أعلام النبلاء"، شركة بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط1، 2004.

66. شمس الدين بن عثمان الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1994.

67. شوقي ضيف وآخرون،معجم الوسيط،مكتبة الشروق الدولية،مصر،ط4 ،2005.

68. شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، مصر،د.ط،د.ت.

69. صلاح الدّين خليل بن أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات، دار التراث العربي، لبنان، ط1.

70. ظهور أحمد أظهر، مقدمة تحقيق القرط على الكامل، جامعة بنجاب بلاهور،باكستان،دط،1980

71. عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف ،مصر،ط3،د.ت.

72. عبد الجليل المرشدي، المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1 ،2011.

73. عبد الرحمن البدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.

74. عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر،ط1،دت.

75. عبد الرحمن العثيمين، مقدمة تحقيق كتاب الاقتضاب، ابن سليمان اليفرني التلمساني، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001.

76. عبد الرحمن المكودي، شرح المكودي على ألفية بن مالك، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، 2005.

77. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط،1984.

78. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مقدّمة تحقيق كتاب " التعليق على الموطّأ، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2001م.

79. عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب ولباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ط4.

80. عبد الله الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، دار العلوم، القاهرة، مصر، ط1، 1997.

81. عبد الله الوصابي، التحفة الوصابية في تسهيل الأجرومية، دار الأثار، صنعاء، اليمن، ط 2، 2012.

82. عبد الله صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1435هـ.

83. عبد المنعم أحمد، ابن الشجري ومنهجه في النّحو،مطبعة الجامعة، بغداد، دط،1975.

84. علي جواد طاهر، منهج البحث الأدبي، مطبعة العاني، بغداد1960.

85. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1993.

86. عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988.

87. عمرو عثمان الشهرزاوي، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا،دط،دت.

88. الفيزوزأبادي، القاموس المحيط، تح مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط6، 1998.

89. كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003، وأنخيل جانثاليث بالنثيا، تر: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1،دت

90. ليلى لطفي، مراحل النشأة والتأليف في علم فقه الحديث، شبكة الألوكة،دط،دت

91. محمد ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ،مصر،د ط،د ت.

92. محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار المعرفة بيروت، لبنان، دط، دت .

93. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي فن المشرق والمغرب، بيروت–دار الكتب العلميّة، ط2، 2008.

94. محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 2010.

95. محمّد بن داود الصنهاجي، متن الأجرومية، دار الصميعي، الرياض– السعودية، ط1، 1998.

96. محمد بن صالح بن عثيمين، شرح البيقونية في مصطلح الحديث، تح أبي عبد الله الجليمي، دار الإمام مالك، البليدة–الجزائر،د.ط، 2017.

97. محمّد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خير الأقطار"، مطابع هيدلبرغ، بيروت – لبنان، ط1.

98. محمد بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تق: إِسماعيل بديع يعقوب، دار الكتب، بيروت– لبنان، ط1، 2001.

99. محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم مصطلح الحديث، دار المعرفة، د ط، د ت.

100. محمد بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار البصائر الجزائر، ط1، 2013.

101. محمد حسن شُراب، شرح الأبيات الشعرية، مؤسسة الرسالة،لبنان،ط1، 2007،ج3، ص238

102. محمد حسين صبرة، التوجيه النحوي "مواضعه، أسبابه، نتائجه" دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2008

103. محمّد عيد، الرواية والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، مصر، ط3، 1988.

104. محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1997.

105. محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، مكتبة أضواء السلف، مصر، د ط، د ت.

106. محمود فهمي زقزوق،الموسوعة القرآنية المتخصصة،مطابع التجارية،فيلوب،القاهرة،2016.

107. محيي الدين بن شرف النووي، التقريب والتيسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1986.

108. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح الباري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 1426هـ.

109. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1989.

110. ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء، دار الغرب الاسلامي لبنان، ط1، 1993.

الرسائل الجامعية:

1)إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي، شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2008.

2)عبد الرحمن الذنيبات، تناوب حروف الجر في ديوان امرئ القيس، جامعة بسكرة، كلية الآداب واللغات 2011.

3)عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية،جامعة أم القرى،1417هـ.

4)فلاح إبراهيم، نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427هـ.

المجلات العلمية:

1.أحمد صفار، "النحويون والحديث الشريف"، مجلة السائل كلية الآداب، مصراتة، ليبيا، العدد 33،د.ت،www.pdf.factory.com

2.شتيح بن يوسف، الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي، مجلة المقرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، عدد خاص، مارس 2020.

3.شريف محمد القضاة، وأمين محمد القضاة، أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، مجلة دراسات الجامعة الأردني، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1993

المواقع الالكترونية:

1) سعد فحجان الدوسي، تنوع الاعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي.majles

2)قاسم بدماصي، قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها، : https //mohamedrabeea.net

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
إهداء	
إهداء	
شكر	
مقدمة	
مدخل	
مفهوم المنهج	2
مفهوم التوجيه	3
مفهوم الحديث الشريف	4
مفهوم التوجيه النحوي للحديث الشريف	6
الفصل الأول	
توطئة	10
المبحث الأول: علاقة علم النحو بعلم الحديث	11
علاقة علم النحو بعلم مصطلح الحديث	12
علاقة علم النحو بعلم شرح الحديث	14
المبحث الثاني:الاستشهاد باحديث بين النحاة والمحدّثين	16
توطئة	16
الاستشهاد بالحديث عند النحاة	18
الاستشهاد بالحديث عند المحدّثين	24
خلاصة	28
المبحث الثالث:توجيه الحديث بين النحاة والمحدّثين	30
توطئة	30

توجيه الحديث الشريف عند النحاة	30
توجيه الحديث الشريف عند المحدّثين	35
خلاصة	39
الفصل الثاني	
المبحث الأول:أبو الوليد وكتابه"التعليق على الموطأ"	41
ترجمة أبي الوليد	41
التعريف بكتاب التعليق على الموطأ	46
المبحث الثاني: نماذج من توجيهات أبي الوليد للحديث الشريف	50
الأسماء	50
الأفعال	60
الحروف	65
المبحث الثالث:منهج أبي الوليد في التوجيه النحوي للحديث الشريف	69
منهجه في عرض المسائل النحوية	70
منهجه في الترجيح	73
منهجه في الاستشهاد	79
منهجه في التعامل مع الروايات	92
مسائل منهجية متفرقة	94
خاتمة	
النتائج	97
التوصيات	98
الفهارس	
فهرس الآيات القرآنية	100

فهرس الأحاديث	102
فهرس الآثار	104
فهرس الشعر	105
قائمة المصادر والمراجع	107

الملخص

تسلّط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة التوجيه النحوي للحديث في كتاب "التعليق على الموطأ"لأبي الوليد الوقّشي"، متّخدة في ذلك الانتقال من العموم الى الخصوص سبيلا لها،أمّا العموم فيتمثل في إثارة الحديث في جانبها النظري عن مظاهر التعامل النحوي في الحديث الشريف ، دون تخصيص ظاهرة بنفسها ولا محدث أو نحوي بعينه ، وأما الخصوص فيتجلّى في اتّخادها كتاب أبي الوليد مدونة تستقرئها، بهدف الكشف عن السمات و الخصائص المنهجية التي تَمَّيز بها التوجيه النحوي للحديث الشريف عنده.

الكلمات المفتاحية: أبو الوليد الوقّشيّ – المنهج – الحديث الشريف – التوجيه النحوي – الاستشهاد

Abstract

This study sheds light on the phenomenon of grammatical orientation of ‘’Hadith’’ in the "commentary on Muwattaa",a book of " Abou_Elwalid_Elwakkachi."

To do so, the study goes from general to specific. As for general,it is to give rise to the theoretical aspects of the grammatical aspect of the ‘’Hadith’’,without referring to a specific phenomenon nor to a specific specialist. As for the specific, it refers the fact that Aby Al-Walid’s book contains a blog that he recounts with a view to revealing the characteristics and methodological characteristics of the grammatical orientation of the ‘’Hadith’’.

Keywords : Abou_Elwalid_Elwakkachi- approach – hadith charif - grammatical orientation – quoting

Résumé

Cette étude met en lumière le phénomène de l'orientation grammaticale du "Hadith" dans le livre commentaire sur EL-Muwataa d'abou El-Walid El-wakkachi avec un passage du général au spécifique . Quant au général, il s'agit de donner lieu à l'aspect théorique des aspects grammaticaux du "hadith " ,sans se référer à phénomène spécifique ni a un spécialiste. Quant au spécifique, il renvoie au fait que le livre D'Abi -El walid contient d'un blog qu'il raconte en vue de révéler les caractéristiques méthodologiques de l'orientation grammaticale du "Hadith "

Les Mots clés : Abou_Elwalid_Elwakkachi –approche- hadith charif – orientation gramaticale – quotation.